الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـرة ماستـر

ميدان : علوم الأرض و الكون

الشعبة: جغرافيا و تهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــوان

التحسين الحضري في ظل التنمية المستدامة
دراسة حالة: 600سكن مدينة تبسة

من إعداد الطلبة

– عبايدية خالد

– بوذراع مروان

– فرحي رمزي

أمام لجنة المناقشة

رياض حجام	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة العربي التبسي
حسين بولمعيز	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة العربي التبسي
إبراهيم جبنون	أستاذ محاضر ب	مقررا	جامعة العربي التبسي

السنة الجامعية : 2018 – 2019

شكر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

اللهم إنك ربي لا إله إلا أنت, خلقتنا و نحن أمتك و نحن على عهدك ووعدك ما أستطعت, نعوذ بك من شر ما صنعنا و نبوء لك بنعمتك علينا و نبوء بذنبنا فاغفر لنا, فإنه لا يغفر الذنب إلا أنت, اللهم اغفر لنا ما أخطأنا وهب لنا عقلا, وأنر لنا دربا لنكون خير خلق لخير**سلف, أما بعد**:

بداية الغيث قطرة و أولى القطرات إنتاجنا الفكري, الشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إكمال هذا العمل **المتواضع**.

بفائق الشكر الجزيل و أسمى عبارات العرفان نتقدم لمن كان لنا خير منبع للمعلومات ولم يبخل علينا بنصائحه الثمينة و الإرشادات القيمة في سبيل إنجاز هذا العمل " الأستاذ جبنون ابراهيم" **وشكر خاص إلى** الأستاذ بولمعيز حسين ونشكر أيضا كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل المتواضع والحمد لله رب العالمين.

إهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من علمني مواجهة الصعاب

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم : أنتم وبهتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

وإلى اخوتي وأسرتي جميعا وإلى جميع الأصدقاء

ثم إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

عبايدية خالد

بوذراع مروان

فرحي رمزي

Resume

The urban domain in most cities of the world has undergone several transformations and radical changes that have taken place in various fields and fields. The cities of the developed world under the industrial revolution, the challenges of globalization, the effects of natural disasters and the dangers to ecosystems. This has led the specialists to develop and propose alternatives to correct them, In accordance with the requirements and needs of the urban area in the context of sustainable development by programming processes consistent with the principles of sustainable development and its foundations and dimensions, which are: sustainable urban improvement processes. This program for urban improvement is one of the largest modern programs that have emerged in the framework of the economic recovery program to improve the living framework of the population with a consultative methodology that takes into consideration the views, preferences and desires of the population as a basic principle in the process of proposing programs and projects. This study, which was conducted in the city of Tebessa and which in turn underwent several changes and developments, resulted in large population growth, urbanization, lack of supervision and lack of preparation, which led to the emergence of chaotic neighborhoods especially after the seventies when they adopted the new urban housing policy to absorb the housing crisis. Neglected the outer spaces and took care of the quantitative dimension without building the largest possible number of housing, this is evident in the neighborhood of 600 housing, which became a population in the search for psychological and physical comfort, especially children and the elderly, demanding the areas of play and comfort, And security.

Keywords: City Neighborhood Urban Improvement Sustainable Development District 600 Residential

الفهـــــــرس

فهرس المواضيع

العنوان	الصفحة
الفصل التمهيدي:المدخل العام	
المقدمة العامة	أ
الإشكالية	ب
السؤال الرئيسي	ب
الأسئلة الفرعية	ج
الفرضيات	ج
أسباب إختيار موضوع الدراسة	ج
أسباب إختيار مجال الدراسة	ج
أهداف الدراسة	ج
المنهج الوصفي التحليلي	د
هيكلة البحث	د
مشاكل و صعوبات البحث	ه
الفصل الأول: مفاهيم عامة	
تمهيد	1
المفاهيم و المصطلحات	2
1- مفهوم المدينة	2
2- التخطيط العمراني	2
3- النسيج الحضري(tissu urbain)	2
4- المجال العمراني الخارجي(L'espace Extérieur)	2
5- المجال المبني(L'espace Bâti)	3
6- مفهوم الإرتقاء الحضري	3
7- إطار الحياة الحضرية (Cadre de vie)	3
8- تدهور إطار الحياة (La dégradation du cadre de vie)	4
9- مظاهر تدهور الإطار المبني	4
10- مظاهر التدهور في الإطار غير مبني	4
11- مفهوم جودة الحياة في المدينة	5
12- مفهوم المشروع الحضري	5
13- مخططات التهيئة و التعمير	5
13-1- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية	5
13-2- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية	6
13-3- مخطط التهيئة الولائي	6

13-4- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير	6
13-5-مخطط شغل الأرض	6
14- مفهوم التدخلات العمرانية	6
15-أنواع التدخلات العمرانية	7
15-1- عملية إعادة االعتبار (La réhabilitation)	7
15-2- التهيئة الحضرية (L'aménagement urbain	7
15-3- عملية التجديد الحضري (La rénovation urbaine	7
15-4- عملية إعادة الهيكلة الحضرية (La restructuration urbaine)	8
15-5- الترميم (Restauration)	8
15-6- التكثيف العمراني(La densification urbaine)	8
15-7- إعادة التنظيم الحضري (réorganisation urbaine)	8
15-8- عملية التهذيب الحضري	9
الفصل الثاني: التحسين الحضري في إطار التنمية المستدامة	
مقدمـــة الفصل	9
المبحث الأول: التحسين الحضري	10
1- مفهوم التحسين الحضري(Amélioration)	10
2- عملية التحسين الحضري	10
3- متطلبات عملية التحسين الحضري	10
4- المعايير المعتمدة في التحسين الحضري	10
5- مراحل التحسين الحضري	11
6- أهداف التحسين الحضري	11
7- تحسين السكن القديم	12
8- التحسين إطار الحياة	12
المبحث الثاني :ماهية التنمية المستدامة	12
1- المحطات التاريخية للتنمية المستدامة	12
2- مفهوم التنمية المستدامة	13
3- مبادئ التنمية المستدامة	13
4- أبعاد التنمية المستدامة	13
4-1- البعد الاقتصادي	13
4-2- البعد البيئي	13
4-3- البعد الاجتماعي	14
5- أهداف التنمية المستدامة	14

6- مفهوم التنمية الحضرية المستدامة	14
7- عناصر التنمية الحضرية المستدامة للمدن	14
7-1- الشراكة	14
7-2- الإدارة الحضرية	14
7-3- التخطيط	14
7-4- الإستثمار	14
7-5 التنسيق	15
7-6 الرقابة و المتابعة	15
8- خصائص التصميم العمراني المستدام	15
9- آليات التسيير الحضري المستدام للمدن	15
9-1- تسيير العقار	15
9-2- التحكم في الأخطار	15
9-3- تسيير التنقلات الآلية	15
9-4- تسيير الطاقة	15
9-5- تسيير المساحات الخضراء	15
9-6- تسيير النفايات و التحكم فيها	16
9-7- التسيير الإجتماعي للمدينة	16
10- الحي	16
10-1- تعريف الحي حسب (ALDE ROSSI)	16
10-2- خصائص الحي	16
11- تعريف الإستدامة	17
12- مفهوم الحي المستدام	17
13- العمارة المستدامة و التصميم العمراني المستدام	17
13-1- العمارة المستدامة(الخضراء)	18
13-2- الصيغة التنفيذية لتحيق الإستدامة في العمارة	18
13-3- التصميم العمراني المستدام	18
13-3-1- خصائص التصميم العمراني المستدام	18
13-3-2- خصائص التخطيط العمراني المستدام	19
14 معايير تقييم التنمية العمرانية للأحياء المستدامة	19
14-1- الإدارة المتكاملة لموارد المياه	20
14-2- تسيير النفايات الصلبة	20

14-3- توفير أنظمة الطاقة المستدامة	20
14-4- توفير أنظمة إدارة النقل المستدامة	20
14-5- التنسيق المستدام للموقع	20
15- التنمية المستدامة و المدينة في الجزائر	20
15-1- مجال التنمية المستدامة و الإقتصاد الحضري	20
15-2- المجال الإجتماعي	21
15-3- مجال التسيير	21
15-4- المجال المؤسساتي	21
16- قوانين التنمية الحضرية المستدامة	21
17- آفاق التنمية المستدامة في الجزائر	28
المبحث الثالث: التحسين الحضري المستدام	30
1- التحسين الحضري المستدام ضرورة بيئية و حتمية إقتصادية	30
2- متطلبات التحسين الحضري المستدام	30
3- إشراك السكان في عملية التحسين الحضري	31
3-1- مفهوم المشاركة	31
3-2- الإشراك	31
3-3- أطراف المشاركة	32
3-4- تقنيات الإشراك	32
3-4-1- المشاركة العمودية(La participation verticale)	32
3-4-2- المشاركة الأفقية(La participation horizontale)	32
4- التحسين عملية مستمرة	33
5- التحسين من الناحية العمرانية	33
5-1- إثراء الوظائف العمرانية داخل الحي	33
5-2- إنشاء مركز للحي	33
5-3- إعادة تهيئة المساحات الخارجية	34
5-4- الاعتناء بالجانب الجمالي و المناظر الطبيعية	35
6- ملخص لأنماط الفضاءات الخارجية و التحسينات الممكنة	35
6-1- تحسين الجانب العمراني	35
6-2- تحسين الجانب الاجتماعي والثقافي	36
6-3- تحسين الإطار المبني	36
خاتمة الفصل	37

الفصل الثالث:الدراسة التحليلية لمدينة تبسة	
مقدمة الفصل	38
المبحث الأول: التعريف بالمدينة	39
نبذة تاريخية عن المدينة	39
المبحث الثاني: الدراسة الطبيعية	40
1- موقع المدينة	40
1-1- الموقع الجغرافي	40
1-2- الموقع الإداري	40
1-3- الموضع	42
2- المناخ	43
3- الإرتفاقات	45
3-1- الارتفاقات الطبيعية	46
3-2- الارتفاقات التقنية	46
3-3- الارتفاقات القانونية	46
4- الشبكة الهدروغرافية	47
5- الغطاء النباتي	48
المبحث الثالث: دراسة عمرانية لمدينة تبسة	48
1- تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية	48
2- الأنماط السكنية	50
2-1-رالنمط الفردي	50
2-2- النمط التقليدي	51
2-3- النمط الأوربي	51
2-4- النمط الفردي الحديث	52
2-5- النمط نصف جماعي	52
2-6- السكن الجماعي	52
3- الحالة الإنشائية للمساكن	53
4- التجهيزات التعليمية	54
4-1- التجهيزات التعليمية	54
4-2- التجهيزات الادارية	54
4-3- التجهيزات الأمنية	55
4-4- التجهيزات الثقافية	55

4-5- التجهيزات الرياضية	55
4-6- التجهيزات الترفيهية	56
4-7- التجهيزات السياحية	56
4-8- التجهيزات الشعارية والروحية	56
4-9- التجهيزات الصناعية	57
4-10- التجهيزات التجارية	57
5- الشبكات التقنية	58
5-1- مصادر المياه الصالحة للشرب	58
5-2- شبكة الصرف الصحي	58
5-3- شبكة الغاز الطبيعي	58
5-4- شبكة الهاتف	58
5-5- شبكة الطرق والمواصلات	59
5-5-1- الطرق الوطنية	59
5-5-2- الطرق الحضرية	59
5-5-3- المحولات	59
5-5-4- الجسور	60
5-5-5- أماكن التوقف	60
5-6- شبكة السكك الحديدية	60
6- الترتيب الاقتصادي	61
6-1- التطور الوظيفي لمدينة تبسة خلال الفترة (1987-2015)	62
6-2- القطاعات العمرانية	62
خلاصة الفصل	63
الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لحي 600 سكن	
مقدمة الفصل	62
المبحث الأول: دراسة حي 600 سكن	63
1- تقديم عام للحي	63
2- الموقع	63
3- الموضع	63
4- الدراسة الطبيعية	64
4-1- الطبوغرافيا	64
4-2- الإنحدارات	64

3-4- الجيوتقنية	64
5- التحليل المرفولوجي للحي	64
5-1- المجال المبني	64
5-1-1- الكثافة العمرانية	64
5-1-2- علو و نمط المباني	64
5-1-3- حالة المباني	65
أ- الواجهات	65
ب- التهوية	67
ج- حالة المباني في إطار التنمية المستدامة	67
5-2- المجال الغير مبني	69
5-2-1- الشبكات	69
أ- شبكة الطرق	70
ب- مواقف السيارات	71
ج- ممرات الراجلين	72
5-2- الشبكات التقنية	72
5-2-1- شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	72
5-2-2- شبكة الصرف الصحي	73
5-2-3- شبكة الكهرباء	73
5-2-4- شبكة الغاز الطبيعي	73
5-3- النفايات الصلبة بالحي	74
5-4- المساحات الخضراء	74
5-5- مساحات الالتقاء	75
5-6- التاثيثات الحضرية	76
5-7- التجهيزات	76
5-8- السكان	79
5-8-1- عدد السكان	79
5-8-2- الكثافة السكانية	79
5-8-3- معدل شغل الارض	79
خلاصة الفصل	80
الفصل الخامس: تحليل إحصائي للستبيان الميداني	
مقدمة الفصل	81

أولا: دراسة تحليلية لحي 600 سكن	82
1- أداة التحليل	82
2- تقديم الإستبيان و عينة الدراسة	82
3- التحقيق الميداني	83
ثانيا: التحليل العاملي لحي 600 سكن	87
1- مفهوم التحليل العاملي Analyse factorielle	87
2- أنواع التحليل العاملي	87
3- طرق التحليل العاملي	88
4- معايير تحديد عدد العوامل	89
5- شروط التحليل العاملي	89
6- أساليب التحليل العاملي	89
7- تقاطعات التحليل العاملي	90
ثالثا: الحلول و الإقتراحات	96
1- على المجال المبني	96
2- على المجال الغير مبني	96
2-1- شبكة الطرقات	96
2-2- مواقف السيارات	96
2-3- الأرصفة	96
2-4- الشبكات التقنية	97
2-4-1- شبكات الصرف الصحي	97
2-4-2- شبكة الكهرباء	97
2-4-3- شبكة الغاز	97
2-4-4- شبكة الإنارة العمومية	97
2-5- التأثيث الحضري	98
2-6- المساحات الخضراء	98
2-7- أماكن الراحة و الإلتقاء	98
2-8- تسيير النفايات داخل الحي	98
3- مخطط مبدأ التهيئة	99
خلاصة الفصل	100

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
	الفصل الثاني: التحسين الحضري في إطار التنمية المستدامة
01	الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية(الوحدة دج).
	الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لمدينة تبسة
02	متوسط كمية الأمطار خلال الفترة (1978 - 2017)
03	متوسط درجات الحرارة خلال الفترة 1978-2013
04	أهم الأحياء المكونة للقطاعات العمرانية
05	مدينة تبسة تطور عدد المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية (1987-2015)
	الفصل الخامس: تحليل إحصائي للإستبيان الميداني
06	توزيع الجنس في عينة الدراسة
07	توزيع الفئات العمرية في العينة
08	الحالة العائلية في عينة الدراسة
09	المستوى الدراسي في العينة
10	توزيع الوظيفة في العينة

فهرس الصور

رقم الصورة	العنوان
	الفصل الثالث: الدراسة التحيلية لمدينة تبسة
01	وسط مدينة تبسة باب قسنطينة
02	:موضع مدينة تبسة
03	النمط التقليدي
04	سكن فردي حديث
05	سكن جماعي حديث النشأة بالقطاع الرابع
	الفصل الرابع: الدراسة التحيلية لحي 600سكن
06	صورة جوية لحي 600 سكن
08-07	حالة الواجهات
10-09	حالة المداخل
11	إنفتاح الحي
12	الفضاءات الخارجية
14-13	الحالة المزرية للطرقات
16-15	غياب مواقف السيارات
17	غياب ممرات الراجلين
19-18	خزان وبالوعة للصرف الصحي

21-20	اماكن رمي النفايات امنزلية
23-22	غرس السكان للاشجار امام المنازل
24	اماكن اللعب للاطفال
25	ابتدائية مبروك العيد
26	متوسطة محمد بوضياف
27	مدخل ثانوية هواري بومدين
	الفصل الخامس: تحليل إحصائي للإستبيان الميداني
28	تبين برنامج sphinx 5.5

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان
	الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لمدينة تبسة
01	الموقع الإداري لمدينة تبسة
02	موقع ولاية تبسة
03	الإرتفاقات
04	تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية " مدينة تبسة "

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان
	الفصل الرابع: التحسين الحضري في إطار التنمية المستدامة
01	مبادئ التنمية المستدامة
02	منحنى يمثل نسبة السكن الجماعي والفردي لمدينة تبسة
	الفصل الخامس: تحليل إحصائي للإستبيان الميداني
03	تقاطع(الجنس، العمر، الحالة العائلية، المدة و السكن)
04	تقاطع الجنس، الوضيفة و تجهيز و حالة السكن
05	تقاطع (الجنس، الخصائص المتمنى وجودها بالحي)
06	تقاطع (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، قضاء الحاجيات)
07	تقاطع (الجنس، العمر، أنواع المساحات و حالة المساحات)
08	تقاطع (الجنس، المستوى، نظافة الحي، مرات جمع النفايات و الحل الأمثل لجمعها)
09	مخطط مبدأ التهيئة

ملخص

لقد عرف المجال الحضري في معظم مدن العالم عدة تحولات وتغيرات جذرية شملت عدة مجالات وميادين خاصة مدن العالم المتقدم في ظل الثورة الصناعية تحديات العولمة، والآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأخطار على الأنظمة البيئية الشيء الذي دفع أصحاب الاختصاص إلى وضع واقتراح البدائل الكفيلة لتداركها ومسايرتها، وفق لمتطلبات واحتياجات المجال الحضري في ظل التنمية المستدامة ببرمجة عمليات تتماشي وفق مبادئ التنمية المستدامة وأسسها وأبعادها التي هي منها: عمليات التحسين الحضري المستدام. لقد هذا البرنامج للتحسين الحضري من اكبر البرامج الحديثة التي برزت بوادره في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي؛ من اجل تحسين الإطار المعيشي للسكان بمنهجية تشاوريه تأخذ بعين الاعتبار أراء وميولات و رغبات السكان كمبدأ أساسي في عملية اقتراح البرامج والمشاريع.

تتناول هذه الدراسة التي أجريت في مدينة تبسة والتي بدورها شهدت عدة تحولات وتطورات وجيزة ما نتج عنها نمو سكاني، وعمراني كبير ولغياب الرقابة، ونقص التهيئة مما أدى إلى ظهور الأحياء الفوضوية خاصة بعد سنوات السبعينيات عندما انتهجوا سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة لامتصاص الأزمة السكنية هذه السياسة أهملت الفضاءات الخارجية واهتمت بالجانب الكمي دون النوعي بناء أكبر عدد ممكن من السكنات هذا ما يبدو واضحا وجليا في حي 600 سكن الذي أصبح السكان في رحلة البحث عن الراحة النفسية والفيزيائية خاصة الأطفال والشيوخ مطالبين بمساحات اللعب والراحة ،والنظافة ،والأمن

الكلمات المفتاحية : المدينة الحي التحسين الحضري التنمية المستدامة حي600 سكن

الفصل التمهيدي

المقدمة العامة:

لكل تجمع سكاني حضري أهداف يجب أن يحققها تجاه المجتمع الذي يعيش فيه يجب أن يكون ملائم ويتوافق مع احتياجات وضروريات الحياة وفقا للمعايير والمقاييس المادية والمعنوية الخاصة ومن هنا ينبغي أن تخطط وتصمم المدينة وفقا لاعتبارات وأبعاد و توجهات ما تقتضيه المصلحة العامة في إطار ما يسمى بتوجهات وأبعاد التنمية المستدامة (اجتماعية-اقتصادية-بيئية) يأخذ بعين الاعتبار التصورات ووظائف الإنسان البيولوجية (النوم-الترفيه-العمل.....الخ).

لقد عرف المجال الحضري في معظم مدن العالم عدة تحولات وتغيرات جذرية شملت عدة مجالات ومبادين خاصة مدن العالم المتقدم في ظل الثورة الصناعية تحديات العولمة، والآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأخطار على الأنظمة البيئية الشيء الذي دفع أصحاب الاختصاص إلى وضع واقتراح البدائل الكفيلة لتدارتها ومسايرتها، وفق لمتطلبات واحتياجات المجال الحضري في ظل التنمية المستدامة ببرمجة عمليات تتماشي وفق مبادئ التنمية المستدامة وأسسها وأبعادها التي هي منها: **عمليات التحسين الحضري المستدام.**

هذه العملية التي خصصت لها الدولة الجزائرية ميزانيات معتبرة نظرا لأهمية مثل هذه البرامج والمشاريع الحيوية، ومدى تأثيرها على البيئة الاجتماعية للسكان والتي أثمرت وأثبتت نجاعتها في معالجة الظواهر الحضرية الناتجة عن الديناميكية الحضرية بل أصبحت كمثل يقتدي بها لدى الكثير من المخططين والمسيرين والمهيئين.

لذلك فان اغلب التوجهات المعاصرة في ميدان العمران وعت جيدا تلك الحقيقة، وذلك بربط التجمعات التنمية التي تستجيب لمتطلبات وحاجيات « السكنية بمصطلح التنمية المستدامة التي تصب في مفهومها بأنها وهو واقع مفروض من طرف؛ بلدان العالم » الحاضر دون المساس بقدرات وحاجيات الأجيال المستقبلية المتقدم بظهور مشروع المدينة المستدامة؛ التي تندرج تحتها مفهوم الأحياء المستدامة والتي تعتني بجميع أنواع الحياة الحضرية بدون المساس بالجوانب البيئية مع إعادة تحسين الإطار المعيشي للسكان.

لقد سعت الكثير من الدول المتقدمة الرائدة في ميدان العمران إلى تحسين إطار الحياة للسكان داخل الأحياء السكنية المتدهورة من أبرزها عمليات التحسن التي عرفتها التجمعات السكنية الكبرى.

« les grands Ensembles » في فرسا.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث عرفت عدة تحولات وتغيرات في الميدان العمراني والمعماري موازاة هذا النمو مع الظواهر الحضرية تحت ،ناتج عن التقدم والتطور السريع الذي مس مختلف المجالات فكان المسعى الأول ، انخفاض أسعار البترول ، أزمة السكن ، تأثير الأزمات الحادة منها العشرية السوداء المناطق ،الترقوي ، للدولة هو توفير السكن منتهجة في ذلك عدة سياسات منها؛ سياسة السكن الاجتماعي الترقوي، المناطق السكنية الحضرية الجديدة(LPL-AADL-ZHUN...الخ) لقد سخرت الدولة في ذلك كل الإمكانيات المادية و البشرية من أجل تلبية حاجيات السكان، لقد كان التحسين الحضري من اكبر البرامج الحديثة التي برزت بوادره في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي؛ هذا البرنامج الذي أسسه رئيس الجمهورية من اجل تحسين الإطار المعيشي للسكان بمنهجية تشاوريه تأخذ بعين الاعتبار أراء وميولات و رغبات السكان كمبدأ أساسي في عملية اقتراح البرامج والمشاريع.

الإشكالية:

إن الكثير من الدراسات والمواضيع المطروحة بإلحاح على المستوى العالمي والوطني اليوم تنصب حول كيفية إعادة الاعتبار للإنسان، وتحسين ظروفه الحياتية داخل المدينة والمحيط الذي يعيش فيه.

إن لكل مجتمع طابعه الحضري الخاص به الذي يميزه عن غيره من مقومات (**عادات وتقاليد** وأعراف...الخ) و قيم حضرية(من سمات، سلوكيات و أسلوب حياة...إلخ)، التي تعتبر من وسائله، و تطبيقاته في مجال الحياة و بيئته الخاصة، من هنا بدأ الإهتمام بنوعية الحياة و بيئتها الحضرية في ظل التنمية المستدامة و مدى إتصالها بالتحولات التي تحدث في المجتمعات السكنية في مختلف المجالات " **إطار حياتي راقي** " ما يبرز مظاهر التطور العمراني من خلال تحسين الفضاءات الحضرية و ديمومتها و توصلها عبر الأجيال.

إن الاهتمام بنوعية الحياة الحضرية يرتبط ارتباطا مباشرا بتطور المجتمعات السكنية سواء من الناحية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو البيئية وذلك من اجل توفير إطار حياتي يحقق التواصل الاجتماعي ويبرز مظاهر التطور العمران على اعتبار أن المجال الحضري يتكون من فضاء مبني وفضاء غير مبني كغيرها من المشاريع العمرانية التي تجسد عمليات التدخل على المجال الحضري التي من بينها: **عملية التحسين الحضري المستدام.**

هذه السياسة تنتمي إلى السياسات الرامية والراشدة لمختلف الفاعلين والمتدخلين والهدف منها هو إعادة االعتبار وتنظيم المجال الحضري ،وتحسين المستوى المعيشي للسكان ،وحماية البيئة الحضرية....الخ ؛ومدى إعطاءها طابع اجتماعي خاص من الدراسة الميدانية **المدققة** ؛باستخدام أساليب وطرق علمية وعصرية بأبعاد إستراتيجية على مختلف المستويات والمجالات من اجل تجسيد تطبيق عملية التحسين الحضري داخل الأحياء السكنية بتجسيدها لمبادئ وأسس التنمية المستدامة لإعطائها صورة مثالية توحي بمدى رقي ووعي المجتمعات السكنية عبر العصور، وعلاقتها بالمشاكل المطروحة في المجال الحضري التي منها نقص التهيئة للفضاءات الخارجية الغير مبنية (**مساحات** اللعب ،المساحات الخضراء ،مساحات التوقف.....الخ) والفضاءات المبنية (تشوه الواجهات، تشققات وإهتراء الجدران.....الخ).

سنتناول في هذه الدراسة التي أجريت في مدينة تبسة والتي بدورها شهدت عدة تحولات وتطورات وجيزة ما نتج عنها نمو سكاني، وعمراني كبير ولغياب الرقابة، ونقص التهيئة مما أدى إلى ظهور الأحياء الفوضوية خاصة بعد سنوات السبعينيات عندما انتهجوا سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة لامتصاص الأزمة السكنية هذه السياسة أهملت الفضاءات الخارجية واهتمت بالجانب الكمي دون النوعي بناء أكبر عدد ممكن من السكنات.

تم تجسيد تدخلات على مثل هذه الأحياء في إطار برنامج التحسين الحضري الذي أتى به رئيس الجمهورية بتهيئة الفضاءات العمومية الخارجية لZHUN إلا أن مدينة تبسة لم تولي اهتماما كبيرا للعملية ما نتج عنها من آثار سلبية على حياة السكان وخاصة على مستوى(حي **الجرف** ،10 نوفمبر، لارموث، حي الإستقلال ... الخ) ،وبعض الأجزاء الأخرى التي تعاني من نقص التهيئة والتهميش وغياب برامج التحسين الحضري الكافية؛هذا ما يبدو واضحا وجليا في حي 600 سكن الذي أصبح السكان في رحلة البحث عن الراحة النفسية والفيزيائية خاصة الأطفال والشيوخ مطالبين بمساحات اللعب والراحة ،والنظافة ،والأمن و من خلال هذه المعطيات والمعلومات نطرح التساؤلات والإستبيانات التالية:

السؤال الرئيسي:

- ✓ ما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور الوضع الحالي لحي 600 سكن بمدينة تبسة ؟

الأسئلة الفرعية:

- ❖ في ظل التطورات الراهنة هل يمكن تجسيد مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها وفق ما تقتضيه المنفعة العامة في حي 600 سكن.
- ❖ هل للموطن دور في إنجاح عملية التحسين الحضري و كيف يمكن إبراز البعد الإجتماعي للعملية في حي 600 سكن بمدينة تبسة.

الفرضيات:

- عمليات التحسين الحضري في حي 600 سكن تتماشى و مبادئ التنمية المستدامة.
- التحسين الحضري في إطار التنمية المستدامة.

أسباب إختيار موضوع الدراسة :

- ❖ مدى حداثة وأهمية الموضوع على المستوى المحلي والوطني وارتباطه بعمليات التدخل على المجال الحضري .
- ❖ إبراز أهداف السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة .
- ❖ اكتساب الخبرة والكفاءة المؤهلة للعمل الميداني لاستكشاف للمشاكل والعراقيل التي تقف أمام مثل هذه العملية لمواجهة التغيرات التي تمس نمط وأسلوب الحياة، ولتحقيق الرفاه الاجتماعي.

أسباب إختيار مجال الدراسة:

- ❖ كمدينة تحوي مختلف المشاكل الموجودة في معظم المدن الجزائرية .
- ❖ منطقة حدودية لها أهداف إستراتيجية على مستوى الدولي مدينة تاريخية عريقة .
- ❖ الطابع العمراني والموروث المعماري "السور الروماني، الحديقة الرومانية، السور الروماني ."
- ❖ الدرجة المتفاوتة في مظاهر التدهور التي يشهدها الحي.
- ❖ بإعتباره حسب رأينا عينة تعكس الواقع المزري التي تشهده المناطق السكنية بمدينة تبسة .

أهداف الدراسة:

إن الأهداف المسطرة التي نرغب الوصول إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي:

- ❖ توفير فضاء معين و منظم و هيكل و مخطط يتوفر على الشروط المثلى للحياة.
- ❖ تجسيد أهداف و توجيهات التنمية المستدامة.
- ❖ خلق ميكانيزمات و طرق جديدة للتحكم في المجال الحضري والإستغلال الأمثل للموارد.

المنهج الوصفي التحليلي:

بعد اختيارنا لموضوع الدراسة وتحديد المشاكل المطروحة والصياغة الأولية للفرضية، وللإشكالية معتمدين على آليات التحليل المقارن، والتصنيف، والتقويم من اجل الوصول إلى إعطاء صور ووصفة ناجحة على ارض الواقع؛ انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي.

الأدوات المستعملة:

إعتمادا على ما سبق سنتطرق إلى تحديد التقنيات اللازمة لاستنطاق الوضع الحالي للأحياء السكنية بناءا على جمع المعلومات و المعطيات التي تتمثل في ما يلي:

المعاينة الميدانية:

رصد ونقد الواقع والوضع الحالي لمجال الدراسة من خلال، و إبراز الظواهر الموجودة في شكل بيانات وجداول وإحصائيات، وصور فوتوغرافية ومعرفة الشروط والنظم و أساليب التدخل على الأحياء السكنية.

المخططات:

من اجل رصد الواقع الحضري لمجال الدراسة ومقارنته بمخططات الوضع الحالي المستحدثة.

مرحلة الدراسة:

* مرحلة جمع وتقصي المادة العلمية وكل ما يتعلق بموضوع الدراسة (كتب ومجلات ومذكّرات ....الخ) إلى جانب مجموعة من المخططات التي لها علاقة بمجال الدراسة.
* الاتصال بمختلف الإدارات لتدعيمنا بالمخططات والخرائط والإحصائيات والبيانات.
* العمل الميداني التقاط الصور-الملاحظة الميدانية -تحديث المخططات.
* تحليل النتائج المتوصل إليها وترجمتها إلى جداول وبيانات وإحصائيات.

هيكلة البحث:

- **الفصل التمهيدي:**

تطرقنا فيه إلى إشكالية البحث بصفة عامة، مع تباين أهداف و أسباب الدراسة.

- **الفصل الأول:** مفاهيم عامة.

تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض بعض المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة و التي ستفيدنا في تحليلنا للموضوع تحليلا دقيقا.

- **الفصل الثاني:** التحسين الحضري في إطار التنمية المستدامة.

قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: التحسين الحضري،تعريفه، متطلباته، معاييره، أهدافه، مراحله.
- ✓ البحث الثاني:التنمية المستدامة.
- ✓ **المبحث الثالث**: التحسين الحضري المستدام.

- **الفصل الثالث: دراسة** تحليلية لمدينة تبسة.

دراسة تحليلية عمرانية لمدينة تبسة و هذا من أجل الخروج بأهم النقاط الإيجابية و السلبية و معرفة أهم الخصائص العمرانية و الطبيعية للمدينة.

- **الفصل الرابع:** دراسة تحليلية لمجال الدراسة المتمثل في حيي **600 سكن**.
- **الفصل الخامس:** تحليل إحصائي للإستبيان الميداني.

مشاكل و صعوبات البحث:

كغيرنا من الباحثين صادفتنا بعض المشاكل أثناء انجاز هذا البحث منها:

رغم الاتصال بعدد هم من المصالح إلا أننا واجهنا صعوبة في الحصول على الوثائق و المخططات المتعلقة بعملية التحسين الحضري المبرمجة للمنطقة.

نقص المعلومات وصعوبة حصولنا على بعضها الأخر، وتضارب الأرقام فيما بينها بين مختلف المصالح في حالة توفرها.

الفصل الأول

تمهيد:

للمعلومات النظرية دور هام في الدراسة الميدانية خاصة في التدخل العمراني، لذا يجب على الباحث أن يحرص على أن تكون المعلومات المقدمة شاملة و مرتبط بالموضوع.

في هذا الفصل سنتطرق إلي بعض التعاريف و المفاهيم و المصطلحات التقنية المستعملة و المتعلقة بموضوع الدراسة و التي من خلالها سيمكننا التعرف على العمليات التي توصلنا إلي إطار معيشي جيد، و ذلك من اجل إدراجها ضمن الدراسة التطبيقية للتدخل العمراني.

المفاهيم و المصطلحات:

كان هدفنا هو إعطاء المعلومات النظرية لتكون عونا لنا في إنجاز الدراسة الميدانية للتدخل العمراني و قد حرصنا على أن تكون المعلومات المقدمة ضمن هذا السند النظري شاملة و مرتبطة مباشرة بالجوانب المتعلقة بالموضوع.

1) مفهوم المدينة :

المدينة عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية هندسية و فلسفية إيديولوجية و رمزية و هي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس، والمهابة التي تعبر عن سلطة و القوة الحكام.

إذا اعتمدنا على الناحية اللغوية نجد كلمة مدينة مرجعها إلي كلمة (دين)ذات الأصل السامي و المستعملة في عدة لغات مختلفة فقد استعملها الأشوريون و الأكاديون في معنى القانون،و استعمل الآراميون و العبريون كلمة (ديات) للدلالة على القاضي ."[1]

حدد (ابن خلدون)المدينة بأنها القرار،أي مكان الإستقرار الذي يتخذه الأمم عند الحصول على الغاية المطلوبة من الرخاء و دواعيه فتأثر السكينة و توجه إلي اتخاذ المنازل للقرابة.[2]

2) التخطيط العمراني:

هو الإستراتجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرار لتنمية و توجيه وضبط نمو و توسع البيئات الحضرية أفضل توزيع جغرافي و للسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية وتتضمن هذه الإستراتجية عادة تصور لما يمكن أن يحدث و تبني هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج و الهياكل النظرية أو هو وضع خطة عمل متكاملة لمواجهة أحوال و أحداث مرتقبة للتجمعات و تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة بحيث يكون مرنا و يتماشى مع ديناميكية الحياة و ظروفها و يكون في إطار أسس علمية بحتة.[3]

3) النسيج الحضري(tissu urbain):

هو عبارة عن نظام مكون من عناصر فيزيائية تمثل في شبكة الطرق، الفضاء المبني و الفضاء الحر، الموقع و التجاوب بين هذه العناصر ويعرف بخصائص الفضاء الحضري الذي يعرف تحولات ثابتة و راجعة للتطور الذي تتعرض له هذه العناصر المكونة عبر مرور الزمن.

4) المجال العمراني الخارجي (L'espace Extérieur) :المجال العمراني الخارجي من المكونات الأساسية للمجال العمراني، يعبر عن كل المساحات الحرة و غير المبنية مهما كان استغلالها، يتحدد شكله وطبيعته وفقا لوظيفته وتبعا لما يحيط به من المجالات مبنية أيا كانت طبيعتها، و يتكون المجال الخارجي من مجموع المساحات التالية:

المناطق المخصصة للنقل و توقف السيارات.

---

[1] م .عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية،" عالم المعرفة "رقم188 الكويت أ.ب،ص 18/17

[2] بوسنان رستم، علوش ياسين، تيطراوي عبد الرزاق :القصر المقترح" اعوماد "ميزاب بين الإنقطاع و التوصل، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة تخصص تسيير المدن جامعة محمد بوضياف المسيلة، دفعة 2001، ص7

[3] سعودي هجيرة :التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية المدن العتيقة دراسة حالة مدينة بوسعادة، لنيل شهادة الماجستير ،1001،ص12:

المناطق الحرة(الساحات، الأرصفة، ممرات المشاة، العقارات الغير مبنية.

المناطق المشجرة[1].

5) المجال المبني (L'espace Bâti):

يعبر المجال المبني عن كل الكتل و الهياكل المبنية داخل المجال العمراني مهما كانت طبيعتها و شكلها و وظيفتها، يختلف من حيث الشكل و الوظيفة حسب الغرض الذي أنشئ من اجله، وهو يقضي أن تتوفر به شروط معينة ويلبي حاجيات محددة تتعلق بمعايير الرفاهية الداخلية و الفضاء المبني يتكون من مجموعة

من:

- السكنات.

- التجهيزات.

6) مفهوم الإرتقاء الحضري:

الذي لا يعني بالضرورة فقط تزويد هذه المناطق بخدمات البنى التحتية والخدمات الإجتماعية اللازمة ، ولكنه يتضمن أيضا إعادة تخطيط هذه المناطق لإنعاش المنطقة والمجتمع من جهة و وضع إستراتيجية تعمل على ربط هذه التجمعات بخطة شاملة من جهة أخرى،هذه الخطة يجب أن توفق بين التجمعات السكنية و الإنتاجية ضمن إطار اقتصادي لرفع المستوى العام الذي يشمل جميع الضواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

7) إطار الحياة الحضرية (Cadre de vie):

هو المحيط العملي الذي يختلف من شخص إلى اخر (حسب كل فرد)و يشمل على العناصر الوسط الذي يؤثر على سلوكيات الأفراد و تصرفاتهم[2].

هو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان و يمارس مختلف نشاطاته و يضبط فيه علاقته بمحيطه ويضم هذا الوسط المكونات التالية:

- مكونات فيزيائية (سكنات -تجهيزات -عناصر طبيعية)...

- مكونات فراغية (مجالات عمومية -مجالات خارجية -مجالات اجتماعية)

- عوامل بيئية (المحيط البيئي -التهوية -الإضاءة)

- عناصر اجتماعية (أشخاص من مختلف الفئات و الأعمار -علاقات اجتماعية...)

[1] طواهرية سفيان، لغواطي جمال، التحسين الحضري في المناطق السكنية الحضرية الجديدة دراسة حالة 1096 مسكن تيسة، مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في اختصاص تسيير المدن جامعة أم البواقي، دفعة 2011،ص10

[2] MICHEL-JEAN BERTRAND, « PRATIQUE DE LA VILLE » ,MASSON PARIS 1987.

- إن إطار الحياة الحضرية باعتباره الوسط الذي يحتضن مختلف الأنشطة و الوظائف الحضرية يؤثر بصفة مباشرة على نوعية الحياة، إذ تتوقف هذه الأخيرة على ما يوفره هذا الإطار من ترابط و انسجام بين مختلف هذه المكونات و على مدى قدرته على تلبية احتياجات السكان[1].

8) تدهور إطار الحياة (La dégradation du cadre de vie):

هو ذلك التغير التدريجي نحو الأسوأ الذي يطرأ على مجموعة المجال العمراني أو جزء منه، و يؤدي إلي فقدان قيمته و خصائصه مما يؤثر مباشرة على نوعية الحياة.

هذا التدهور له مسببات ناتجة عن الفعل الإنساني (الإهمال و سوء التسيير التخطيط، غياب التهيئات المختلفة، نقص الوعي)...، و أخرى طبيعية، و أهم الجوانب التي يمسها هذا التدهور هي:

- الفضاء المبني.
- الفضاء الخارجي.
- المحيط البيئي.

9) مظاهر تدهور الإطار المبني:

يتمثل ذلك فيما يلي:

- تشوه الواجهات بفعل التحولات التي أدخلت عليها من طرف السكان (بناء شرفات، غلق بعض الفتحات، إضافة فتحات جديدة).
- رداءة الألوان المستعملة في الواجهات وعدم التجانس نتيجة الاختيار العشوائي لها حسب ذوق كل ساكن و زوالها مع مرور الزمن.
- ظهور التشققات و تصدع جدران السكنات.[2]

10) مظاهر التدهور في الإطار غير مبني:

تتمثل في إزالة المساحات الخضراء و قطع الأشجار الموجودة بالإحياء وانتشار النفايات و حرقها بداخل أماكن الراحة واللعب المختلفة (مساحات لعب الأطفال، أماكن التجمع)...أو على الأرصفة و الممرات و تصاعد الأدخنة و الغازات و الروائح الكريهة بالحي وكذا سيلان المياه القذرة أمام العمارات و تجمعها في شكل برك و مستنقعات و هذا يؤدي إلي تدهور الممرات و الشبكات المختلفة (الإنارة العمومية، قنوات الصرف الصحي، غياب مواقف السيارات).[3]

---

[1] بوقاعة فاتح، قارح جميل –مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة " التحسين الحضري " تسيير التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي 2008

[2] طواهرية سفيان ، لغواطي جمال المرجع السابق ص13

[3] نعيم محمد صالح، سلطاني محمد أمين، تحسين إطار الحياة الحضرية بمدينة العلمة دراسة حالة (ZONE 06)، مذكّرة التخرج لنيل شهادة مهندس دولة في اختصاص تسيير المدن، جامعة أم البواقي ص14

11) مفهوم جودة الحياة في المدينة:

- هو العيش في بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة رغيدة، تسهل فيها قدراتهم في الحصول على متطلبات الحياة المزدهرة.

- ترتبط بمدى تلبية الحاجيات الأساسية للإنسان و ترقية عيشه في بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة رغيدة أمنة ومريحة.

- تحفز على الاندماج وتقوي قدرات الناس في ممارسة حق المواطنة بالمشاركة في تسيير فضاءاتها المعيشية في إطار الحوار و التضامن[1].

12) مفهوم المشروع الحضري (Projet urbain):

يعرف المشروع العمراني على انه كل تدخل عمراني يساعد على السيطرة على شكل المجال العمراني و إنتاج تصورات الستغالله، تعتمد على تقنيات و مرجعيات اجتماعية، اقتصادية و ثقافية، يرتكز على فهم المجال وتصورات استغالله و النشاطات الممارسة، و تجب المعرفة الجيدة للمجال العمراني و إيجاد الحلول لكل المشاكل و يأخذ بعين الاعتبار العقار و المجال[2].

هو كذلك محاولة إدماج المفاهيم المتعددة في التعامل مع العمران مثل مبدءا المشاورة)Concertation(بين مختلف المتدخلين في المدينة من إطارات تقنية، مسئولي التسيير المجالي، مستثمرين وجمعيات، هذا كله من اجل الوصول إلي اخذ القرار النهائي لتسيير المجال و التحكم فيه، و الهدف من كل ما سبق التجاوب مع متطلبات المحيط المحلي و تشكل المجاالت الحضرية بإلضافة إلي مختلف عمليات التدخل التي تكون على المجال الحضري.

13) مخططات التهيئة و التعمير:

13-1- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية :[3]

يعكس المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني بالنظر إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية ,الاجتماعية و الثقافية على المدى الطويل ، و تجسيد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني و تنظيمه ، و تشكل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية و تعيين أماكنه , و يحدد القواعد التي تعتمد في إعداد كل من المخططات الوطنية و المخططات المتعددة للتنمية في بعدها الاقتصادي و المجالي .

يتم إعداد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة الإقليمية و بالاتصال مع الإدارات المعنية حيث يتم المصادقة عليها وفق نفس الأشكال و الإجراءات الخاصة بالآفاق الطويلة الأمد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تتضمن حصيلة تنفيذ المخطط الوطني المتعدد السنوات للتنمية حصيلة تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية .

[1] محمد الهادي لعروق: التحسين الحضري و ترقية إطار الحياة، الملتقى الدولي للمدينة، جامعة أم البواقي، 2009

[2] نعيم محمد الصالح، سلطاني محمد أمين، مرجع سابق ص 15/14

[3] لشريف رحماني – الجزائر غدا – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية - ص : 324

13-2- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية:[1]

يقوم المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية بتبسيط و تكييف أعمال التهيئة الواردة ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية قصد القضاء التدريجي على الاختلافات و التفاوتات الجهوية و تشجيع التنمية و التكامل بين الجهات ، ويعد هذه المخطط على الأمد الطويل و لفترة مماثلة للفترة الخاصة بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، وهو يحدد البرامج و الأعمال على فترات زمنية تتماشى و شروط التخطيط الوطني , و يتم إعداد المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة الإقليمية بالاتصال و التشاور مع الإدارات و الجماعات المحلية المعنية و يتم إقرارها عن طريق التنظيم و يتم مراجعتها ضمن نفس الأشكال .

13-3- مخطط التهيئة الولائي:[2]

يعد مخطط التهيئة الولائي وسيلة حقيقية لتطبيق السياسة الوطنية في هذا الميدان , عن طريق تطبيقه لبنود المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية الذي تنتمي إليه الولاية المعنية ، ومن وجهة النظر القانونية فإنه حتى و إن كانت هذه الوسيلة مطبقة في الواقع على الأقل ضمن صلاحيات المجلس الشعبي الولائي فإننا نجد لها سندا قانونيا ضمن قوانين التهيئة الإقليمية 03/87, 29/90 ولهذا يمكن القول أن مخطط التهيئة الولائي ما هو إلا دراسة يمكن أن تعدها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT .

13-4- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:[3]

هو وسيلة للتخطيط و التسيير الحضاري، يحدد فيه التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية أو مجموعة بلديات، و يأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية و يضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأرض.

13-5-مخطط شغل الأرض:[4]

هو عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية، و وسيلة لتخطيط المجال الحضاري، يهدف إلى تحديد القواعد العامة بالتفصيل، و كذا حقوق استخدام الأرض و البناء، و ذلك بمراعاة توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، كما أنه يحدد نوع التدخل في الأنسجة العمرانية الموجودة.

14) مفهوم التدخلات العمرانية:

هو مجموعة العمليات العمرانية التي تكون على مستوى النسيج قائم أو حي أو مسكن أو أي مبنى معين، أين نعيد تشكيله، ترميمه، هيكلته، تهيئته، و تجديده كليا أو جزء منه، حتى يتماشى مع متطلبات الحديثة و الجديدة لسكان، لكن في أي عملية تدخل عمراني على مستوى أي نسيج عمراني يجب أن تسبقه دراسة تحليلية، و ذلك استخراج مختلف الظواهر السلبية و الإيجابية من ذلك، فالعملية تهدف إلي تحسين إطار المتدخل عليه بمعالجة السلبيات و التحسين من الإيجابيات و إعادة بلورتها وفق تقنيات عصرية.

---

[1] الشريف رحماني – الجزائر غدا – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية - ص : 326

[2] نفس المرجع السابق-ص:326

[3] الجريدة الرسمية - القانون رقم 29/90 - المؤرخ في : 12/01/ 1990 .

[4] الجريدة الرسمية - القانون رقم 29/90 - المؤرخ في : 12/01/ 1990 .

15) أنواع التدخلات العمرانية:

15-1- عملية إعادة االعتبار (La réhabilitation):

عملية إعادة الإعتبار هي مجموعة من الأعمال التي تهدف إلي تحويل البناية أو حي أو مقر، ذلك بأن نعيد له الخصائص التي تجعله صالحا للسكن، في ظروف جيدة للعيش و للإقامة و نضمن إعادته إلي حالته الأولية مع الحفاظ على خصائص المعمارية للبناية، وفي هذا الإتجاه فان إعادة الإعتبار غالبا ما نعني بها تحسين السكن(L' amélioration de l' habitat) و في حقيقة الأمر إعادة الإعتبار عملية واسعة تمس عدة جوانب، مثال:

- تحوي إعادة هيكلة الداخلية للمسكن.

- التطرق إلي تقسيم البناية إلي شقق أجل تكيفها مع متطلبات الحجم الخاص.

- تصليح الأسقف.

- التلبيس.

- معالجة و تجانس الواجهات.[1]

15-2- التهيئة الحضرية (L'aménagement urbain):

التهيئة الحضرية تشمل كل التدخلات المطبقة في الفضاء السوسيوفيزيائي، لأجل ضمان تنظيمه و سيره الحسن و كذا تنميته (التوسع الحضري /إعادة الاعتبار).

يحمل مفهوم التهيئة مدلولا كبيرا لفهم كل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على المدينة ككائن حي موحد يتعايش فيه الجديد مع القديم بصفة منسجمة و حركية دائمة ترتقي الي مستويات ذات نوعية مقبولة.

و تعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة و التخطيط كعنصرين أساسين هدفهما توجيه مراقبة التوسع الحضري، و هي مجموعة الأعمال المشتركة الرامية إلي توزيع و تنظيم السكان، الأنشطة، البنايات، وتجهيزات و وسائل الإتصال على امتداد المجال الحضري.

15-3- عملية التجديد الحضري (La rénovation urbaine):

هي مجموعة من القوانين الإدارية، العقارية و المالية و التقنية، وضعت بهدف تحسين وضعية منطقة قديمة أو منطقة مهدمة دون التغير في الخصائص المجالية أو نوعية المعمارية و المبنية.

ومنه فهي عملية مادية لا تتطلب تغيير في وظيفة المجال وحدوده بمعنى أن المجال يحافظ على وظيفته و حدوده الأصلية، و تمثل هذه العملية في إزالة البنايات القديمة، وتهديمها (الموجودة في حالة رديئة) و التي تشكل خطورة على ساكنها، و إعادة بنائها وتعويضها

[1] Françoise choay et pieer marlin, idem : « dictionnaire de L'urbanisme et de L'amènagement »èdition des prèsse universitaire, paris, 1996 p34-761.

بنايات أخرى جديدة على أسس معمارية حديثة، مع الأخذ بعين االعتبار تناسقها مع النسيج الحضري القائم (نسيج القديم)، بنفس طبيعة و في نفس الموضوع.[1]

15-4- عملية إعادة الهيكلة الحضرية (La restructuration urbaine):

عملية أعادة الهيكلة الحضرية هي من العمليات العمرانية التي تمس الأحياء و قطاعات الحضرية و حتى المدينة ككل تهدف إلي تغيير الهيكل العام للنسيج العمراني بمعنى تنظيم مختلف الوظائف العمرانية الموجودة أو خلق وظائف أخرى، و تحسين وظيفة النسيج العمراني و إعطائه صورة جديدة وحيوية متميزة لجميع وظائفه، و تتضمن العملية ما يلي:

- إعادة تأهيل الإطار المبني.
- إعادة توزيع الكثافات السكانية و التنقل و الخدمات بشكل يسمح لها بالفعاليات الدائمة و توازن تام.
- تحسين شبكة المواصلات للربط الجيد لمختلف أجزاء المدينة[2].

15-5- الترميم (Restauration):

هذا النوع من التدخل يعتبر الأمثل في حالة الأنسجة العمرانية المصنفة كآثار عمراني و معماري، إذ لا يمكن الإستغناء عنها لأنها تعبر عن تاريخ منطقة معينة كما يمكن أن يجسد كقطب سياحي في الحاضر و مستقبل.

الترميم هو عملية عمرانية تهدف إلي إعادة إدماج عنصرا أو مجموعة من عناصر في الوسط الذي توجد فيه وذلك باسترجاع خصائصها المفقودة عبر زمن دون المساس بجانب المعماري و العمراني من هذه العملية هو الوصول إلي نوع من التجانس و تناسق لنسيج العمراني[3].

15-6- التكثيف العمراني(La densification urbaine):

تعتبر عملية التكثيف الحضري استهلاك للمجال، و ذلك من خلال استغلال الجيوب العمرانية الشاغرة الموجودة داخل النسيج العمراني، وهي أيضا عملية رفع في كثافة المباني و عدد الطوابق داخل النسيج العمراني، و تهدف هذه العملية إلي إنتاج المجال الحضري و استغلاله بطريقة فعالة لتلبية طلبات السكان المتنوعة[4].

15-7- إعادة التنظيم الحضري (réorganisation urbaine):

هي مجموعة من العمليات التدخل على مجال الحضري بهدف تحسين وضعيته و تنظيمه وهذا على مستوى جميع مكوناته، من سكن، بنى تحتية، نشاطات، وظائف و مختلف التجهيزات الموجودة[5].

---

[1] مصطفى فواز: "مبادئ تنظم المدينة "، بيروت 1980.ص:103

[2] A.ZUCCHELLI-INTRODUCATION A L'URBANISME OPERATIONNEL ET COMPOSITION URBAIN 1984 –VOLUME 2-P50

[3] مصطفى فواز:" مبادئ تنظم المدينة "، بيروت 1980.ص103

[4] Brahim ben youcef. Analyse urbaine. Elèments de mèthodologie. Opu. Alger. 1999.p15.

[5] نعيم محمد صالح، سلطاني محمد "مين، مرجع سابق، ص28.

15-8- **عملية التهذيب الحضري:**

وهي عملية تمثل في إحداث بعض االصالحات على بعض البنايات، كإصالح السالّم، طالء الواجهات، إصالح التشققات الجدران السقوف...الخ بهدف توفير الراحة و إعطاء نوع من الرفاهية للسكان.[1]

[1] عيمش حسان، التحسين الحضري لمراكز المدن المتدهورة، دراسة حالة مركز مدينة باتنة، مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، أم البواقي، 2011 ص09.

الفصل الثاني

مقدمـــة الفصل:

إن الفشل الذي تعرفه سياسية التخطيط يرجع أساسا إلي الاهتمام بالجانب الكمي على حساب الجانب مما أدى إلى خلق وسط حضري غير متجانس ، مما اثر سلبا على جودة الحياة ، الجمالي و البيئي والنوعي الحضرية في المدينة ، جعلت من الصعب التوفيق في أن واحد بين تلبية الاحتياجات السكنية و الخدماتية للسكان والمحافظة على المعايير التي من شانها خلق الإطار الحضري المناسب ، هذا ما أدي إلى بروز توجهات حديثة تتضمن إيجاد الميكانيزمات التي تسمح بتدارك النقائص والتدهور الذي مس الحياة الحضرية وصورة المدنية من جهة، وذلك عن طريق عملية التحسين الحضري بما تتضمنه من تدخلات عمرانية على كل العناصر المكونة للمجال الحضري، مع ضرورة الاعتماد على منهجيات حديثة تسمح لنا بضمان تفاعل الإنسان مع بيئته في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد مدلول كلا من عملية التحسين الحضري والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى مجلات وأفاق تطبيقهما، ومختلف الأطراف الفاعلة في عملية التنفيذ و التسيير.

المبحث الأول: التحسين الحضري.

1) مفهوم التحسين الحضري(Amélioration):

التحسين الحضري هو مختلف العمليات التي تمس مختلف الجوانب المكونة للتجمعات السكنية واهم التدخلات التي تجرى من اجل تحسين السكن و المساحات التابعة له مع الحياة الاجتماعية و ذلك من اجل إنشاء مساحات ربط بين المباني، و المساحات الحرة مها عادة تهيئة مساحات لعب الأطفال، مساحة الراحة و الترفيه لسكان الحي، الطرق، الممرات، الأرصفة، حديقة الحي ...الخ.

التحسين الحضري، آلية للارتقاء بالإنسان تمكن الناس من التمتع بحياة مستقرة و آمنة، وتسهل قدراتهم على الحصول على متطلبات الحياة الكريمة، من صحة وبيئة، وسكن لائق وسهولة الوصول للمنافع العامة، و الترفيه و الثقافة، و تحفزهم على الاندماج و التفاعل الاجتماعي، وتقوي قدراتهم في ممارسة حق المواطنة، بالمشاركة في تسيير فضاء اتهم المعشية، في إطار الحوار و التضامن بما يضمن استدامة العمران..[1]

2) عملية التحسين الحضري:

إن عملية التحسين الحضري هي مجموعة العمليات التي تتم على مستوى الحضر أو المدينة بصيغة أخرى، ولا تكتمل إلا بالتدخل على الخصائص و العناصر المكونة للحي (المحتوى الاجتماعي، المظهر الحضري، الوظيفة المحددة).

هي عملية تضمن تغير النسيج أو الحي أو مجموع المباني إلي الأفضل من حيث جماليتها المعمارية و النظافة وكذا الإنارة و التسيير الحسن.[2]

3) متطلبات عملية التحسين الحضري:[3]

عملية تحسين الأحياء تكتسي أهمية خاصة كونها تأتي دائما لتصحيح وضعية نقدية قائمة، وفي مكان أهل بالسكان لتصبح في وضعية نقد دائمة لذلك فهي تحتاج إلي دقة كبيرة في اختيار التقنيات و المراحل التي تسيير بها عملية، وتقضي تكوين فريق عمل مؤهل يضم مهندسين من مختلف الاختصاصات مهمته الإشراف على سير العملية و تنظيمها، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأساسية لعملية التحسين نذكر منها:

- معرفة خصائص الحي.
- توفير الإطار المالي للعملية.
- تحديد الأهداف بدقة و ترتيبها حسب الأولوية.
- تشخيص و تحليل حالات التدهور.
- توعية و إشراك السكان في تحسين حيهم.
- استمرارية عملية التحسين

4) المعايير المعتمدة في التحسين الحضري[4]:

- ✓ جاء ذكر المعايير في مؤتمر جنيف سنة 4662و هي كالآتي:
- ✓ مستوى توفير الأمن للأفراد و الممتلكات.
- ✓ الاستقرار و السكينة.

---

[1] محمد الهادي العروق: التحسين الحضري و ترقية إطار الحياة، الملتقى الدولي للمدينة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009

[2] علاوة محمد و آخرون، التحسين الحضري المستدام بين النظري و التطبيقي دراسة مطبقين، مذكرة لنيل شهادة مهندس مهندس دولة تخصص" تسيير المدن "،2009 ص17/16

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية قانون البلدية 90-08 الصادر بتاريخ 1990/04/07 العدد ص496،ص497

[4] مؤتمر جنيف سنة 2004

- ✓ الصحة و البيئة.
- ✓ السكن اللائق.
- ✓ سهولة الوصول لشبكات المنافع العامة.
- ✓ الترفيه و الثقافة.
- ✓ الخدمات الجوارية.

5) مراحل التحسين الحضري:

- قبل انجاز مخططات التحسين يجب التطرق إلي المراحل التالية:

- ✓ انجاز البطاقة التقنية لتشخيص كل النقائص و العيوب الموجودة على مستوى الأحياء المعنية بالتحسين بعد موفقة الهيئات التقنية (D.P.A.T / A.P.C) .
- ✓ إعطاء رخصة البرنامج من طرف الولاية عن طريق (D.P.A.T) ، الذي يعد سير البرنامج المالي الولائي ويقوم بالدراسة و البرمجة.
- ✓ بعث الدراسة وانجازها عن طريق المناقصة الوطنية، التي من خلالها يتم اختيار مكتب الدراسات لإنجاز هذه الدراسة.
- ✓ بعث الأشغال وفق دفاتر الشروط المنجزة من طرف مكتب الدراسات عن طريق المناقصة الوطنية، حيث من خلالها يتم تعين المقاول أو الشركة المكلفة بالبناء.
- ✓ انجاز الأشغال حيث يتم فتح ورشة ومنها تنطلق الأشغال.
- ✓ المتابعة حيث تكون من طرف لجنة تقنية تضم كل الهيئات الولائية، وتدوم حتى إتمام الأشغال و استلامها.

6) أهداف التحسين الحضري:[1]

- تندرج أهداف التحسين الحضري في قانون التوجيهي للمدينة (06-06) و هي كالأتي:

* تحسين الإطار المعيشي للمواطن.
* تقليص الفوارق بين الأحياء.
* ترقية التماسك الاجتماعي.
* القضاء على السكنات الهشة و الغير صحية.
* تدعيم الطرق و الشبكات المختلفة.
* ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها، خاصة تلك المتعلقة بالصحة و التربية و التكوين و السياحة و الثقافة و الرياضة و الترفيه.
* حماية البيئة.
* الوقاية من الأخطار الكبرى، وحماية السكان.

[1] القانون التوجيهي للمدينة 06-06 المؤرخ في 20فيفري2006 المتضمن أهداف سياسية التهيئة الحضرية و التنمية المستدامة.

* مكافحة الآفات الاجتماعية و الانحرافات و الفقر و البطالة.
* التحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة و حولها.
* القضاء على كل العيوب الموجودة في المناطق العمرانية و التي تؤثر سلبا على حياة السكان.
* الارتقاء بالبنية السكنية.
* تسهيل فرص الحصول على المنافع العامة، و الوصول إلي شبكات.
* تطوير التكفل بالنظافة و السالمة و الراحة.

7) تحسين السكن القديم:[1]

هو مجموعة التدخلات الرامية إلى تحسين نوعية السكنات القديمة وترقيتها في إطار السكن والتأثيث، أو في إطار تدخلات أخرى أشمل وأوسع، والمقياس المستعمل غالبا هو توفير أهم التجهيزات التي تضمن راحة السكان (الحمام-المرحاض التدفئة المركزية).

8) التحسين إطار الحياة:

حسب التعريف الأكاديمي الفرسي في الطبعة الثامنة، التحسين الحضري يمثل أساسا في إصلاح وترميم عمارة، تجهيز، طريق أو فضاء عمراني من اجل جعله في أفضل حالة.

هو مجموع الأعمال التي تمس كل جوانب إطار الحياة، والهدف منها إلى رفع مستوى حياة السكان، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

* تحسين الإطار الفيزيائي لحياة السكان
* تشجيع الاتصال بين الأفراد وتقوية العلاقة بينهم.
* إثراء النوعية الجمالية للمحيط الذي يساهم في تغيير السلوك النفسي والاجتماعي.

المبحث الثاني :ماهية التنمية المستدامة :

1) المحطات التاريخية للتنمية المستدامة :

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريوديجانيرو في يونيو 1992 والذي حظي بدعاية كبيرة، وعندما ننظر في المحطات الكبرى التي ظهر من خلالها هذا المفهوم نستطيع القول إن تلك المحطات التي شاركت فيها الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء، لعبت دورا أساسيا وهما في ظهور هذه الفكرة ويمكن أن نلخص هذه المحطات الكبرى فيما يلي:

- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ستوكهولم 1972 :الذي وضع من خلاله مصطلح التنمية المستدامة، كما يهدف هذا المؤتمر إلى مكافحة المشاكل التي تهدد البيئة خاصة.
- تقرير 1950 م :هو تقرير رائد في المجالات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة.
- وثيقة 1980 م :والتي كان محورها الإستراتيجية العالمية للمحافظة.
- مؤتمر ستوكهولم1972 : والذي يعد محاولة للتقريب بين النزعة البيئية والنزعة الاقتصادية.

[1] Françoise Choa et pierre merlin "dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement " édition n des presse universitaire ،1996 paris ،P

- تقرير Brundtland :1987م .
- مؤتمر ريو ديجينيرو 1992 :"قمة الأرض" وضع مخطط عمل شامل من أجل ضمان التنمية المستدامة لكل المجتمعات.
- مؤتمر RIO+10 في جنوب إفريقيا سنة 2002 .

2) مفهوم التنمية المستدامة:

قد عرفت التنمية المستدامة عدة اتجاهات، حيث لم يوجد اتفاق لتعريفها فعرفت أول مرة في تقرير بروتلد بأنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها" ويعتبر مفهوما شاملا كونه وفق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية .

3) مبادئ التنمية المستدامة:

ترتكز على المبادئ الأساسية وهي مبينة في الشكل رقم 1. [1]

شكل رقم (01): مبادئ التنمية المستدامة .

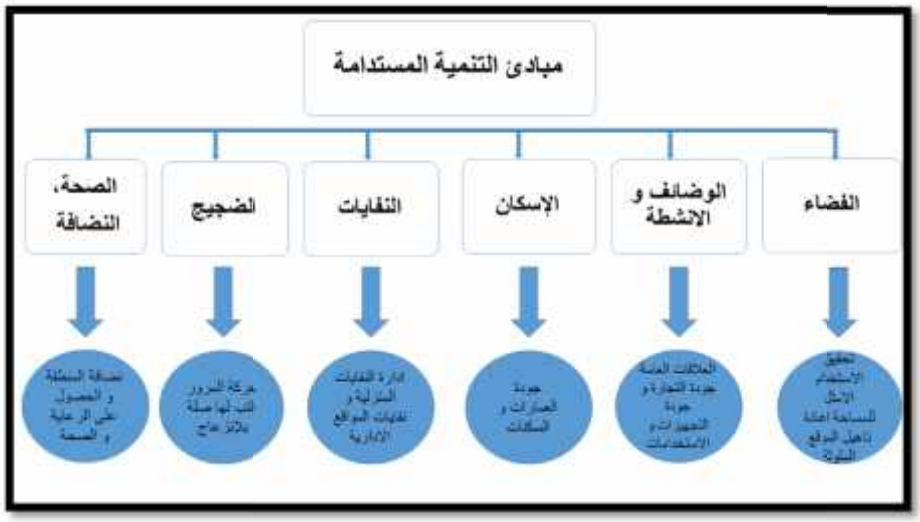

المصدر: من إنجاز الطلبة بوذراع مروان عبايدية خالد فرجي رمزي 2019

4) أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة 3 أبعاد:

4-1) البعد الاقتصادي:

- تخفيض التكاليف من خلال تحسين الكفاءة والحد من الطاقة والمواد الخام.
- إنشاء أسواق جديدة وفرص لنمو المبيعات.
- خلق القيمة المضافة.

4-2) البعد البيئي:

- القضاء على الموارد السامة.
- استخدام المواد المتجددة.

[1] Livre d'urbanisme durable concevoir un éco-quartier . Edition 2 page 136

- الحد من النفايات، وتوليد النفايات، والانبعاث في البيئة.
- انخفاض التأثير على صحة الإنسان.

3-4) البعد الاجتماعي:

- الصحة والسلامة في أماكن العمل.
- التأثيرات على المجتمعات المحلية ونوعية الحياة.
- .الفوائد للفئات المحرومة مثل المعوقين [1].

5) أهداف التنمية المستدامة:

- تحقيق الحياة الصحية والمنتجة للسكان.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة.
- كفالة استدامة البيئة وتوفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثروات من خلال ترشيد استغلالها دون إسراف.
- رفع المستوى المعيشي لسكان المدن والقضاء على الفقر.
- . مشاركة السكان في وضع السياسات ومراجعتها واتخاذ القرارات.[2]

6) مفهوم التنمية الحضرية المستدامة:

تكون مستويات التنمية الحضرية المستدامة متعددة بتعدد الأقاليم فكما يمكن أن تخص إقليم الوطن كامل ككل، يمكن لها أن تختص بمدينة أو بحي سكني، وهذا ما يصطلح بالتهيئة الحضرية.

ويعرف المجلد للغة العربية المعاصرة الاستدامة على أنها طلب دوام الشيء، والدوام هو الاستمرار في الوجود والثبات والامتداد في الزمن، وبهذين التعريفين يمكننا أن نتصور مفهوم التنمية الحضرية المستدامة .على أنها إعداد لتكييفها مع متطلبات السكان وجعلها صالحة ومناسبة لإطار أفضل للحياة.[3]

7) عناصر التنمية الحضرية المستدامة للمدن:

ترمي التنمية المستدامة للمدن إلى تحقيق التوازن بين التنمية البيئية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية وسوف نركز على ثلاث عناصر تعتبر فعالة هي تحقيق التنمية الحضرية بالمدن وهي :[4]

1-7) الشراكة : المفهوم للمدن وهي التعاون والتفاهم بين الأطراف المتدخلة في المدينة على العمل بصورة مشتركة لإنجاز مهمة معينة وتمثل الشراكة في التنمية الحضرية المستدامة ركيزة أساسية لأي تطوير وتنمية المجتمع.

2-7) الإدارة الحضرية: التي هي عبارة عن منظومة ثلاثية الأبعاد تتكون من التخطيط والتنظيم والإدارة تعمل على الاستجابة لعملية التحول الحضري في توفير كافة احتياجات السكن الحضري وتشغيله، صيانته وتحويل كافة الجهات المعنية إلى شركاء يعملون على تحقيق أهداف التنمية الحضرية.

3-7) التخطيط: بتحديد الهدف ووضع الخطة التي يمكن في حالة تنفيذها بلوغ الهدف المنشود.

4-7)الإستثمار: بإيجاد تشكيل لاستثمار إمكانيات الأفراد.

---

[1] WWW.D.D.Devlop.com

[2] W.W.W.ssustainable Developement

[3] Ben youcef : Analyse urbaine éléments de methodologie1999p106

[4] المؤتمر الدولي السادس:الثورة الرقمية و تأثيرها على العمران و العمران في إطار التنمية المستدامة ص06

5-7) التنسيق: بتوفير الانسجام بين شتى الوحدات والمهام وخلق مناخ مشجع على كفاءة الآراء.

6-7) الرقابة والمتابعة: وذلك بتحديد أوجه الانحراف عن المعدل الموضوع في الخطة في مختلف المراحل.

8)خصائص التصميم العمراني المستدام:

للوصول إلى عمران مستدام يجب إرساء عناصر الاستدامة في العملية التصميمية والتي تقوم إلى العناصر التالية :[1]

- ✓ دراسة المكان : بداية أي تصميم مستدام يجب أن نبدأ بدراسة المكان فإن اهتمنا بأبعاد المكان المختلفة يمكن لنا العيش فيه دون تدميره ويساعد المصممين في عمل التصميم المناسب كالتوجيه والحفاظ على البيئة.
- ✓ دراسة التأثير البيئي : التصميم المستدام يسعى إلى تقييم المواقع ،الطاقة، الموارد، فعالية، طاقة التصميم وأساليب البناء ومعرفة الجوانب السلبية ومحاولة تحقيقها عن طريق استخدام مواد مستدامة.
- ✓ دراسة الطبيعة البشرية : يجب أن يهتم التصميم المستدام بدراسة طبيعة المستخدمين وخصائص البيئة المنتجة وإدراك متطلبات السكان والمجتمع والخلفية الثقافية والعادات والتقاليد.

9) آليات التسيير الحضري المستدام للمدن:

1-9) تسيير العقار: إن التطبيق الفعال للمشروع الحضري المستدام يركز أساسا على التنظيم المحكم لمختلف العقارات التي تتوفر عليها المدينة وقد انتهجت الجزائر في هذا الصدد سياسة تحافظ على العقار المتعلق بالتوجه العقاري، لأن التحكم في العقار هو وتسييره بشكل عقلاني من خلال القانون 25/92 مقدمة التخطيط الحضري خصوصا عندما نقرر تنمية المدينة وفقا لأهداف بيئية.

2-9) التحكم في الأخطار: إن تكون الهواء هو في تزايد مستمر يوميا مما جعل المواطن لا يرتاح من هذه الأخطار التي ينتج عنها في المستقبل والوقاية منها والتحكم فيها يجب أ ولا التحكم والتسيير الجيد في مسيراتها.

3-9) تسيير التنقلات الآلية: التنمية المستدامة تفرض طريقة جيدة للتفكير في إدارة المدينة خصوصا فيما يتعلق بموضوع تسيير التنقلات الآلية من طرف مديرية النقل، وذلك بإيجاد مخططات النقل الحضرية في مراكز المدن والأحياء وذلك للتقليل من المسافات بين السكان والعمل والاحتياجات وبذلك ينتج توازن بين حركة السيارات والراجلين.

4-9) تسيير الطاقة: العمارات هي القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة فالطاقة أساسية لاستمرار الحياة فهي تستعمل للتسخين، التبريد، إنتاج المياه الساخنة، الإضاءة، التخلص من النفايات.

ويكون هذا التسيير بالتخطيط الحضري الذي يؤثر على اقتصاد الطاقة كالتالي:

توقيع العمارات واتجاهها للاستغلال الآمن للطاقة وكذا التوزيع المنتظم لهذه الطاقة من طرف شركة الكهرباء والغاز.

5-9) تسيير المساحات الخضراء: في إطار تسيير المدينة حسب مبادئ التنمية المستدامة يجب تفعيل الإحساس بالشعور الثقافي والاجتماعي بضرورة توفير المساحات الخضراء والمحافظة عليها وهذا عن طريق التحسين والنوعية من طرف المؤسسات التربوية وكذا مديرية البيئة البلدية ومحافظة الغابات.

[1] سعودي هجيرة: "التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة" معهد التسيير و التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي دفعة 2006/2007ص29

6-9) تسيير النفايات والتحكم فيها: إن إزالة النفايات يستدعي تحفيز واسع على المستوى الوطني وذلك بإعداد مخططات تتعلق بتسيير النفايات وهذه المخططات تعتبر بمثابة دليل توجيهي لتسيير النفايات، وتقوم بعد ذلك البلدية وكذا مديرية البيئة بتنفيذ ه المخططات ومراقبتها.

- يعتمد مخطط تسيير النفايات على 3 أهداف:
- استرجاع النفايات القابلة للاسترجاع (الزجاج، الورق، مواد بلاستيكية)
- عزل النفايات السامة (أدوية، مفاعل ذري، معادن ثقيلة، مربات كيميائية)
- فصل العناصر المنحلة وتخفيض الحجم النهائي للنفايات.

7-9) التسيير الاجتماعي للمدينة: ويكون التسيير بتحسين نوعية الحياة في الحي بتخفيض الضغط وضمان التوازن الاجتماعي بين مختلف سكان الحضر، ومن أجل هذا من الضروري التعاون بين كل المنتخبين المحليين والورشات التقنية والمهنيين والجمعيات للحصول على هدف أسمى.

10) الحـــي:

1-10) تعريف الحي حسب (ALDE ROSSI) : الحي هو وحدة مورفولوجية هيكلة تميز بمنظر حضري ومحتوى اجتماعي ووظيفة محددة، هذه العناصر الثلاث هي التي تكون حدود الحي.[1]

من الناحية المورفولوجية والهيكلة الداخلية يتكون الحي من مجموعة من الكتل المبنية " ILOT " محاطة بشوارع كما يركز على مجموعة من النقاط الأساسية مثل: مفترقات الطرق والساحات التي تلعب دورا هاما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل معالم ونقاطا للالتقاء في الحي.

2-10) خصائص الحي:

- **المنظر الحضري:** يعني بصفة عامة المنظر الطبيعي والايكولوجي، ويمثل الموضع بكل العناصرالمكونة له:
  - ✓ المعالم ومظاهرها .
  - ✓ أنواع السكنات .
  - ✓ الطرقات .
  - ✓ المساحات الخضراء .
  - ✓ التجهيزات .
  - ✓ كثافة السكان .

- يشكل منظر الحي نوع من التجانس والاستمرارية على مستوى مكوناته مثل:
  - ✓ الفضاءات
  - ✓ الشكل .
  - ✓ النسيج.
  - ✓ نوع البناء والأنشطة .

[1] Madam Djalal : « le quartier » cours de géographie urbaine . Université Mohamed Boudiaf M'sila. Année1998.

- **المحتوى الاجتماعي:** يتحدد الحي انطلاقا من طبيعته السكانية ويرتكز مفهومه على كثافة السكان والعلاقات التي تربطهم بهذه الأخيرة تخضع لطبيعة ومزاج الفرد، عمره، أذواقه، وكذا مستوى حياته وهي التي تنمي فيه شعور الانتماء إلى الحي.[1]
- **الوظيفة المحددة:** يمثل الحي الإطار الفيزيائي للتجهيزات وذلك لتلبية احتياجات السكان وسلوكياتهم، لكن هناك تجهيزات لا يمكن ت وضعها في أي حي كان.

11) تعريف الاستدامة : [2]

تختلف مفاهيم الاستدامة باختلاف طبيعة الجهات ذات العلاقة بها، فتارة يكون التركيز على البيئة وتارة على الاقتصاد وتارة على المجتمع.

تعرف الاستدامة كذلك على أنها محاولة لتوفير أفضل النتائج للإنسان والبيئة الطبيعية الآن وفي المستقبل .أنها تتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية في المجتمع البشري والبيئة الطبيعية فإنها وسيلة لتنظيم الحضارة والنشاط ليصبح المجتمع وأفراده واقتصاده قادرين على تلبية حاجاتهم والتعبير عن طاقتهم القصوى وفي نفس الوقت الحفاظ على التنوع الحيوي والنظام الحيوي الطبيعي مع التخطيط للاستمرار في ذلك لمدى زمني بعيد فإنها تؤثر على كل مستويات التنظيم الاجتماعي من المجاورة السكنية إلى كامل الكرة الأرضية.

12) مفهوم الحي المستدام:

الحي المستدام هو مجال وظيفي مزيج من روح الحي وهو المكان الذي يريد الناس العيش والعمل فيه في الحاضر والمستقبل .الحي المستدام هو تلبية الاحتياجات المتنوعة من برامجها الحالية والمستقبلية فهي تراعي البيئة وتساهم في ارتفاع نوعية الحياة .فهي آمنة وشاملة وجيدة التخطيط، بناء الإدارة وتوفر تكافؤ الفرص والمساواة في نوعية الخدمات للجميع (بريس تول Bristol، 6-7 ديسمبر 2005).[3]

التخطيط للإحياء المستدامة يهدف إلى بناء حي على المبادئ البيئية، والاقتصادية والاجتماعية التي تركز على ما يلي :[4]

- ✓ الحكم .
- ✓ النقل والتنقل .
- ✓ البيئة .
- ✓ الاقتصاد .
- ✓ الخدمات .

13) العمارة المستدامة والتصميم العمراني المستدام:

التصميم المستدام، البناء المستدام، العمارة الخضراء المستدامة، هذه المفاهيم جميعا ماهية إلا طرق وأساليب جديدة للتصميم تستحضر التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل الوصول إلى توفير بيئة عمرانية آمنة ومريحة وسوف نحاول التطرق إلى بعض المفاهيم وتطبيقات التنمية المستدامة في القطاع العمراني والعمارة:

---

[1] Madam Djalal : « le quartier » cours de géographie urbaine . Université Mohamed Boudiaf M'sila. Année1998.

[2] الإستدامة في تصميم المباني مصطلح و "بعاد، هند راشد سعيد بن حسين، ص01.

[3] إتفاق بريس تول Bristol، 6-7 ديسمبر2005.

[4] http://www.energie-cites.eu/Qu-est-ce-qu-un-quartier-durable

1-13)العمارة المستدامة(الخضراء) :العمارة الخضراء للبيئة المستدامة هي عمارة ناتجة عن بيئتها وذات مسؤولية اتجاهها، أي تحترم موارد الأرض وجمالها الطبيعي وهي"عمارة توفر احتياجات مستعمليها، إذ أنها تؤدي إلى الحفاظ على صحتهم وشعورهم بالرضي، وزيادة إنتاجهم واشباع حاجياتهم الروحية وذلك من خلال العناية بتطبيق الاستراتيجيات المؤكدة لاستدامة البيئة

2-13)الصيغة التنفيذية لتحقيق الاستدامة في العمارة: لقد اجتهد كثير من رواد الاستدامة في العمارة وعديد التنظيمات المهنية والأكاديمية في تطوير وسائل تحقيق الاستدامة وتفعيلها وجعلها متاحة وملموسة وقد أمكن استخلاص الصيغة التنفيذية بمفهومها المعاصر، أنه على المعماري والعمراني أن ينظروا إلى ما هو أبعد من التكاليف الأولية للبناء وبلورة تصاميمهم التي ركزت على التأثير البيئي الطويل أثناء تشغيل وصيانة المباني وأنتجوا بعض الأنظمة لتقييم المباني مثل معيار BREEAM الذي تطبقه بريطانيا ومعايير رئاسة الطاقة والتصميم البيئي LEED في الولايات المتحدة الامركية ويتم منح شهادة LEED للمشاريع المتميزة في تطبيقات العمارة الخضراء المستدامة.

"وتهدف مثل هذه المعايير إلى إنتاج بيئة مشيدة أكثر خضرة ومباني ذات أداء اقتصادي أفضل وتحقق رغبات المستفيد، وهذه المعايير التي يتم تزويد المعماريين والمهندسين بها تتكون من قائمة من المعايير المستخدمة في الحكم على مدى التزام المباني بالضوابط الخضراء ووفقا لهذه المعايير يتم منح نقاط للمبنى في جوانب مختلفة[1] ".

3-13)التصميم العمراني المستدام:

التصميم المستدام هو التداخل بين العمران والتخصصات المكملة (الكهربائية والإنشائية) بالإضافة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والتناسب والتريب والظل والاهتمام بالتكاليف طويلة المدى بيئيا واقتصاديا وبشريا.

وقد تم تحديد خمسة عناصر للتصميم المستدام وهي:

- ✓ شمولية التخطيط والتصميم وأهمية القرارات الابتدائية إذ لها أكبر الأثر في كفاءة استخدام الطاقة مثل التصميم الشمسي السالب الذي يستفيد من الطاقة الشمسية بالتوجيه السالب والإضاءة الطبيعية والتبريد الطبيعي.
- ✓ اعتبار التصميم المستدام فلسفة بناء أكثر من كونه طراز مقترح للبناء حيث أن المباني تبنى بهذا الفكر غير المحدد للشكل أو الطابع.
- ✓ لا يتعين زيادة تكلفة المباني المستدامة عن المباني الأخرى كما أنها لا تختلف عنها في بساطة وعدم تعقيد التصميم.
- ✓ تكامل التصميم باعتبار كل عنصر من العناصر جزء من الكل وضروري لنجاح هذا التصميم .
- ✓ اعتبار خفض استهلاك الطاقة والحفاظ على صحة الأفراد وتحسينها من المبادئ التصميم المستدام.

1-3-13) خصائص التصميم العمراني المستدام:

للوصول إلى عمران مستدام يجب إرساء عناصر الاستدامة في العملية التصميمية والتي تقوم على العناصر التالية[2]:

- ✓ دراسة المكان: بداية أي تصميم مستدام يجب أن يبدأ بدراسة المكان فإن اهتمنا بأبعاد المكان
- ✓ المختلفة يمكن لنا العيش فيه دون تدميره ويساعد المصممين في عمل التصميم المناسب كالتوجيه

[1] محمد طه سيد مرعي منصور: " العمارة البيئية للسكن التقليدي و المعاصر في ظل العمارة المستدامة "كتاب إلكتروني،ديسمبر 2005.
السواط علي بن محمد: «الاستدامة ودورها في تعزز الاقتصاد الوطني" ندوة المهندس ودوره في الاقتصاد الوطني ،السعودية ،2005 ص12

[2] مجلة الإستدامة في تصميم المباني، مصطلح وأبعاد. هند راشد سعيد بن حسين.

- ✓ والحفاظ على البيئة.
- ✓ الاتصال بالطبيعة: سواء كانت بيئة طبيعية أو مبنية هذا الاتصال يمنح الحياة للمبنى بدمجه مع بيئة تعايشه.
- ✓ دراسة التأثير البيئي: التصميم المستدام يسعى إلى تقييم المواقع، الطاقة، الموارد، فعالية طاقة التصميم وأساليب البناء ومعرفة الجوانب السلبية ومحاولة تحقيقها عن طريق استخدام مواد مستدامة.
- ✓ تكامل بيئة التصميم :يجب تعاون جميع التخصصات المشاركة في العملية التصميمية والاهتمام بمشاركة المستخدمين والمجتمعات المحلية والمناطق المجاورة في اتخاذ القرار.
- ✓ دراسة الطبيعة البشرية: يجب لأن يهتم التصميم المستدام بدراسة طبيعة المستخدمين وخصائص البيئة المشيدة وادراك متطلبات السكان والمجتمع والخلفية الثقافية والعادات والتقاليد حيث تتطلب العمارة المستدامة دمج القيم الجمالية والبيئية والجماعية والسياسية في العملية التصميمية.

13-3-2) خصائص التخطيط العمراني المستدام:

- ✓ الاكتفاء الذاتي: يعتمد وجود الكثير من مدن اليوم على العلاقات الجوهرية مع المحيط القريب والمحيط العام (مثل تأمين المياه، الهواء النقي، الغذاء، المواد الأولية والطاقة وعملية التخلص من النفايات)فتكون المساعي من المنظار المستدام للمدن تأمين الحدود الدنيا للاكتفاء الذاتي وذلك بالاستقلال بممتلكاتها الطبيعية بالإضافة إلى المواد الأولية وخامات الطاقة الأولية ومن الاكتفاء بالحدود الدنيا لحجم هذه التجمعات السكنية.
- ✓ الاستمرارية والتوجه :أن التخطيط المستدام يجب أن يراعي مبدأ الاستمرارية أي أن يتم استخدام الأرض والمواد الأولية بحيث نترك للأجيال المستقبلية مجالا للحركة والتشكيل والتطوير.
- ✓ إن التخطيط المستدام لا يركز فقط على المناطق الطبيعية المستخدمة مباشرة بل يشمل كل المجالات الوظيفية وعلاقات الحياة المتكاملة في المدينة والقرية.
- ✓ تشكيل فكرة التجمعات الخط والتجميع الغير مركزي: بالنظر إلى التشكيل الفراغ المستقبلي المستدام نرى أن التصور المقابل لصورة المدن الحالية المتشكلة من توسع وسائل المواصلات وازدياد الحاجة للطاقة والاستخدام الكبير للمساحات وتزايد تطور التجمعات السكنية عليها، وهو تصور يعتمد ثلاثة مبادئ هي المزج والتجميع واللامركزية أي صورة لمدينة كثيفة التجمع وفيها مزج بين الوظائف والخدمات بحيث يتم الاقتصاد بالمساحات هذا التصور يقلل من الاحتياج للمواصلات ويمكن من قديم الخدمات للمواطنين على مساحات مقبولة بحيث تتحسن شروط العمل في مجال الخدمات الحضرية.
- ✓ الاستخدام الأمثل للأراضي والمساحات: الاقتصاد بالمساحات هو جزء أساسي من التخطيط المستدام والذي يعني الاستخدام الكلي للأرض والناتج عن احتياج حقيقي للإنسان بحيث لا يضر الأرض .إن التخطيط والبناء في المدن اليوم والتوضع غير المناسب للمنشآت على الأرض أدى إلى احتياج مساحات أكبر من الضروري في المساحات والفراغات الخارجية(طرقات.....الخ) سببت فراغات غير مستخدمة بشكل فعال بين الأبنية مما سبب اهدار كبير للمال والمواد والجهد والصحة وتطبي رؤية التخطيط المستدام هو فقط ما يعطي الشكل الأفضل للعلاقة الرابطة بين المساحة المبنية وغير المبنية.

14) معايير تقييم التنمية العمرانية المستدامة للأحياء السكنية:

توفير خدمات البنية الأساسية (المياه -الصرف- الصحي-الكهرباء-الطرق.....):

يمثل إتباع نهج متكامل لتوفير الخدمات الأساسية السليمة بيئيا استثمار في التنمية المستدامة يمكن من خلاله تحسين الحياة وزيادة الإنتاجية وتحسين الصحة وخفض الاستثمارات المخصصة للعلاج.

1-14) الإدارة المتكاملة لموارد المياه:

تعد إدارة الموارد المائية من أهم عناصر المنظومة البيئية المستدامة وذلك نظرا لمحدودية تلك الموارد المائية وزيادة الطلب عليها وبذل كل الطاقات لحسن استغلالها، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستغلال الرشيد للمياه وتطوير مصادرها السطحية والجوفية وتقليل الفاقد منها إلى أدنى حد من خلال مجموعة من الآليات منها على سبيل المثال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي للري.

2-14) تسيير النفايات الصلبة: يجب أن تتجاوز الإدارة السليمة للنفايات الصلبة مجرد التخلص المأمون منها، فعلى سبيل المثال يجب تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، مع تدويرها وإعادة استخدامها.

3-14) توفير أنظمة الطاقة المستدامة:

يتحقق ذلك من خلال زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة والأكثر فاعلية من حيث استخدامها للطاقات المتجددة، وتقليل ما ينتج من استخدام الطاقة من آثار سلبية على صحة الإنسان والبيئة.

4-14) توفير أنظمة إدارة النقل المستدامة:

أدى التوسع في استخدام وسائل النقل إلى التأثير السلبي على البيئة من حيث ارتفاع نسبة التلوث والضوضاء ويمكن في هذا الإطار تقييم مدى تشجيع استخدام وسائل النقل الجماعي، وتشجيع وسائل
النقل الصديقة للبيئة ومدى كفاءة الصيانة، والاهتمام بحركة المرور وتدابير تحقيق السلامة المرورية.

5-14) التنسيق المستدام للموقع:

يجب على المصممين للمجال الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الطبيعية التي يتواجد بها المشروع العمراني من أجل إعطاء أكبر تجانس بين المجال المصمم والمحيط المجاور، يمكننا في هذا الجانب الاستفادة من المميزات التي يمنحها الموقع كاستعمال مواد بناء محلية، أو تصميم المجال العمراني بطريقة تعطي مناظر جميلة.[1]

15)التنمية المستدامة والمدينة في الجزائر:

بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992 وتبنيها جدول أعمال القرن 21 باعتبارها عضو مؤسس في الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا(نباد)، ومدن (نباد) المستدامة، قامت بإنشاء هيئات وإصدار قوانين تعني بحماية البيئة وترقية التنمية المستدامة لكن القانون التوجيهي للمدينة (رقم 09-06 الصادر في 20 فيفري 2006) يعتبر أول قانون يخص المدينة بشكل خاص في الجزائر وتهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والثقافة والمجال الاجتماعي ومجال التسيير والمجال المؤسساتي:[2]

1-15) مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري: ويهدف إلى ما يلي:

- المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية.
- الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية وترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.
- ترقية التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

[1] هاشم عبد الله الصالح، تفعيل البعد الصحي والبيئي في تصميم المشاريع العمرانية المؤتمر الهندسي السعودي 2002، ص12

[2] cstb : HQE²R une démarche pour intégrer le développement durable 2009

- مجال الحضري والثقافي :ويهدف إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق المحمية والمناطق الساحلية عن طريق ضمان ما يأتي:

- تصحيح الاختلالات الحضرية وإعادة الهيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته.
- المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري والمساحات الخضراء وترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية وترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية.
- وضع حيز للتطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفة المدينة.

2-15) المجال الاجتماعي: يهدف إلى تحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان ما يأتي:

- مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء .
- ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية .
- المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتها وتدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية .

3-15) مجال التسيير: يهدف إلى ترقية الحكم الحضري عن طريق:

- توفير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل الحديثة وتوفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.
- تأييد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمهورية والمواطن في تسيير المدينة .

4-15) المجال المؤسساتي: يهدف المجال المؤسساتي إلى ما يأتي:

- وضع إطار وطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة .
- ترقية تمويل سياسة المدن في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والآليات المستحدثة كالاستثمار والقرض.
- تدعيم متابعة الهيئات المختصة بتنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار ومراقبتها.

ويتم الإعداد وتعميم سياسة المدينة وفق مسار تشاوري ومنسق بين مختلف القطاعات والفاعلين في المدينة بصفة منظمة ومنسجمة ويتم وضعها حيز التنفيذ في إطار اللا تمركز واللامركزية ويعني اللا تمركز إسناد المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي، أما اللامركزية والتي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات وعام[1] .

16)قوانين التنمية الحضرية المستدامة :

تمثلت الجهود الوطنية في مجال التنمية المستدامة في صياغة جملة من القوانين والمراسيم ومن أهمها:

- **قانون 98-04 المؤرخ في 15-07-1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي:**

يهدف هذا القانون إلى التعريف بالتراث الثقافي للأمة وسن القواعد العامة لحمايته والمحافظة عليه وتثمينه مع ضبط الشروط لتطبيق ذلك كما جاء في المادة الأولى منه.

يعد تراثا ثقافيا جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارية بالتخصيص المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين.

تشمل الممتلكات الثقافية ما يلي:

- معالم تاريخية.

[1]. Quatier durable guide d'expérience européeneres-avril, 2005

- مواقع أثرية.
- المجموعات الحضرية او الريفية.

تراجع قائمة الممتلكات العامة الثقافية كل 10 سنوات وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

كما ضبط القانون طريقة التدخل على هذه الممتلكات كترميمها أو تهيئتها ومنع أي تدخل إلا بترخيص من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة كما جاء في المادة 21 منه.[1]

- **قانون 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها:**

جاء القانون بكيفية تسيير النفايات وعرفها على أنها كل البقايا الناتجة عن عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج أو مخزون يقوم المالك بالتخلص منه وهذا حسب المادة 03 من هذا القانون.

كما عرف النفايات المنزلية على أنها كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية وصنف أيضا النفايات الخطرة التي تحتوي على مواد ساسة والتي تضر بالصحة العامة والبيئة.[2]

ويهدف هذا القانون حسب المادة 02 منه إلى:

- الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- تنظيم فرز النفايات ونقلها وجمعها ومعالجتها.
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها ورسكلتها.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة البيئية وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار.

وجاء في المادة 11 من هذا القانون أنه يجب إزالة النفايات وفقا للشروط المطابقة لمعايير البيئة، لاسيما دون:

- تعريض صحة الإنسان والحيوان للخطر ودون تشكيل أخطار على الموارد المائية.
- إحداث إزعاج بالضجيج أو بالروائح الكريهة.
- المساس بالمناظر والمواقع ذات الأهمية الخاصة.

وجاء في المادة 27 أنه عند إدخال النفايات إلى الإقليم الوطني بطريقة غير مشروعة يجب أن يأمر الوزير المكلف بالبيئة حائزها أو ناقلها بضمان إرجاعها إلى البلد الأصلي في أجل يحدده الوزير.

وبمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع وتسيير النفايات الموكلة للبلديات .وفي سنة 2002 أجريت تعديلات على هذا الرسم وأصبح يفرض وفق الجدول:[3]

[1] الجريدة الرسمية 2001/77

[2] الجريدة الرسمية 2001/44

[3] ناصر مراد. التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة الاقتصاد العدد2009/46 ص 125.

الجدول رقم (01): الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية(الوحدة دج).

معدل الرسم السنوي الثابت	طبيعة السكن أو المحل
بين 500 و 1000	مخصص للسكن
بين 1000 و 10000	محل لنشاط مهني أو تجاري أو حرفي أو شبه تجاري.
بين 5000 و 20000	المخيمات والعربات المقطورة
بين 10000 و 100000	حرفي أو شبه تجاري أو صناعي تفوق كمية النفايات الكمية المحددة في الأصناف أعلاه

المصدر: انجاز الطلبة بناءا على معطيات 2019

- **قانون 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة :**[1]

جاء القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ليحدد التوجيهات والأدوات المتعلقة بذلك، والتي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة على أساس الاختيارات الإستراتيجية حيث تسير الدولة هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كل منها، وبالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية، وحسب خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، وذلك رميا إلى ضمان الأمور التالية:

- تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته واعماره بشكل متوازن.
- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء.
- دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني
- والتحكم في نمو المدن وتنظيمه.

ويشير القانون إلى أن الأداة الرئيسية والإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في تطبيق هذه السياسة تتمثل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يهدف إلى:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها عقلانيا.
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه.
- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

كما يضع المبادئ التي تحكم البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات

[1] الجريدة الرسمية 2008/44

المنفعة الوطنية، ويحدد تيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري وحمايتها وتثمينها، ولم يهمل المخطط الجانب الاقتصادي حيث نص على ضرورة إقامة تنمية اقتصادية متكاملة تتنوع فيها طبيعة النشاط وذلك في المناطق الجبلية.

إن استقراء وتحليل المخططات التوجيهية التي وضعت لتطوير الإقليم وتنمية مناطقه يوصلنا إلى نتيجة انه قد شمل اختصاص عدد كبير من الإدارات المركزية، بل والحساسة منها، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر :المياه، المطارات الموانئ، التنمية الزراعية، الصيد والموارد الصيدية، التكوين، الصحة وغيرها، وهذا ما يبرز في الحقيقة أهمية تهيئة الإقليم واختصاصها الأفقي.

وبالموازاة مع التوجيهات المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وضعت المخططات التالية:

- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل الذي يترجم الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها بالنسبة للمناطق الواقعة على طول الشريط الساحلي.
- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر.
- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم المحددة للتوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، ولتوضيح هذا الأخير نص القانون في طياته على مفهوم الحاضرة الكبرى، المساحة الحضرية، المدينة الكبرى، المنطقة الحساسة .وفي هذا الشأن وضعت تسع 09 فضاءات جهوية لتهيئة الإقليم وتنميته تشمل كافة التراب الوطني.
- مخططات تهيئة الإقليم الولائي التي توضح وتثمن الترتيبات الخاصة بإقليم كل ولاية.

وفي سبيل تجسيد تلك البرامج والمخططات على أرض الواقع، فإن تمويلها الذي يكون عن طريق الدولة سيكون موضوع قوانين متعددة السنوات، كما ستنص قوانين المالية على الإجراءات المحفزة بغرض تطوير الفضاءات والأقاليم والأوساط الواجب ترقيتها.

كما نص القانون على إمكانية إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة ومختلف الفاعلين من جمعات محلية والمتعاملين والشركاء والاقتصاديين . للقيام بأعمال وبرامج المخططات التوجيهية السالفة الذكر.

➢ قانون 03-10 المؤرخ في 19-07-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1]:

يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ب:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة وضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

➢ المبادئ العامة للقانون 03-10:

جاء في المادة 03 أن المبادئ العامة لهذا القانون هي:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، أي تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، أي تجذب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض.
- مبدأ الاستبدال، أي يمكن استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر أقل ضررا عليها.

[1] الجريدة الرسمية 2003/43

- مبدأ الإدماج، أي دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات.
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية.
-مبدأ الحيطة، أي لا يكون عدم توفير التقنيات سببا في تأخير اتخاذ التدابير المناسبة لحماية البيئة من أي ضرر.
- مبدأ التلوث الدافع، أي كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق الضرر بالبيئة يتحمل نفقات تدابير الوقاية من التلوث والتنقيص منه وإعادة البيئة إلى حالتها الأصلية.
- مبدأ الإعلام والمشاركة، أي لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات.

➢ **قانون 04-03 المؤرخ في 23-07-04 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة:**[1]

يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام المطبقة في ميدان حماية المناطق الجبلية وتأهيلها وتهيئتها وتنميتها المستدامة، كما صنف المناطق الجبلية إلى 04 أصناف وهي:

- مناطق جبلية عالية.
- مناطق جبلية متوسطة العلو.
- مناطق سفوح الجبال.
- مناطق مجاورة.

جاء في المادة 06 أن الدولة هي التي تقوم بتهيئة المناطق الجبلية بالتكفل ب:

- هشاشتها وطبيعتها.
- العائق الطبيعي أو الجغرافي الذي يسببه العلو أو الانحدار.

وجاء أيضا في المادة 12 أنه ينشأ مجلس وطني لحماية المناطق الجبلية وترقيتها ويسمى المجلس الوطني للجبل، ومن بين وظائفه ما يأتي:

- تحديد الأنشطة الكفيلة بحماية وترقية وتهيئة مختلف المناطق والكتل الجبلية.
- تسهيل عملية التنسيق بين الأنشطة المبرمجة على مستوى الكتل الجبلية.
- التحسيس بأهمية المناطق الجبلية وضرورة حمايتها وترقيتها في إطار التنمية المستدامة.

ولتحقيق نتيجة أفضل في مجال تنمية المناطق الجبلية قامت الدولة بإنشاء صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية يسمى صندوق الجبل، وذلك لدعم تمويل الأنشطة والعمليات الهادفة إلى حماية وترقية وتأهيل المناطق الجبلية.

➢ **قانون 04-09 المؤرخ في 23-07-04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة :**[2]

يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

يبين القانون أهداف ترقية الطاقات المتجددة كما يلي:

- حماية البيئة باللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة.
- مكافحة التغيرات المناخية بالحد من الإفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.
- المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها.

[1] الجريدة الرسمية 2004/52
[2] الجريدة الرسمية 2004/52

- المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها.

عرف هذا القانون الطاقات المتجددة على أنها كل طاقة كهربائية أو حرارية أو حرارية أو غازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية.

كما قامت الجزائر بوضع برنامج وطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة يضم مجموع نشاطات وهو برنامج خماسي يندرج ضمن مخططات مستقبلية خاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة مع آفاق2020 .

- **قانون 04-20 المؤرخ في 25-12-04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة[1] :**

القانون 04-20 المذكور جاء لسد بعض النقائص والفراغات، خاصة في مجال الوقاية من المخاطر الكبرى مع الإشارة إلى كيفية تسيير هذه الكوارث في إطار التنمية المستدامة والتي من دونها لا يمكننا الحديث عن هذه الوقاية.

هذا الأخير يأخذ على عاتقه، في إطار التنمية المستدامة، انشغالات التنبؤ بالأخطار لتقليص نسبة الضعف من خلال تسطير الأهداف والقواعد المبنية على المبادئ التالية:

- مبدأ الحيطة والحذر.
- مبدأ التلازم.
- مبدأ العمل الوقائي والتصحيحي بالأولوية عند المصدر.
- مبدأ إشراك المواطن.
- مبدأ إدراج تقنيات جديدة.

وبالتالي، فإن القانون المذكور يقترح تشكيلات وقائية ويحصي المخاطر الكبرى التي تهدد بيئتنا الطبيعية كالآتي:

- الزلازل والأخطار البيولوجية.
- الفيضانات.
- الأخطار المناخية.
- حرائق الغابات.
- الأخطار الصناعية والطاقوية.
- الأخطار الإشعاعية والذرية.
- الأخطار التي تمس بالصحة العامة.
- الأخطار الخاصة بالصحة الحيوانية والنباتية.
- التلوث البيئي، البري، البحري والمائي.
- الكوارث الناجمة عن التجمعات البشرية الكبرى

ان القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 جاء ليسد العديد من الفراغات والنقائص الكامنة في المرسومين التنفيذيين 85-231 و 85-232 المؤرخين في 25 أوت 1985 اللذين يجب تكييفهما مع أحكام القانون وذلك بتطوير المفهوم المزدوج المتمثل في الدفاع والأمن المدنيين تبعا لذلك، فان المرسوم رقم 85-231 والمرسوم رقم 85-232 المؤرخين في 25 أوت 1985 يجب أن يخضعا لصياغة

[1] الجريدة الرسمية 2004/84

جديدة مستوحاة من أحكام القانون السالف الذكر، هذا الأخير يكفل انشغالات التنمية المستدامة .والتي من دونها لا يمكن القيام بالوقاية من أجل التقليل من عاملا الضعف أو القابلية للإصابات"، إضافة إلى أنها تقوم أساسا على إشراك المواطن.

في هذا السياق، يجدر التذكير أنه تم إنشاء لجنة ما بين القطاعات، بعد فيضانات باب الواد، مهمتها العكوف على دراسة وإعادة صياغة التشريع، في مجال التدخل والإغاثة والتي بينت أشغالها بكل موضوعية الاختلالات الوظيفية لمخطط الطوارئ والنجدة، والتي يمكن استغلالها لتعزيز مفهوم الدفاع والأمن المدنيين إلي يتطلب تدخل مباشر وفعل الأشخاص المنكوبين، والتطبيق الصارم لسياسة التنمية المستدامة.

➢ قانون رقم 07-06 المؤرخ في 13-07-07 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها :[1]

يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد تسير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة ويهدف إلى:

- تحسين الإطار المعيشي الحضري.
- صيانة وتحسين نوعية الساحات الخضراء الحضرية الموجودة.
- ترقية إنشاء المساحات الخضراء بالنسبة للمساحات المبنية.
- إلزامية إدراج الساحات الخضراء في كل مشروع بناء.

كما صنف القانون أنواع الحدائق في:

- الحديقة الجماعية: تمثل مجموعة حدائق الأحياء والمستشفيات وحدائق الوحدات الصناعية والفنادق.
- الحديقة التزيينية: فضاء مهيأ يغلب عليه الطابع النباتي التزييني.
- الحديقة الاقامية: حديقة مهيأة للراحة والجمل وملحقة بمجموعة إقليمية.
- الحديقة الخاصة: حديقة ملحقة بالسكن الفردي.

بينت المادة 05 من هذا القانون أن أدوات تسيير المساحات الخضراء هي:

- تصنيف المساحات الخضراء.
- مخططات تسيير المساحات الخضراء.

يتم تصنيف المساحات الخضراء حسب المادة 8 حسب:

- الخاصية الطبيعية للمساحات الخضراء.
- الخاصية الايكولوجية.
- المخطط العام لتهيئة المساحات الخضراء.

جاء أيضا هذا القانون أن هناك عقوبات مسلطة على من يتعرض للمساحات الخضراء كالتسبب في تدهورها، بعقوبات منها الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنة (01) وبغرامة من خمسين ألف دينار (50.000) إلى مائة ألف دينار 100.000 (دج) مع إعادة الأماكن إلى ما كانت عليه كما جاء في المادة 35

[1] الجريدة الرسمية 2007/31

جاء في المادة 40 من القانون 07-06 انه يعاقب كل شخص يهدم كلا او جزءا من مساحة خضراء مع الاستحواذ على الأماكن وتوجيهها لنشاط آخر بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثمانية عشر (18) هرا وبغرا مة من خمس ألف دينار 500.000 (دج)إلى مليون دينار 1.000.000 (دج).

المادة 14 أكدت أنه يمنع كل تغيير في تخصيص المساحات الخضراء المصنفة أو كل نمط شغل جزء من المساحات الخضراء المعنية.
المادة 15 جاء فيها أنه يمنع كل بناء أو إقامة منشة على مسافة تقل عن مائة (100) متر من حدود المساحات الخضراء.
ومن بين أهم ما جاء في هذا القانون أنه ترفض كل رخصة للبناء إلا إذا كان الإبقاء على المساحات الخضراء مضمونا أو إذا أدى انجاز المشروع إلى تدمير الغطاء النباتي كما جاء في المادة 16 من هذا القانون.

- إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة منها:

1- المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء:

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال حماية الهيئة، لاسيما فيما يخص تخفيف أشكال التلوث والأضرار الصناعية في مصدرها، يكلف المركز بما يأتي:

- ترقية مفهوم تكنولوجيات أكثر نقاء وتعميمه والتوعية به.
- مساعدة مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء ومساندتها.
- تطوير التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء.

يمول المركز من طرف الدولة كما هو منصوص يعلم في دفتر الشروط وكما جاء في المادة 19 من هذا القانون.
المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري أنشئت سنة 2002 تقوم بدور إقليمي، والتي تضم كلا من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر.
وهو مركز ذو بعد إقليمي، مهمته الأساسية تنظيم ورشات عمل تكوينية حول تسع مكونات ثابتة، أهمها تزويد المؤسسات الصناعية بكل المعلومات التي تسمح بتحسين طرق الإنتاج النظيف وتطويره والحصول على شهادة المطابقة البيئية ايزو14001

2- .المرصد الوطني للهيئة والتنمية المستدامة:

يقوم بمتابعة التحولات البيئية التي تشهدها الجزائر ومحاولة الحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

3-المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة:

4- وضع أدوات للإدارة البيئة:

تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار

17) آفاق التنمية المستدامة في الجزائر[1]:

تحققت انجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في الجزائر فهنالك مشاريع محققة وأخرى في طور الانجاز، كما بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال انجاز الكثير من المشاريع.

✓ المشاريع المنجزة :

- مشروع حماية الساحل.

[1] بوزيان الرحماني هاجر،بعنوان التنمية المستدامة بين حتمية التطور وواقع التسيير الجزائر،2008، ص08

- مشروع حماية التنوع البيولوجي.
- إنجاز مشروع خاص بحماية البيئة.
- مشاريع خاصة بتوفير ماء الشروب مثلا على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر.
- عمليات تحسين المحيط الحضري.
- وضع برنامج خاص بالبيئة وتهيئة الإقليم صدر في 2001 يهدف إلى:

- إعداد إستراتيجية العادة توازن توزيع النشاطات، السكان ووسائل التنمية .
- مكافحة أسباب النزوح الريفي وانعاش المناطق المهمشة .
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- وضع بنية حضارية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة .
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي .
- لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة وإزالة النفايات .

- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.
- في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 06 ملايين منصب شغل.
- في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز في أهم المراكز الحضرية للبلاد Cet دفن النفايات
- وأيضا مصنع الاسمنت بعين التوتة حيث وضعت مصفاة خاصة لدخان المصنع لتوقيف حدة التلوث وذلك وفق تقنيات عالية وذلك لحماية البيئة، إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدلا من تخزينها أو رميها.

الأعمال قيد الإنجاز :

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.
- وضع جهاز مراقبة للهواء.
- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا" ، والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط Pam

تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار Ramsar منها أحواض ابيرة العصافير الملاح، وطونقا بولاية الطارف.

المبحث الثالث: التحسين الحضري المستدام :

1) التحسن الحضري المستدام ضرورة بيئية وحتمية اقتصادية:

التحسين الحضري المستدام يعتبر في الوقت الراهن آلية جديدة فلارتقاء بجودة الحياة داخل الأحياء السكنية وكذا المدينة ككل[1] حيث انه جاء نتيجة لتضافر وتوافر عدة أسباب من بينها:

- ✓ عدم فعالية أدوات التخطيط العمراني (POS.PDAU)
- ✓ محدودية المواد وضعف البرامج الموضعية لذلك، بإشراك السكان في عملية التخطيط.
- ✓ عدم وجود المدخل والأسلوب المناسب لتحقيق الارتقاء المطلوب داخل الأحياء السكنية.
- ✓ عرض الجهود الذاتية والمحلية عن كيفية تمويل المشاريع العمرانية وسيرورتها.

فالتحسين الحضري المستدام آلية ترتكز أساس على تقييم وتشخيص جودة الحياة داخل الأحياء السكنية انطلاقا من حزمة من المؤشرات الذاتية والنوعية، وهذا لقياس مستوى رضا السكان على إطار معيشتهم ومن بينها[2]:

- ✓ مستوى توفر الأمن والممتلكات (داخل الأحياء السكنية) .
- ✓ الاستقرار والسكينة.
- ✓ الصحة والبيئة.
- ✓ الترفيه والثقافة.
- ✓ السكن اللائق.
- ✓ سهولة الوصول لشبكات المنافع العامة.
- ✓ الخدمات الجوارية.

2) متطلبات التحسين الحضري المستدام[3]:

من اجل تطوير النوعية الحضرية عن طريق تحسين الفضاءات العمرانية، يجب الزيادة في الجهود المبذولة من أجل ترقية وتحسين إطار الحياة ومن بين هذه الشروط:

1- التشاور والحوار بين مختلف المتدخلين على مستوى البلدية

- -تطور شغل واستخدام الفضاء لا يكون إلا بتدخل القطاع الخاص وكذا الاستماع إلى أراء المستعملين عن طريق التشاور، المشاركة، التكامل.

2- ترقية نوعية الفضاء الحضري (نوعية الجانب الجمالي) وهذا من اجل إعطاء صورة حضرية متناسقة.

3- تطوير قائمة شراكة بين الشركات المتخصصة في المجال الحضري.

4- ترقية البحث والتجديد.

---

[1] محمد الهادي لعروق :التحسين الحضري و ترقية إطار الحياة، الملتقى الدولي للمدينة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2009.

[2] محمد الهادي لعروق: نفس المرجع السابق

[3] 1987 jean pierre muret et aitres: les espaces urbains, Edition du moniteur paris:p19

- يجب الاعتراف بسياسات التجديد والتي تراعي وسائل تجسيد المدن الجديدة التي لها على سبيل المثال التأثير بطريقة المدن فيما يخص تطوير المساحات العمرانية.

5- التشاور بين الجماعات الإقليمية لتفعيل صلاحية التسيير المحلي للفضاء الحضري .

6- ترقية عمل السلطات العمومية.

- مع مساعدة الشركات يمكننا وضع ممرات للراجلين وطرقات خاصة بالسير التي تم تطبيقها في سويسرا وهولندا من اجل تطوير الحركة العمرانية او استعمالها من قبل الراجلين.

7- الاستفادة قدر المستطاع من عمليات التشخيص

- توحيد العمليات المبرمجة، حيث يجب أن تكون حسب طريقة تهيئة الفضاءات العمرانية والفهم الجيد لهذا الأسلوب يعتمد قبل كل شيء على تحديد الطلبات المتزايدة قبل تنفيذ المشروع.

8- ضرورة أخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية، فغالبا ما يكون اختيار حلول من أجل أسباب شكلية دون خصوصية المكان المأخوذ بالحسبان.

9- أولوية الاستعمال المثل للنباتات المحلية.

- من جهة تبين العلاقة الإيكولوجية التي تسمح بنمو بعض النباتات بشكل أحسن من النباتات الأخرى في مناطق صعبة (المناخ، الأرض...) ومن جهة أخرى دور المظهر البيئي العمراني الخاص بتصنيف مجموعة واسعة ليست بالضرورة محدودة.

10- وضع أعمال ذات طبيعة تناسقية لتهيئة الطرقات.

- هذا التنسيق ينعكس على إرادة الفريق القائم بالأعمال، حيث يجب أن يظهر في جميع ميادين العمل حتى عند صيانة الشبكات.

3) إشراك السكان في عملية التحسين الحضري:

3-1- مفهوم المشاركة:

إذا اعتمدنا على المنجد الفرسي لاروس فإن المشاركة تعني المساهمة والمعاونة، وهي أيضا بالنسبة للأحد الباحثين تعني تعاون طوعي بين شخصين فأكثر لإنجاز عمل مشترك بحيث لا يكون الهدف يتمثل في تحقيق استفادة آنية، وقد استعمل هذا المفهوم في بداية الأمر في فرسا ثم انتشر في جميع أنحاء أوروبا وبات مصطلحا متفقا عليه.

3-2- الإشراك[1]:

" إن التحقيق الفعلي للأهداف و السياسات، و السير الفعال للميكانيزمات يعتمد على درجة و مدى المشاركة الحقيقية لكل المجموعات السكانية، و من أهم العناصر لتحقيق تنمية مستدامة هي المشاركة العريضة للسكان في اخذ القرار، المادة 01-23 من توصيات مؤتمر قمة الأرض، ريودي جانيرو1992" لذلك فان عملية إشراك المواطن باعتباره المواطن المستهلك الأول للمجال العمراني ضرورة ملحة لنجاح إي مشروع، إذ يمكن أن نعتبر عدم إشراكه في عمليات التخطيط من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلي إخفاق العديد من المشاريع العمرانية و تدهور المحيط العمراني، و من هنا فمن الخطأ القيام بعملية التحسين بمعزل عن السكان، و دون إشراكهم و استشارتهم و معرفة طموحاتهم، هذا الإشراك ينبغي أن يتم عبر جميع مراحل المشروع المختلفة حسب درجة الإشراك التي تسمح بها ثقافة السكان و وعيهم و قدرتهم على المشاركة، و ذلك على المستويات التالية:

[1] المادة-23 من توصيات مؤتمر قمة الأرض ريو دي جانيرو، 1992

-الإعداد -التمويل

-التصميم -التسيير

3-3- أطراف المشاركة:

تمثل هذه الأطراف في (السكان، مسؤولون، تقنيون)، ومن اجل تحقيق طموحاتهم فالمشاركة تربط بصفة دائمة بين إبداء الاقتراحات تحضير القرار ترجمة الاختيارات و الأهداف، لان التنسيق بين الأطراف المذكورة إنما يسمح بعمل مشترك و نتائج مثمرة شريطة أن يقوم كل واحد منهم بدوره مع احترام دور الأخر و الشراكة في العمل حيث يكون دور كل طرف كالأتي:

السكان :إبداء رأيهم و طرح اقتراحاتهم.

الممثلون :تمثيل السكان و طرح اقتراحاتهم.

الفاعلون العموميون :إصدار القرارات.

التقنيون :انجاز العمل التقني إيجاد الحلول، تجسيدها على ارض الواقع.

3-4- تقنيات الإشراك:

إن مشاركة الأفراد و الجماعات في تحسين إطار حياتهم كعلاج جديد، وكأداة للإدماج النفسي و الاجتماعي، و وسيلة اقتصادية للمساهمة التي تعاني منها التجمعات السكانية، و لتحقيق ذلك فان عملية الإشراك تحتاج إلي أشخاص ذو كفاءة، يعملون على إيجاد تنظيم ملائم و أساليب تقنية، و من بين هذه التقنيات الطرق التالية:

3-4-1- المشاركة العمودية (La participation verticale):

- ✓ تعتمد المشاركة العمودية على الاتصال المباشر مع السكان و التقرب منهم ومحاولة جمع اكبر قدر ممكن من المعطيات وذلك عن طريق:
- ✓ الاستمارة الإستبيانية.
- ✓ الحوار.
- ✓ عرض مجسم نموذجي.

مع مراعاة عدم إزعاج المواطن أثناء جمع المعلومات، لكي يدلي بالحقيقة دون تخوف من الأسئلة.

3-4-2- المشاركة الأفقية (La participation horizontale):

هنا يحاول العمراني فهم السكان بمعايشتهم دون أن يشعروا به و ذلك عن طريق:

- ✓ الملاحظة المنظمة :وذلك باستعمال الجداول و الإحصائيات و تدقيقها.
- ✓ الملاحظة العفوية :تتم بدون هيكلة معينة (ملاحظة عادات السكان، الواجهات، أنماط المباني.)...

ومن الطرق المستعملة أيضا الإشراك المواطن و خاصة في عمليات التحسين و القرارات المقارنة للمخططات العفوية و المخطط الجديد، إي إسقاط مخطط الوضعية الحالية على المخطط الجديد و استخراج أوجه الشبه و الإختلاف (الطرق، المساكن، المساحات الخضراء، المواقف، الممرات الراجلين، التجهيزات)...، و وضع ذلك في جداول و القيام بتحليها ثم إجراء التعديلات الممكنة وإدخالها في المخطط الجديد.

4) التحسين عملية مستمرة[1]:

إن عملية التدخل لتحسين إطار الحياة ليست بالضرورة وليدة التدهور الذي قد يصيب المنشآت والمباني والساحات، فنقوم بالتدخل عليها من اجل إعادتها إلى حالتها الأولى وإنما قد يكون التحسين نتيجة لتلك التغييرات التي تطرأ على خصائص المجتمع وثقافات السكان ومرور الزمن وتعاقب الأجيال فنجري عملية التحسين في كل مرة بهدف موائمة هذه التحولات وملائمة إطار الحياة مع المعطيات الجديدة أو الجيل الجديد.

يقول الباحث فايل دي لهوز " تبرز المشكلة حينما ندرك نحن المهندسين إننا نغلف حياة الجيل الجديد الذي يختلف ضرورة عن جيلنا في هياكل الماضي البالية"

وهذا التصور هو الذي يفسر تلك الإضافات المتتالية التي أتت بها أجيال السكان وقاموا بإدخالها على التجمعات السكنية، فلم يعد للبنائين من تأثير إلا على الإنشاء الأول، ولذا على منظمي المدن أن يتروا أثناء الإنشاء الأول مجالا للمستقبل يسمح للأبنية أن تتبدل، باستخدام تقنيات بناء تتصف بالمرونة (زيادة طوابق، تريب شرفات...الخ) من اجل تكييف هذه الأبنية مع الوظائف الجديدة أو المستعملين الجدد.

أما المساحات العامة فمن الواجب السماح لها بالتطور عبر تعديلات تتناول جوانب الديكور كالأثاث والأشكال والمعالم والألوان...الخ.

وبصفة عامة ينبغي أن تتصف المشاريع بالمرونة، حتى تكتسب خاصة مهمة يمكن أن نطلق عليها اسم القابلية للتحسين، غير انه يجب ألا تتم هذه الإضافات لحي متكامل منسجم مع المحيط الذي يجاوره والتعديلات بصفة عشوائية أو فردية وإنما ينبغي أن تتم بصورة منظمة وهيكلة خاضعة لكل المعايير التقنية والقانونية حتى يمكننا إدراجها ضمن عمليات التحسين، التي نقول عنها هذا المنطلق أنها عملية مستمرة مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال.

5) التحسين من الناحية العمرانية[2]:

الهدف الأساسي لعملية التحسين العمراني للأحياء يتمثل في إعادة تأهيل الحي السكني وإدماجه مع المحيط المجاور له ومع المدينة ككل سواء من الناحية الوظيفية أو الفيزيائية، وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

5-1 -إثراء الوظائف العمرانية داخل الحي:

وذلك بالتخلي على وحدة الوظيفية داخل الحي السكني، يقول: (Gosione Battail) **لا بد من** أجل ضمان المستقبل الحي من إدخال وظائف جديدة وهي الوظائف المكملة للوظيفة السكنية، الترفيهية، الثقافية، التفاعل والتعارف ...الخ، يجب أن نوفر لسكان الحي التجهيزات والنشاطات الضرورية للحياة اليومية ووفاق التطور الاقتصادي حتى تتكون لديهم صورة.

5-2 إنشاء مركز للحي:

إنشاء مراكز صغيرة داخل الأحياء التي تعيش بمعزل عن المدينة من شانه أن يدخلها في إعادة هيكلة كلية من خلال رهانات عمرانية، اجتماعية، اقتصادية، ومن اجل ذلك لا بد أن يتوفر هذا المركز على الخصائص التالية:

- ✓ تنويع وظائف هذه المراكز.
- ✓ تنشيط لشركاء الرسميين كالسكان والتجار.
- ✓ فتح هذه المراكز نحو الخارج وبمحاذاة شبكات النقل العمومي والخاص.

---

[1] العلوي إسلام و بوعود الساسي: المشروع الحضري في إطار التحسين الحضري حالة حي عباشة (سطيف)، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، أم البواقي (جوان2010).

[2] العلوي إسلام وبوعود الساسي: **مرجع سابق ص31**

- ✓ تطوير وظيفة الساحات العامة وتشجيع الحركة داخلها.
- ✓ وبذلك تكون هذه المراكز أماكن للتعارف والتفاعل واستقبال السكان سواء بالنسبة للحي أو المدينة وتساهم في تطوير في الحياة الاقتصادية ويستطيع السكان من خلالها إثبات هويتهم.

3-5- إعادة تهيئة المساحات الخارجية:

معظم الفضاءات الخارجية لأحيائنا السكنية وخاصة على مستوى الأحياء الجماعية هي عبارة عن مساحات مهملة، ومتروكة لا شكل لها ولا تؤدي وظيفة محددة، بالرغم من أن هذه المساحات من المفروض أن تكون فضاء للحياة والتجمع والالتقاء.

إن المعاينة الميدانية لهذه المساحات على مستوى اغلب الأحياء أظهرت ما يلي:

- ✓ هي عبارة عن فضاءات فقيرة (فارغة، غير مهيأة نقص التأثيث، غير منتعشة بالحركة، غير نظيفة).
- ✓ غياب التكامل بين وظيفة السكن والوظائف التي تؤديها هذه الفضاءات.
- ✓ هي فضاءات تنعدم بها شروط الأمن والراحة.
- ✓ غياب التخصيص في هذه الفضاءات حسب استعمالها من طرف الفئات العمرية المختلفة.
- ✓ إن الأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات يعني العمل بالتنسيق بين مختلف المتدخلين والمستعملين من اجل إعادة تنظيم المساحات الخارجية وتهيئتها بشكل جيد، ومن اجل ذلك لا بد من معرفة احتياجات السكان المختلفة من هذه الفضاءات.
- ✓ إن الفضاءات الخارجية يجب أن تكون مهيأة ومنظمة من اجل أن تكمل الوظيفة السكنية ومن اجل ذلك يمكن أن نصنف احتياجات السكان من هذه الفضاءات كما يلي:

- التنقلات (سيارة-درجات-مشاة).
- احتياج الراحة لجميع الفئات العمرية.
- الاحتياج للأمن.
- الاحتياج للالتقاء والتفاعل.
- الاحتياج للإيقاع والإحساس.
- احتياج القيام بمختلف الأعمال والحركات.

وتصنف هذه الاحتياجات حسب الوظيفة إلى عدة مساحات:

1- المساحات الخاصة بالتنقلات وتتكون من:

- طرق السيارات.
- ممرات الراجلين والأرصفة.
- ممرات الدراجات وسيارات المعوقين.

2- مناطق خاصة بالهدوء والراحة (نباتات ومساحات خضراء).

3- المناطق الخاصة بالالتقاء والتفاعل ونجد فيها:

- مساحات اللعب للأطفال.
- أماكن الالتقاء والتجمع

5-4- الاعتناء بالجانب الجمالي و المناظر الطبيعية:

أثبتت العديد من الدراسات أن الجانب الجمالي يحظى باهتمام السكان وله تأثير كبير على نفسية الإنسان وتصرفاته داخل الحي.

- ✓ إنشاء مناظر طبيعية يكون بتطبيق عمليات تدخل متنوعة وقوية على المساحات الحياتية الداخلية للحي.
- ✓ إن خصائص الموقع ونوعيته، وما يتوفر عليه من قدرات وكذا ممارسة السكان، تشكل مراجع حقيقية لإثراء الجانب الجمالي الذي يتطلب منا التدخلات التالية:
- ✓ تنويع وتدرج: المساحات، المداخل، الطرق، والمواقف، الساحات الحدائق، فضاءات اللعب.
- ✓ تثمين المداخل
- ✓ إيجاد هوية للوحدات السكنية.
- ✓ دون أن ننسى بان مشروع إنشاء مناظر طبيعية يحتاج إلى:
- ✓ التسيير.
- ✓ الصيانة.
- ✓ حماية النباتات.

6) ملخص لأنماط الفضاءات الخارجية و التحسينات الممكنة:

إن عملية التحسين الحضري لا تكتمل إلا بالتدخل على الخصائص والعناصر المكونة للحي (المحتوى الاجتماعي، المظهر الحضري، الوظيفة المحددة) ومن ثم فإن عملية التحسين تمس الجوانب التالية:

- ✓ تحسين الجانب العمراني .
- ✓ تحسين الجانب الاجتماعي والثقافي.
- ✓ تحسين الإطار المبني.

6-1- تحسين الجانب العمراني:

الهدف الأساسي من التحسين العمراني يتمثل في إعادة تأهيل الحي السكني وإدماجه مع المحيط المجاور له، ومع المدينة ككل (من الناحية الوظيفية والفيزيائية) وهذا باتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ إثراء الوظائف العمرانية داخل الحي.
- ✓ إنشاء مركز الحي (توزيع الوظائف داخل المراكز الأساسية للحي).
- ✓ إعادة تهيئة المساحات الخارجية.
- ✓ ضمان النقل العمومي[1].
- ✓ الاهتمام بالجانب الجمالي والمناظر الطبيعية (الساحات، الحدائق، فضاءات اللعب، مداخل الحي).

[1] نجاح وردة- مذكرة تخرج لنيل شهادة المهندس دولة " واقع و آفاق التهيئة، المدينة الجديدة علي منجلي ص6 "كلية علوم الأرض جامعة منتوري قسنطينة 2008.

2-6- تحسين الجانب الاجتماعي والثقافي:

عملية التحسين للحي السكني الجماعي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل من الجانب الاجتماعي والثقافي حيث انه من أجل تطوير الجانب الاجتماعي للأحياء لا بد أن نضع نصب أعيننا الهداف التالية:

- ✓ إقامة وتنظيم العلاقات بين السكان والهيئات المتخصصة.
- ✓ مكافحة التهميش والطبقات الاجتماعية والانحرافات.
- ✓ تدعيم شفافية التسيير من أجل السماح بمشاركة الجميع.
- ✓ تطوير شبكات التضامن والجمعيات الثقافية.
- ✓ دعم السكان بالإمكانيات التي تسمح لهم بتطوير وتثمين مبادراتهم

3-6- تحسين الإطار المبني[1]:

المسكن هو مكان للحياة أين يتمكن الفرد أو المجموعة من ممارسة طموحاتهم الشخصية وعلاقتهم الاجتماعية الخاصة وتلبية جزء من احتياجاتهم اليومية، ولذلك فإن إعادة الاعتبار للإطار المبني أمر ضروري، لا يتم بصورة انفرادية بل يتطلب إشراك السكان وكل المتدخلين الأساسيين في الحياة الاجتماعية والتنظيم العمراني للوصول إلى الأهداف المحددة المتمثلة في:

- ✓ تحسين صورة العمارات السكنية.
- ✓ تحسين الحياة داخل السكن.

[1] www.lavoisier.fr

خاتمة الفصل:

يعتبر التحسين الحضري في الوقت الراهن آلية جديدة في الارتقاء بجودة الحياة وبيئتها الحضرية داخل فعملية التدخل لتحسين إطار الحياة ليست بالضرورة لمعالجة التدهور الذي ،الأحياء السكنية وكذا المدينة ككل قد يصيب المنشآت والمباني، وإنما قد يكون التحسين نتيجة لتلك التغييرات التي تطرأ على خصائص المجتمع وثقافات السكان وبمرور الزمن وتعاقب الأجيال فنجري عملية التحسين في كل مرة بهدف موائمة هذه التحولات وملائمة إطار الحياة مع المعطيات الجديدة أو الجيل الجديد.

وبصفة عامة ينبغي أن تتصف عملية التحسين بالاستمرارية، حتى تكتسب خاصة مهمة يمكن أن نطلق عليها مع مراعاة أن تتم بصورة منظمة وهيكلة خاضعة لكل المعايير التقنية والقانونية ، اسم التحسين المستدام والبيئية حتى يمكننا إدراجها ضمن عمليات التحسين، التي نقول عنها هذا المنطلق أنها عملية مستمرة مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

يرتبط النمو الحضري والمجالي لأي مدينة بعوامل مختلفة في مقدمتها الخلفية التاريخية، فهي التي تبرز مراحل تطور المدينة، حيث تترك الأحداث التاريخية والسياسية بصماتها على المجال العمراني وذلك بتغير السياسات العمرانية المتبعة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ولهذا فان التمعن في المجال العمراني يعني قراءة التحولات التاريخية التي شهدتها المدينة.

كما أن تطور أي مدينة سكانيا وعمرانيا، مجاليا ووظيفيا، لا يمكن التحري عنه، والتعرف على اتجاهاته في الماضي والحاضر أو التنبؤ بما سيكون عليه مستقبلا ما لم تسبقه دراسة جغرافية للمدينة وإقليمها.

ومن هذا المنطلق خصصنا الفصل الأول:

- لتوضيح نشأة المدينة من بداية الفترة الرومانية حتى نهاية فترة الاستعمار الفرسي، مرورا بأبرز التحولات ومختلف تسميات المدينة. بالإضافة إلى التطرق للعناصر التالية:
- التعرض لموقع المدينة إداريا، فلكيا وجغرافيا وتوضيح أهميته التي تتعدى المجال الوطني وإمكانية أن يكون للمنطقة بعد مغاربي يخدمها اقتصاديا، وسياسيا وتجاريا.
- مرتبات الموضع وتأثير هذا الأخير على حرفية المدينة ونشاطاتها، وتحديد اتجاهات التوسع وتوطين مختلف الاستخدامات خاصة التجارية والوظيفية والسياحية منها اعتمادا على جيوتقنية التربة.
- ثم نتعرض إلى دراسة المناخ وخصائصه الطبيعية ومدى تأثيرها على السكان والعمران خاصة.
- بعد ذالك نقوم بدراسة تحليلية للسكان نتعرض من خلالها إلى إبراز نمو وتطور السكان لما له من امتداد وتأثير على التوسع العمراني، إضافة إلى حقيقة توزيعهم في مختلف قطاعات المدينة
- في الأخير نلجأ إلى دراسة الجانب العمراني ووصف لأهم المراحل التي مر بها والأنسجة المكونة له .

المبحث الأول:التعريف بالمدينة

نبذة تاريخية عن المدينة:

عرفت التسمية التي أطلقت على المدينة عدة تغييرات كانت ترمي إلى تسهيل نطقها من جهة، ووصف المدينة من جهة أخرى.

فكانت أول التسميات التي عرفتها المدينة (ايكاتوميبل)، ويجهل معنى هذا الاسم إلا أن موقعها الفلكي الذي أكد بأنها هي مدينة تبسة (كما عرفت بمدينة المائة باب)، ولما دخلها القائد القرطاجي (هركليس) شبهها بفضل خيراتها بمدينة طيبة أو طابة الفرعونية فسماها (تيبيس) ثم حرف الرومان اسمها إلى (تيفيس) بعد أن استولوا عليها باعتبارها كانت ثاني أكبر مدينة بعد مدينة قرطاج ثم تطورت تسميتها إلى تفستيس[1] ومع الوقت اختصرت الزيادة اللغوية منها فصارت تدعى (تيفست) وظلت تعرف باسمها هذا حتى مجيء الفتح الإسلامي خلال القرن الثامن ميلادي، وقد حولها المسلمون الفاتحون إلى تبسة، وتلك التسمية ظلت ملتصقة بها حتى يومنا هذا.

"وقد عرفت تبسة الحياة ووجود الإنسان عليها منذ حوالي 12000سنة قبل الميلاد، وذلك فيما يعرف لدى المؤرخين بالحضارتين العاترية والقفصية، وقد تبين -لاكثر باحثي الآثار – ذلك من خلال الاكتشافات الحفرية والأثرية في المنطقة التي كشفت عن مستوى متطور من التحضر الذي عرفه ووصله إنسان تلك الفترة في المنطقة من خلال الأدوات، الوسائل، والأواني المستعملة في حياته"[2]، ويمكن أن نقسم ابرز الفترات التي مرت بها المدينة بداية من الحكم الروماني, الوندالي و البيزنطي, ثم الحكم الإسلامي وأخيرا التدخل الإستعماري.

ولكل فترة ترنت بصماتها على النسيج الحضري لمدينة تبسة و الذي يشهد على ذالك النسيج الحالي.

صورة رقم (01): وسط مدينة تبسة_باب قسنطينة

المصدر: من إلتقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019

[1] ذياب رضا، بوزيدة صالح، التنمية الحضرية وأثرها على مقومات التنمية المستدامة (اسم ذكر على إحدى شواهد القبور النذرية باللغة اللاتينية في المسرح المدرج)، دفعة 2004-2005، جامعة تبسة.

[2] سقوط أحمد، تاريخ مدينة تبسة، دفعة 2013، جامعة تبسة.

المبحث الثاني: الدراسة الطبيعية.

1) موقع المدينة :

1-1) الموقع الجغرافي:

تقع المدينة في الشرق الجزائري وهي من مدن الهضاب العليا الشرقية، موقعها متاخم للحدود التونسية التي تبعد عنها بحوالي 39كم وبالتحديد عن العاصمة التونسية بـ326كم، مما جعلها تملك موقعا استراتيجيا، كما تبعد مسافة كلم عن مدينة سوق أهراس و245كلم عن مدينة عنابة الساحلية، فيما يفصلها عن مدينة قسنطينة قرابة 200كلم، تمر بالمدينة عدة طرق وطنية جعلها همزة وصل بين الشمال والجنوب ونذكّر أهم الطرق الوطنية:

- الطريق الوطني رقم 10 الواصل بين مدينتي تبسة قسنطينة مرورا إلى الأراضي التونسية.
- الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مدينة عنابة وتبسة مرورا إلى مدينة وادي سوف جنوبا، وتكمن أهميته في المبادلات التجارية بين التل والصحراء الجزائرية.
- الطريق الوطني رقم 82 الرابط بين مدينة تبسة والجمهورية التونسية مرورا بمدينة الكويف شرقا.

إضافة إلى هذه المحاور توجد بالمدينة عدة امتدادات للسكة الحديدية أهمها:

- خط السكة الحديدية المار بالمدينة والذي يربط منجم جبل العنق للفوسفات المتواجد ببئر العاتر بمدينة عنابة أين يتواجد مصنع الحجار.
- يتفرع من الخط الأول خط اخرمن مدينة تبسة إلى الجمهورية التونسية مارا بمدينة الكويف.
- تواجد مطار للخطوط الداخلية والدولية بالجهة الشمالية للمدينة.
- خطي السكة الحديدية لنقل المسافرين (القطار ذو الدفع الذاتي) تبسة عنابة، تبسة قسنطينة.

2-1) الموقع الاداري :

مدينة تبسة تضم 28 بلدية وهي في الوقت نفسه مقر دائرة تضم بلدية واحدة، تقع بلدية تبسة في الجزء الشمالي الشرقي لولاية تبسة تحدها شمالا بلدية بلحاف الدير، ومن الشمال الشرقي بلدية الكويف، ومن الشمال الغربي بلدية الحمامات، ومن الجنوب بلدية الماء الأبيض وبلدية العقلة المالحة، وشرقا بلدية بكارية وغربا بلدية بئر مقدم وتتربع بلدية تبسة على مساحة قدرها 1840000هكتار وهو ما يعادل 184 كم².

خريطة رقم (01): الموقع الإداري لمدينة تبسة

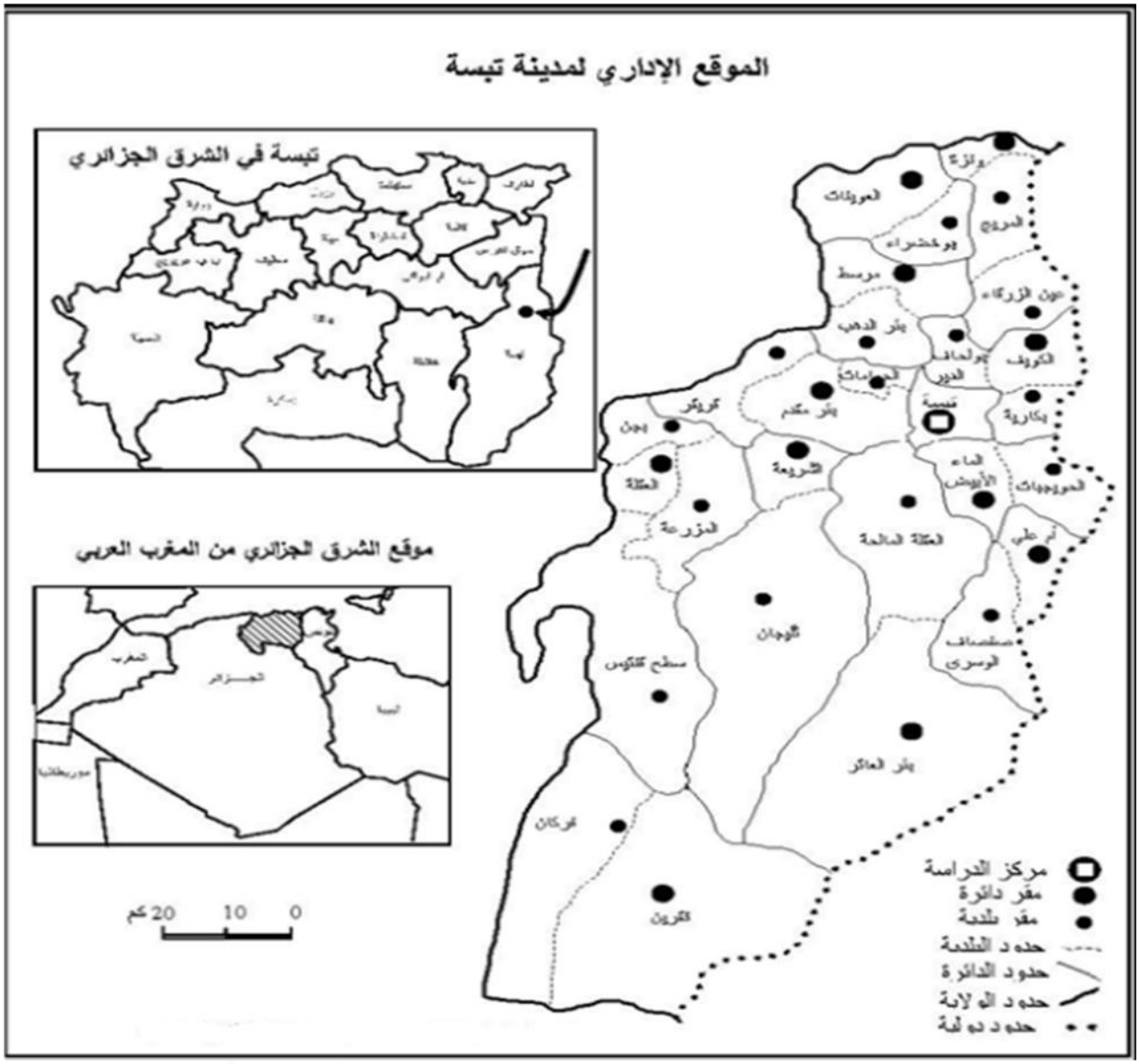

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية+ إنجاز الطلبة.

أهمية الموقع:

تعتبر مدينة تبسة موقع اتصال بري مهم في شرق البلاد، إذ تربط بين الجمهوريتين الجزائرية والتونسية مما جعلها مدينة حدودية ذات بعد مغاربي، إلا أن هذا الموقع يعتبر في الوقت الراهن عائقا لتنميتها خاصة في ظل غياب وحدة مغاربية حقيقية مما أسهم في ظهور عدة مظاهر مسيئة لها كالتهريب الذي ينخر الاقتصاد المحلي والوطني، والآفات الاجتماعية المتنامية (التزوير، الجرائم، المخدرات...)

وهي بموقعها هذا واحتوائها على أربعة مراكز عبور حدودية، وعدة طرق معبدة وطنية تكون نقطة لا مناص من التوقف عندها أو المرور بها، وهو العامل الذي يمكن استغلاله في تنمية المدينة حضريا وسياحيا

كما تجدر الإشارة إلى الدور المحوري الذي تقوم به في التفاعلات التجارية والاقتصادية للمدن الواقعة خاصة على الطريق الوطني رقم10 (عين البيضاء، عين فكرون، أم البواقي وقسنطينة).7.

الخريطة رقم (02): موقع ولاية تبسة

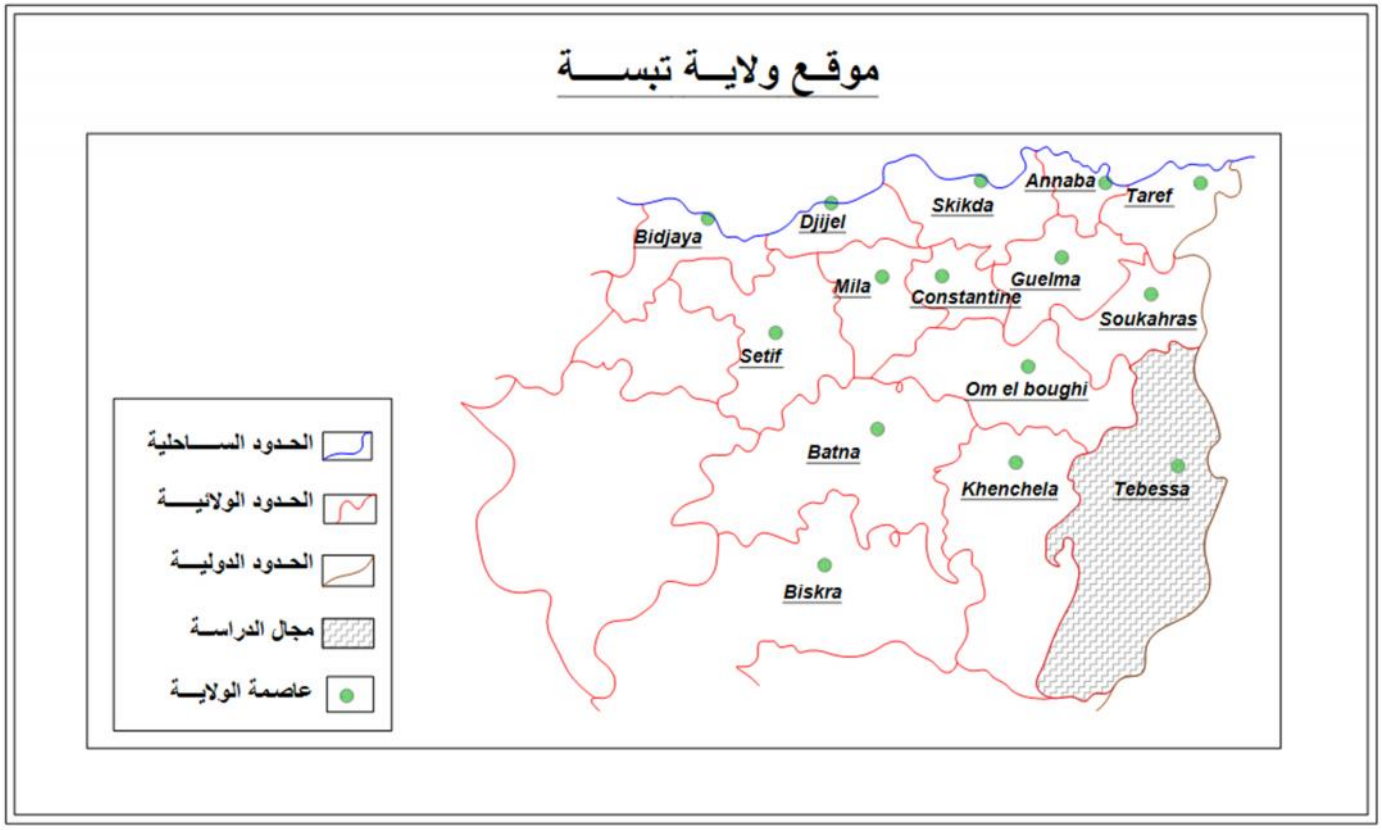

المصدر:الخريطة الجغرافية للجزائر

3-1) الموضع :

تقع مدينة تبسة على سفح جبل ازمور الذي يصل ارتفاعه 1500م، و تتربع على هضبة رسوبية ، وتحتل معظم سهل المرجة ، و ترتفع على سطح البحر ب 850 م .

صورة رقم (02):موضع مدينة تبسة

المصدر: Google earth 2019

2) المناخ :

"إذا كان المناخ العام يهتم بدراسة الظواهر المناخية لأجزاء واسعة من سطح الأرض فان علم المناخ التفصيلي يعنى بدراسة الحالات المناخية لمناطق محدودة جدا من سطح الأرض كمناخ المدن والمناطق الصناعية" [1].

مدينة تبسة تنتمي إلى الإقليم القاري المتميز بحرارته الشديدة صيفا وبرودته شتاء وهي تعرف بقسوتها المناخية، وهوائها الجاف، و تدخل ضمن المناطق السهبية، تشتهر بالرعي وزراعة الحبوب والصناعات التقليدية المرتبطة أساسا بالماشية ومنتجاتها الصوفية.

وقد توصل خبراء الطقس والرصد الجوي إلى أن ولاية تبسة تتميز و تتصف بأربعة طوابق مناخية [2](BIOCLIMATIQUE) وهي:

شبه الرطب: (400الى500 مم/عام) وامتداده يقتصر على جبلي (بورمان وجبل سرديس).

نصف الجاف: (300الى400مم/عام) وهو يغطي تقريبا جنوب الولاية (≈350 مم).

شبه الجاف: (200الى300مم/عام) يضم عدة بلديات جنوبية (بئر العاتر، أم علي، والصفصاف)

الجاف أو الصحراوي: (اقل من 200 مم/عام) ويسود بلديات (نقرين وفركان) .

[1] علي حجلة، مدينة الميلية، النمو الحضري وأفاق التوسع

[2] معطيات محطة الرصد الجوي

الأمطار: يعتبر هذا العنصر أهم عناصر المناخ حيث يساهم بشكل كبير في تحديد النطاقات النباتية سواء كانت طبيعية أو زراعية كما تساهم في تحديد مناطق العمران بأنواعها.

من خلال الجدول رقم (02) أسفله نجد أن مدينة تبسة بلغت كمية التساقط السنوية بها (384.06 ملم)، وقد سجلت أقصى كمية للتساقط في شهر سبتمبر بمعدل(46.22 م)أما أدنى كمية فكانت في شهر جويلية (13.65مم).

الجدول رقم(02): متوسط كمية الأمطار خلال الفترة (1978 - 2017)

	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت
متوسط كمية الامطار	46.22	31.63	37.86	38.38	30.82	17.83	29.89	32.55	38.17	28.27	13.65	38.79

المصدر: محطة الرصد الجوي تبسة

الحرارة: تبين لنا المعطيات في الجدول(03) أسفله أن:

- شهر جانفي هو الشهر الأكثر برودة في السنة بمعدل شهري يصل إلى(6.5° م)
- وشهر جويلية هو الشهر الأكثر حرارة على الإطلاق بمعدل شهري يصل إلى (26.14° م)

المعدل السنوي لدرجات الحرارة بلغ 16.11°م .

الجدول رقم (03): متوسط درجات الحرارة خلال الفترة 1978-2013

	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت
متوسط درجة الحرارة	22,08	18,13	12,8	8,42	6,5	7,98	11,11	12,74	18,9	22,74	26,14	25,89

المصدر: معطيات الرصد الجوي .

يمكننا من خلال الجدول 2و3 أعلاه أن نميز فترتين متباينتين:

فترة جافة تكون فيها معدلات التساقط اقل من معدلات درجة الحرارة وتمتد هذه الفترة من أوائل شهر ماي حتى أوائل شهر سبتمبر يبلغ فيها معدل درجة الحرارة أقصى قيمة له (شهر جويلية 26.14°م) في حين يسجل معدل الأمطار ادني قيمة له في نفس الشهر (13.65مم).

فترة شبه رطبة تكون فيها معدلات التساقط أعلى من معدلات درجات الحرارة وتمتد هذه الفترة من أوائل شهر سبتمبر حتى أواخر شهر افريل وقد بلغ معدل تساقط الأمطار أعلى قيمة له في شهر سبتمبر(46.22مم) وسجل معدل الحرارة أدنى قيمه في شهر جانفي من نفس الفترة (6.5°م).

ومنه يمكن وصف المناخ العام للمدينة حيث اتضح أنها تمتاز بشتاء شديد البرودة، وصيف جاف وشديد الحرارة.

الرطوبة: أما فيما يخص الرطوبة فقد بينت المعدلات المتحصل عليها أن:

- شهر نوفمبر هو الشهر الأكثر رطوبة خلال السنة بمعدل شهري (70.1%)
- جويلية هو الشهر الاقل رطوبة بمعدل شهري قدره (39%)

الثلوج: رغم الشتاء البارد الذي تتصف به المدينة إلا أننا نجد كمية تساقط الثلوج متذبذبة فكان شهر فيفري هو أكثر الشهور تساقطا للثلوج بمعدل شهري وصل إلى (4.4 مم).

الرياح: يمكننا تحديد سرعة واتجاه الرياح حسب المعطيات المتوافرة لدينا كالتالي:

- رياح (غربية شمالية غربية) (WNW)، وذلك ابتداء من شهر نوفمبر حتى شهر افريل.
- رياح (جنوبية) في شهر ماي حتى شهر جويلية تمتاز بحرارتها وسرعتها المتوسطة (الشهيلي) أما فيما يخص السرعة القصوى للرياح فهي تتراوح بين 6 - 10م

التشمس: تتلقى المدينة كمية كبيرة من الأشعة الشمسية ذلك لأنها ذات مناخ نصف جاف وقد اتضح أن:

- شهر جويلية هو الشهر الذي تتلقى فيه المدينة اعلي معدلات التشمس بمعدل قدره (11.1ساعة في اليوم) ويرجع ذلك إلى طول الفترة النهارية من جهة وقلة تشكل السحب وانخفاض معدلات التساقط من جهة أخرى.
- بينما تتلقى المدينة أدنى معدلات التشمس في شهر جانفي بمعدل قدره (5.3 ساعة في اليوم).

التبخر: جويلية هو الشهر الذي يصل التبخر فيه أعلى معدلاته حيث قدر بـ(12.00 مم). بينما نجد شهر جانفي هو الشهر الذي يصل معدل التبخر الشهري فيه أدنى مستوياته وقدر بـ(3.1مم).

3) الارتفاقات:

الارتفاقات هي الأراضي التي لا يمكن التوسع عليها ليس لأنها غير صالحة للتعمير وإنما لوجود سبب يحول دون ذلك وهناك ثلاثة أنواع من الارتفاقات.

3-1- الارتفاقات الطبيعية:

هي عبارة عن أراضي لا يمكن التوسع على حسابها لوجود عائق طبيعي وتتمثل في:

- الأودية: أهمها: وادي زعرور، وادي الناقص، وادي رفانة، وادي السقي
- الغابات: توجد بالجهة الجنوبية للمدينة .

3-2- الارتفاقات التقنية:

وهي عبارة عن أراضي يكون المانع فيها تقنيا بفعل فاعل وتتمثل في:

- الشبكات: شبكة الطرق التي تتمثل أساسا في الطرق الأولية وهي الطرق الوطنية رقم 10 و 16و82 إضافة إلى الطريق الولائي بين تبسة والشريعة.
- السكة الحديدية
- الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي والمتوسط اللذان يخترقان المدينة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي لها.
- شبكة الصرف الصحي
- شبكة الهاتف
- شبكة الغاز الطبيعي
- محطات توزيع البنزين ومشتقات البترول

3-3- الارتفاقات القانونية:

وهي عبارة عن الأراضي المانع فيها يكون قانونيا وتتمثل في:

- الأراضي الفلاحية ذات المردودية الجيدة.
- المقابر الموجودة بالمدينة (مقبرة سيدي خريف، مقبرة ناغدة، المقبرة الجديدة، المقبرة المسيحية).
- الآثار الرومانية المنتشرة بكثرة بالمدينة (تتعرض لدراستها لاحقا).
- الأراضي الوقف (الحبس) التابعة لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف.
- الأراضي الملك للخواص .

4) الشبكة الهيدروغرافية :

تعتبر الشبكة الهيدروغرافية من أهم العوامل التي تتحكم في توزيع السكان وإستخدام مجالات الأرض لما لها من تأثير عليها وذالك بأعتبار البنى التحتية من الحاجيات الأساسية ليوميات الأنسان.

يتميز السطح التضاريسي لمنطقة تبسة بكثرة الأودية التي تنحدر من الجبال الواقعة جنوب المدينة ومن أهمها:

- واد زعرور الذي يمر بالمدينة القديمة ويسبب مشكلا لمعظم مساكنها في ظل انعدام مسافة لازمة لهذا الارتفاق كما أن محطة المسافرين المتواجدة بباب الزياتين عرضة لفيضان هذا الوادي .
- واد الناقص المار في وسط المدينة تقريبا.
- واد رفانة في الجهة الغربية للمدينة الذي يخترقها مرورا بالمنطقة الصناعية .
- واد السقي الذي يمر غرب المدينة، كل هذه الأودية مؤقتة الجريان وهي تصب في واد الكبير الدائم الجريان والمنحدر من الجهة الشرقية للمدينة مارا شمالها، ليصب بدوره في واد شبرو في الشمال الغربي للمدينة.

ترتفع منسوبية هذه الاودية في الفصول الماطرة ، الأمر الذي يؤدي إلى غمر جزء كبير من سهل المرجى.

الخريطة رقم (03): الارتفاقات

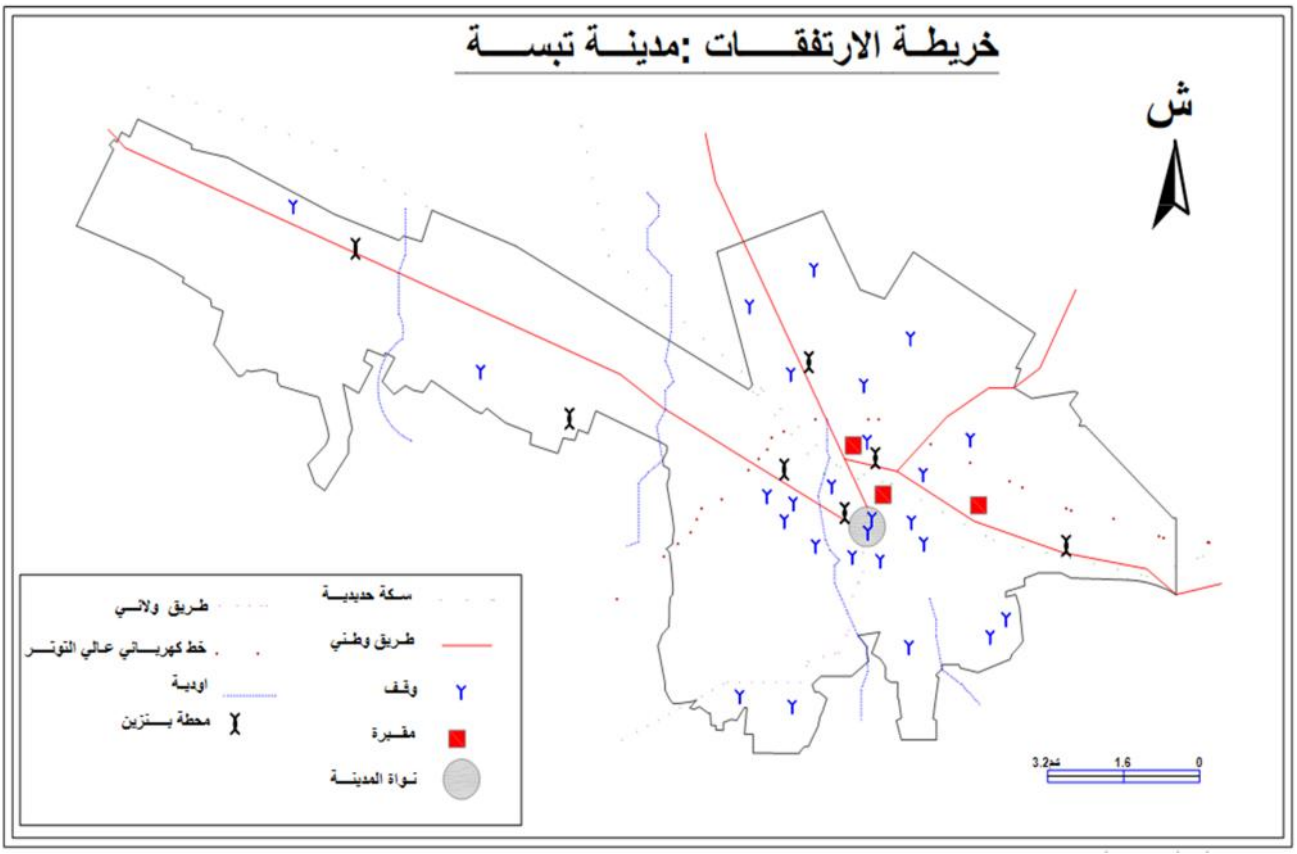

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

5) الغطاء النباتي: تشكل المساحة الغابية ما يقارب (40%) من مساحة البلدية (7360هكتار) وهي تتواجد في الجهة الجنوبية لها، في حين أن المراعي تتركز في الجهة الجنوبية الغربية بنسبة (23%)، وتنتشر بعض الزراعات الموسمية محاذية للمحيط العمراني للمدينة بالجهة الغربية ممثلة (17%)[1] من مساحتها، وما يميز الغطاء النباتي للمنطقة هو كثرة النباتات النجيلية والشوكية وذلك لطبيعة المناخ السائدفي حين نجد نبات الحلفاء يشكل النسبة الأكبر من الغطاء،(نشير إلى أن المنطقة الغابية تمتد من بلدية بكارية شرقا حتى بلدية الحمامات شمالا وقد شهد الغطاء النباتي بفعل الاستغلال اللاعقلاني إلى انكشافه).

المبحث الثالث: دراسة عمرانية لمدينة تبسة.

1) تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية:

تم تقسيم المدينة إلى إحدى عشر قطاعا عمرانيا كما يتبين من الخريطة رقم (04)، وذلك قصد تسهيل عملية الدراسة والتحليل وإبراز عمليات التدخل والتهيئة على مستوى نسيجها الحضري، وإجراء المقارنات وإبراز ايجابيات كل قطاع وسلبياته.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمي

وقد اعتمدنا على عدة معايير في تقسيمها أهمها:

- المحاور والطرق المهيكلة للمجال الحضري: كل من طريق قسنطينة، طريق عنابة، السكة الحديدية
- الشكل العمراني ومرفولوجية البناء: كما هو الحال بالنسبة لحي الزاوية الذي تغيب عنه التهيئة، وأحياء علي مهني والوئام التي تغلب عليها الوظيفة السكنية خاصة الجماعية.
- الفترات التاريخية التي يعود إليها العمران السائد في المدينة كما هو الحال بالنسبة لوسط المدينة العائد إلى الفترة الرومانية والأحياء الأوربية المنتشرة حوله خلال فترة الاستعمار.

وفيما يلي استعراض لأهم الأحياء المكونة للقطاعات العمرانية.

الجدول رقم (04): أهم الأحياء المكونة للقطاعات العمرانية.

رقم القطاع	أهم الأحياء المكونة له
القطاع الأول	حي الفوبور، حي تيفست
القطاع الثاني	حي لارمونط، حي الكنيسة، حي المرجة
القطاع الثالث	حي الزاوية، بوحبة، لاتومين، الزيتون
القطاع الرابع	حي 414 سكن، تويباد، دوار الغربة
القطاع الخامس	حي المطار، حي طريق عنابة، ذراع الامام، فاطمة الزهراء
القطاع السادس	المنطقة الصناعية
القطاع السابع	حي الزهور
القطاع الثامن	الوئام 1،2، حي 600 سكن
القطاع التاسع	علي مهني، جيريدون
القطاع العاشر	حي رفانة 1-2-3 ، حي جبل الجرف
القطاع الحادي عشر	سوناطيبا، سكانسكا، حي 200 سكن

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

خريطة رقم (04):تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية " مدينة تبسة "

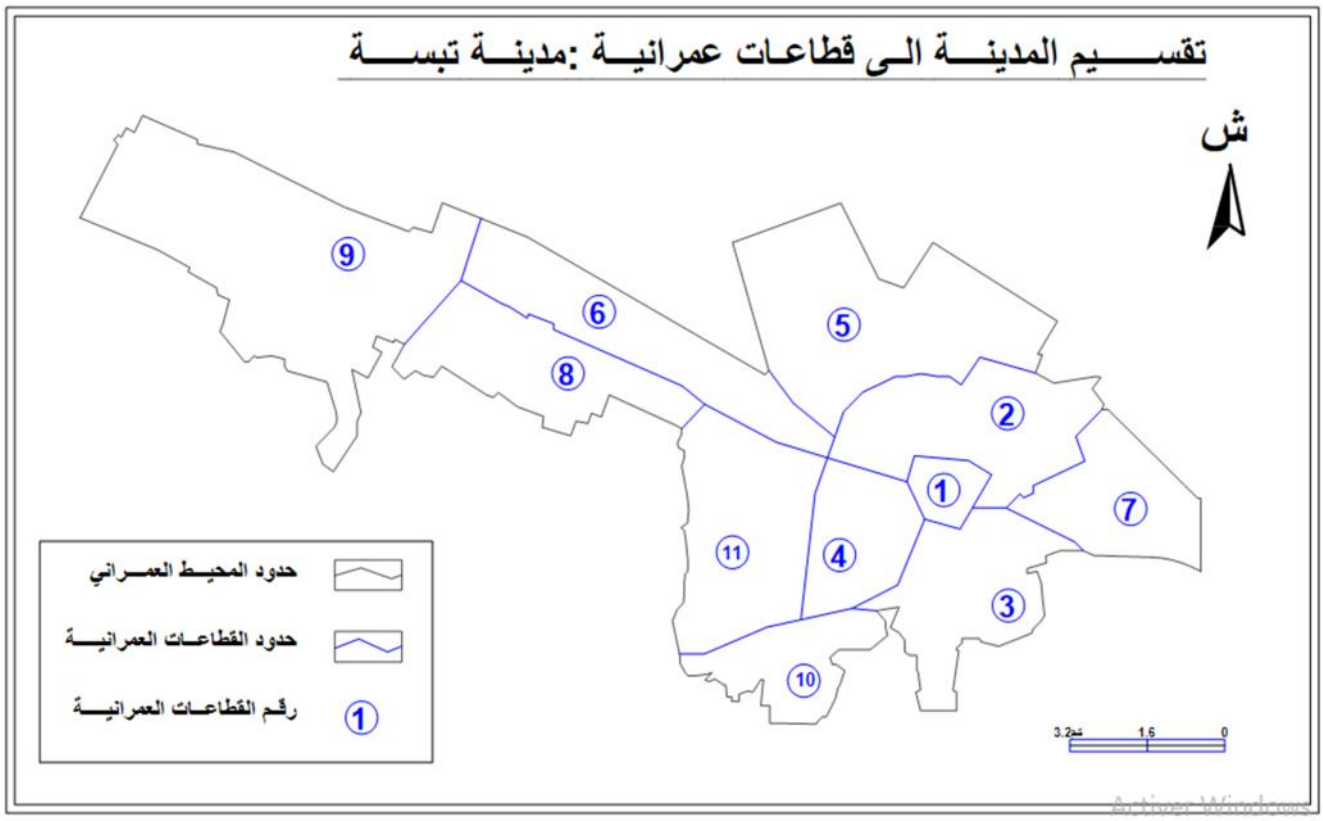

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

2)الأنماط السكنية:

يعتبر نمط المسكن إحدى المؤشرات الهامة التي تعكس وضعية المجتمع الثقافية، الإجتماعية، والأقتصادية، ومدينة تبسة هي إحدى المدن التي تعرف خليطا متنوعا من الأنماط السكنية، بحيث صنفنا عدة أنماط سكنية وذلك بالأعتماد على الدراسة الميدانية والمعايير المستعملة في تحديد نمط المساكن (مواد البناء، السقف والجدران، الشكل الخارجي للمسكن وعلو المباني) بحيث حددنا أهم أنماطه.

2-1- النمط الفردي: وهي عبارة عن مساكن فردية يتراوح علو البنايات من طابق أرضي (R+1) تسكنها عائلة واحدة وينقسم بدوره إلى أربع أنماط (R+3) إلى أربع (4) طوابق،بنسبة61.85% من اجمالي مساكن المدينة وينقسم إلى أنماط نذكر منها.

2-1- النمط التقليدي: انتشر هذا النمط من المساكن في الفترة الاستعمارية تتميز مواد بنائه بالبساطة فأسقفه من قرميد وجدرانه مبنية بالحجارة والاسمنت، ينتشر هذا النمط في القطاع الثاني (حي لارموط، حي المرجة، الكنيسية) ويقل في احياء المدينة تصل نسبة الى 6.9% من مجموع مباني المدينة، وهذا كما هو موضح في الصورة الموالية.

صورة رقم (03): النمط التقليدي

المصدر: من إلتقاط بوذراع مروان، عبايدية، فرحي رمزي 2019

2-3- النمط الاوروبي: يرتبط هذا النمط بالمستعمر الفرسي، حيث شيدت مجموعة من المساكن من طرف المستعمر الفرسي، يتراوح علوها في الغالب من طابق ارضي الى طابقين بسقوفه المغطاة بالقرميد وجدرانه من الاسمنت والحجارة.R+1

2-4- نمط الفردي الحديث: وهي المساكن الفخمة التي يتفنن البناؤون في اشكالها، تسكنها اسرة او مجموعة من الاسر تنتمي الى نفس العائلة وهي اضخم نمط بالمدينة، بدأ انتشار هذا النمط من المساكن في حي سكنسكا في القطاع الحدي عشر، مواد بنائها من الاجر والاسمنت واسقفها مغطاة بالقرميد.

الصورة رقم (04): سكن فردي حديث

المصدر: بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019.

2-5- نمط نصف الجماعي: عبارة عن مساكن تسكنها مجموعة من العائلات يختلف عن (أحيانا R+1) العمارات كونه أقل علوا منها، بحيث يتكون من طابقين

2-6- السكن الجماعي:

أما السكن الجماعي فهو يشكل نسبة 38.15٪ من أجمالي مساكن المدينة بمساحة 62.554 هكتار ويطغى في الأحياء الحديثة النشأة والتي تكون دائما خاضعة للتخطيط المسبق كالقطاع الرابع والثامن والتاسع أي أحياء الكوبياد والوئام وعلي محني على التوالي حيث يفضل هذا النوع من المساكن لاقتصاده العقار فضلا عن قدرته على إسكان اكبر عدد من السكان بهدف القضاء على مشكل قلة المساكن وبالتالي الحد من عمليات البناء الفوضوي.

الصورة رقم (05): سكن جماعي حديث النشأة بالقطاع الرابع

المصدر: من إلتقاط بوذراع مروان، خالد عبايدية، فرحي رمزي 2019

الشكل رقم (02) :منحنى يمثل نسبة السكن الجماعي والفردي لمدينة تبسة

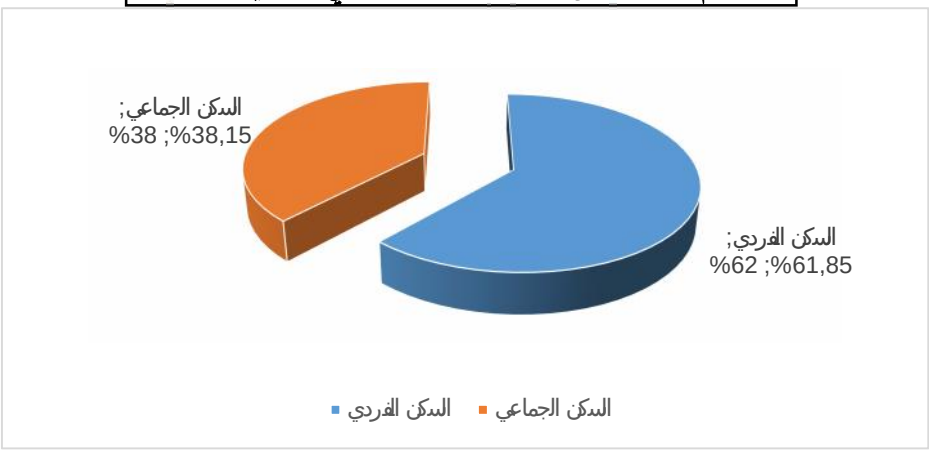

المصدر: من إنجاز الطلبة إعتمادا على المعطيات

3- الحالة الإنشائية للمساكن:

الحالة الإنشائية الأكثر انتشارا هي الحالة المتوسطة حيث نجدها بنسبة 53.83٪ أي بعدد من المساكن قدره 22330 مسكن، ونجد هذه المساكن تنتشر في القطاعات 1،10،4،3، أما فيما يخص المساكن ذات الحالة الإنشائية الجيدة فنجدها بنسبة 37.99٪ بعدد من المساكن قدره:15760 مسكن تتوزع بكثرة في القطاعات 10،1،5،11، فيما نجد المساكن ذات الحالة الرديئة هي الأقل تواجدا بنسبة قدرت

بـ:8.14٪ أي ما قدره 3376 من المساكن ونجدها تتواجد بكثرة في القطاع السابع تكون القطاع يظم حي المرجة الفوضوي والذي يوجد بحالة مزرية (لم يتم تهيئته بعد) وبنسبة اقل في القطاعين الثالث والأول.

4- التجهيزات العمومية:

إن دراسة استخدامات الأرض بالمدينة تعد وقفة هامة لمعرفة ترتيب نسيجها العمراني وحقيقة استهلاك المجال بها، ولمعرفة أيضا مدى تلبيتها لاحتياجات الأفراد بالمدينةومن هذا المنطلق سنحاول الاهتمام بدراسة مختلف التجهيزات بمدينة تبسة(سكنية،تعليمية،صحية،تجارية ،ادارية....الخ).

4-1- التجهيزات التعليمية:

يعتبر هذاالنوع من التجهيزات ذواهمية بالغة لما له تأثير على حياة المجتمع ،ويعتبر احد المعايير البارزة للتمييز بين المجتمعات فكريا وحضريا ،باعتباره مطلب استراتيجي لأي خطة تنموية اجتماعية ،لذا فمن المهم الاهتمام به وتطويره لرفع المستوى التعليمي للمجتمع ،ومن هذا المنطلق فمدينة تبسة تتوفر على:

- 75مؤسسة تعليمية للتعليم الإبتدائي .
- 28مؤسسة تعليمية للتعليم المتوسط.
- 10ثانويات من بينها متقنتين .
- 4 مراكز للتكوين المهني والجامعة.

حيث تستحوذ التجهيزات التعليمية على مساحة تقر ب 120.59 هكتار بنسبة 13.03٪ من المساحة الاجمالية للتجهيزات على مستوى المدينة ،بنسبة 3.10٪ بالنسبة للمساحة الكلية للمدينة.

4-2- التجهيزات الادارية:

تحتل التجهيزات الادارية مساحة54.09 هكتار ،وبما ان مدينة تبسة مقر ولاية فانها تتميز عن باقي مدن الولاية بتوفرها على الكثير من المرافق الإدارية على غرار مقر الولاية والعديد من المديريات كمديريتي الصناعة والصحة،إضافة الى 12 فرع بلدي،كما توجد بها ايضا عدة بنوك اهمها:

-البنك الوطني الجزائري.

-بنك الجزائر الخارجي.

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

كما تتوفر على العديد من الاستخدامات الادارية الاخرى مثل:

-البريد.

-الضمان الاجتماعي .

-مديرية التربية.

-مديرية الري.

-مديرية التعمير والبناء.

4-3- التجهيزات الأمنية:

إن التجهيزات الأمنية ونظرا لأهميتها في حفظ أمن المواطن ،يجب أن تكون مواقعها تساعد على لعب دور الموكل،وهذا مانجده ممكنا من خلال التوزيع الجيد لمراكز الشرطة الخمس على مختلف أرجاء المدينة تضاف اليها:

-المقر الأمن الولائي.

-فرقة الدرك الوطني.

-القطاع العسكري الولائي.

-فرقة امن الطرقات.

حيث تقدر مساحتها الإجمالية ب 4.085 هكتار ونسبة 0.11 من إجمالي المدينة.

4-4- التجهيزات الثقافية:

-دار الثقافة (محمد الشبوكي).

-دارين الشباب.

-متحف أثري داخل السور.

-متحف المجاهد بالحي الشعبي.

-ثلاث قاعات للسينما بينها واحدة بها 10000 مقعد وتعتبر كبديل عن المسرح،حيث تقام فيها عدة عروض في الكثير من المناسبات، وتقدر مساحتها الإجمالية ب 3.062 هكتار .

4-5- التجهيزات الرياضية:

التجهيزات الرياضية وجودها معتبر من خلال:

-المركب الرياضي 04 مارس 1956 والذي يتوفر على ملعب لكرة القدم معشوش ببطاقة استعابه 40000 مقعد.

-ملعب بلدي "ملعب بسطنجي".

-ثلاث مسابح أحدها نصف أولمبي بجوار المركب الرياضي وآخر قرب مقر الولاية.

-بالإضافة إلى قاعة متعددة الرياضات وأخرى متخصصة وعدة مساحات للعب.

4-6- التجهيزات الترفيهية:

تتمثل في :

-حدائق التسلية الثمانية بمساحة 17.32 هكتار كلها في حالة متدهورة.

-مساحة عمومية واحدة بوسط المدينة في حالة جيدة.

-إضافة إلى مكتبة الشيخ العربي التبسي بوسط المدينة ،يمكننا ان ندرجها ضمن المرافق الترفيهية لمدينة تبسة،والتي تعبر عن تاريخها وحضارتها العريقة وهذه المعالم تتمثل في السور البيزنطي والعديد من الآثار كمعبد " مينارف" ،

الدار الرومانية،متحف "تيفاست" ،ثلاث مواقع اثرية أخرى خارج السور،مقبرة الدكتور سعدان ،المسرح المدرجو،"البازليك"المسيحية.

4-7- التجهيزات السياحية:

تتمثل في :

-الفنادق الموجودة بالمدينة عددها 15 فندقا طاقة استعابها 810 سرير.

يتركز اغلبها في وسط المدينة بعدد 05 فنادق اهمها فندق الدير،تركلا و فيكتوريا كما نسجل وجود 04 فنادق على الطريق الوطني رقم 10 أهمها فندقي الامير ومهية بالاس ،بمساحة تقدر ب 2.461 هكتار .

4-8- التجهيزات الشعارية والروحية:

تتجسد في المساجد وعددها 29 مسجدا بالمدينة،تتوزع عبر القطاعات العمرانية تتربع على مساحة 7.35 هكتار،ليكون متوسط الفرد من مساحتها 0.38م² ،وهو أعلى من المعدل الوطني المقدر ب 0.2 م ² /الفرد ،بالإضافة الى ثلاثة مقابر إسلامية بمساحة 23.49 هكتار "مقبرة تاغدة ،مقبرة " سيدي خريف،،مقبرة جديدة" و هناك مقبرة " يهودية مسيحية"

بجوار البازليك مساحتها 1.07 هكتار.

4-9- التجهيزات الصناعية :

تتمثل في تجهيزات المنطقة الصناعية التي تتربع على مساحة 127 هكتار، أغلب الهياكل بها متوقفة على الإنتاج نظرا للتحول الإقتصادي الذي تعرفه البلاد من الإقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الذي يسيطر فيه القطاع الخاص والذي لم تتاح له الفرصة الفعلية للإستثمار في الصناعة بهذه المنطقة الصناعية نظرا للعائق المطروح حول طبيعة ملكية الأراضي بها،بالإضافة إلى قلة التهيئة والأمن والإهمال في التسيير

الذي لم يعني به إلا في الآونة الأخيرة ،من خلال استحداث مؤسسة للتسيير العقاري تعمل على إدارة المنطقة الصناعية فيغلب عليها الطابع التجاري وتقل بها الوحدات ذات الطابع الصناعي على غرار:

-ثلاث مطاحن للسميد.

-مؤسسة صناعة الأكياس البلاستيكية.

-مؤسسة صناعية وتفصيل التجارة.

-مؤسسة صناعة السراويل.

أما المؤسسات ذات الطابع التجاري ونذكر منها:

-نقطة للبيع لمؤسسة مطاحن العوينات.

-التعاونية الفلاحية لخدمات توزيع وصيانة العتاد الفلاحي.

-وحدة توزيع المواد النسيجية.

ونشير إلى نسبة 50٪ من الحصص العقارية بالمنطقة الصناعية غير مشغلة كما افادتنا مؤسسة التسيير العقاري بالمنطقة الصناعية بتبسة،سواء كانت شاغرة او بها مؤسسات قديمة كمؤسسة الصناعات النسيجية (تمثل لوحدها مساحة 16.3 هكتار)والتي لم تستطع النهوض وبعث بها من جديد نظرا لمنافسة القطاع الخاص لها من خلال استيراد الملابس المستعملة وبيعها بأثمان منخفضة ،المؤسسة الصناعية للسيارات السياحية.

4-10- التجهيزات التجارية:

يكتسي النشاط التجاري اهمية بالغة ،فهو من متطلبات الإنتاج وعوامله،ويلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك حيث توجد 7 مراكز تجارية وأكثر من 7416 محل تجاري يتوزعون عبر مختلف احيائها،بمعدل محل/28 ساكن ،ليفوق المعدل الوطني محل/20 ساكن وثلاثة مناطق لنشاطات والتخزين ،والهدف منها توفير الحاجيات التجارية للسكان إلى جانب مساهمتها في خلق ديناميكية اقتصادية.

11-التجهيزات الصحية:

يلعب هذا الاستخدام دورا هاما في التحسين المعيشي للسكان من خلال تحسين ظروفهم الصحية ،ويستحوذ الإستخدام الصحي على مساحة 11.87هكتار من إجمالي مساحة التجهيزات بالمدينة

-مستشفيين بمركز المدينة طاقة استعابها 440 سرير.

-مستشفى آخر بمدينة بكارية طاقة استعابه 200 سرير.

-العيادة الجراحية عاليا صالح.

-جناح الإستعجالات الطبية.

-10قاعات للعلاج.

-فاعتين للولادة.

50صيدلية.

5- الشبكات التقنية:

5-1- مصادر المياه الصالحة للشرب:

نجد أن هناك خمسة مصادر للمياه في مدينة تبسة لها الفضل في تزويد القطاعات العمرانية وتتمثل هذه المصادر الجغرافية في:

- مصدر حقل يكارية:يقع شرق المدينة على بعد 15 كلم ويضم 4 آبار يبلغ التدفق به 59ل/ثا.

-مصدر حقل المرجة:وتوجد به 3 آبار يبلغ التدفق الإجمالي له 39ل/ثا.

-مصدر حقل عين زروق:هو أهم مصادر تموين المدينة بلغ التدفق النظري له 239ل/ثا يقع على بعد 9 كلم غرب المدينة ويضم 7 آبار.

-مصدر الأشغال العمومية والصناعية:يقع في المنطقة الصناعية يبلغ التدفق الإجمالي له 42ل/ثا.

-مصدر الحقل الحضري:يتواجد داخل المحيط العمراني للمدينة به 4 آبار ويبلغ التدفق الإجمالي لها42ل/ثا.

تعتمد المدينة اعتمادا كليا على هذه المصادر الخمسة لتلبية حاجيات المواطنين وقد بلغ التدفق الإجمالي لها 430ل/ثا.

5-2- شبكة الصرف الصحي :

شبكة الصرف الصحي من الأولويات قبل أي توطين عمراني والغاية منها التخلص من المياه المستعملة بطرق منتظمة وموجهة إلى مصبات وأماكن لاتضر بالمجتمع ولا البيئة بلغ طول هذه الشبكة بمدينة تبسة 178.50كلم بقطر(1200-300ملم) وهي تغطي نسبة 99٪ من السكنات بالمدينة اذأي أنه لاتوجد إشكالية مطروحة ماعدا المصب النهائي للمياه القذرة والذي يعتبر كارثة للبيئة الحضرية خاصة وأنه لا يوجد عزل للمصبات(المياه المطروحة=المياه المطروحة من المساكن +المياه المطروحة من الصناعة+كميات الأمطار)مما أدى إلى عدم استغلال أمثل لها.

5-3- شبكة الغاز الطبيعي:

الغاز من الضروريات اليومية للسكان والجزائر من الأولى في المجال،لذا الوصل والتزويد بهذه الخدمة أمر مفروغ منه،تقدر نسبة التغطية بالغاز الطبيعي لمدينة تبسة 98 ٪وهي تتزود من مصدر متوسط 2500م^3/سا عن طريق انبوب قطره 50 سم حيث يتم تحويل (انبوب حاسي مسعود -ايطاليا) المار بالقرب من الحدود البلدية للمدينة.

5-4- شبكة الهاتف:

شهدت المنطقة تراجع في التزويد بشبكة الهاتف اذ بلغت قرابة 45٪ ويعود السبب في ذلك إلى كثرة و تفضيل الهواتف النقالة ولم يعد التزويد بشبكة الهاتف إلا للحصول على الخدمات الانترنت التي تقتصر على فئة معينة من المجتمع.

5-5- شبكة الطرق والمواصلات:

شبكة الطرق:تعتبر الطرق من هيكلات المجال العمراني ومنسقا بين الوظائف التي تقوم بها المدينة و يمكن أن نصنف الطرق إلى:

5-5-1- الطرق الوطنية: نظرا لأهمية المدينة وموقعها الاستراتيجي الحدودي تلتقي بها 3 طرق وطنية.

1-الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين مدينة قسنطينة وتبسة اتجاهها إلى تونس ويعتبر أحسن الطرق من الناحية الإنشائية والحرنية تسجل به أكبر حركة مرور ب 4536مربنة/سا ،وهو مصنف ضمن الطرق الحضرية عند دخول المجال العمراني .

2-الطريق الوطني رقم 16 الواصل بين مدينتي عنابة والوادي مرورا بتبسة مؤديا لدور فعال في وصل الجنوب بالشمال الجزائري وهو في حالة إنشائية جيدة لكن بحرنية أقل من الطريق الوطني رقم 10 يصنف من الطرق الحضرية عند دخول المجال العمراني للمدينة.

3-الطريق الوطني رقم 82 :وهو المدخل الشمالي الشرقي لمدينة تبسة يربطها بمدينة الكويف متجها نحو الحدود التونسية ويشهد حرنية متوسطة ترتفع بحلول فصل الصيف،وهو بحالة انشائية جيدة.

5-5-2- الطرق الحضرية:

يمكن تصنيفها الى 3 أنواع رئيسية :طرق أولية،طرق ثانوية،وطرق ثالثية ،ساهمت الطرق الوطنية في هيكلتها

-اهم الطرق الأولية والثانوية:

-الطريق الذي يخترق المدينة من الجهة الغربية وينتهي عند مركز المدينة وهو امتداد لطريق قسنطينة السريع ويشكل هذا الطريق شارعا رئيسيا ،وهو نهج الأمير عبد القادر حيث ساهم في توجيه التعمير بشكل طولي.

-الطريق الذي يخترق المدينة من الجهة الشمالية ويلتقي بالأول في وسط المدينة والإمتداد لطريق عنابة.

-الطريق الذي يشكل امتدادا للطريق الولائية رقم 08 وينتهي عند وسط المدينة نهج(أولاد هلال).

-الطريق الرابط بين نهج أولاد هلال ونهج الأمير عبد القادر مشكلا بذلك نهج هواري بومدين .

5-5-3- المحولات:

المحول الوحيد الموجود بالمدينة والذي انشئ لتفادي الآليات والشاحنات الثقيلة إلى وسط المدينة إلا أنه أصبح يشكل عائقا في الوقت الحالي حيث أدى التوسع العمراني للمدينة إلى احتوائه مما خلق مشاكل عدة ماأدى إلى إنشاء محول جديد يبدأ عند نقطة تقاطع المحيط العمراني إلى أن يخرج منه بالجهة الشرقية.

د-مفترقات الطرق بالمدينة:

تتواجد بالمدينة عدة مفترقات طرق نذكر منها:

-مفترق ساحة النسر.

-مفترق سينما المغرب.

-مفترق الجمارك.

-مفترق رضا حوحو(تقاطع طريق عنابة مع طريق بن عرفة العيد).

-مفترق طريق قسنطينة.

-مفترق طريق عنابة.

مفترق جبل الجرف.

-مفترق الطريق الستراتيجي.

-مفترق طريق الولاية.

-مفترق باب الزياتين.

5-5-4- الجسور:

يوجد بالمدينة 11 جسرا وأنشأت لتفادي الأودية التي تمر بالمدينة أو لوجود السكك الحديدية أهمها 4 جسور والممر السفلي (**الواقع** بتقاطع المحول وطريق قسنطينة) تقع في وسط المدينة وتعتبر كنقاط استدلال وهي كالآتي :

-الجسر الواقع بتقاطع السكة الحديدية مع المحول.

-الجسر الواقع على مستوى شارع العقيد محمد الشريف.

-الجسر الواقع على مستوى شارع عوايطية الطاهر.

-جسر رزق الله الواقع على مستوى شارع حشيشي الشريف بباب الزياتين.

5-5-5- أماكن التوقف:

تعاني مدينة تبسة كثيرا من مشكل نقص أماكن ونقاط التوقف خاصة في وسط المدينة (الوقوف الفوضوي و التوقف في الأماكن **الممنوعة**)، وكمثال

5-6- شبكة السكك الحديدية: تتوفر المدينة على خط السكة الحديدية(**عنابة**-بئر العاتر) ذو الأهمية الإقتصادية إذ يستغل في نقل الفوسفات من جبل العنق جنوب الولاية إلى عنابة،حيث أن هذا الخط يقسم المدينة إلى قسمين تقريبا ليكون بذلك **من** أكبر **العوائق**

حيث يتسبب في العديد من الأخطار على السكن والسكان من أبرزها:

حي على ذلك استعمال جدران السور البزنطي كموقف للسيارات.

-**الخطر** على الراجلين وخاصة الأطفال نظرا لكثرة الفتحات في السياج العازل عنه.

-الضجيج الذي تسببه القطارات.

-التشققات التي ألحقت ضررا بالغا بالسكنات نتيجة عدم إحترام المسافات الفاصلة.

6- الترتيب الاقتصادي :

6-1-التطور الوظيفي لمدينة تبسة خلال الفترة (1987-2015) :

دراسة التطور الوظيفي مهمة لمعرفة توزيع القوة العاملة عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة كما تفيدنا في معرفة الهيكل الوظيفي عبر مختلف المراحل وتمكننا كذلك من معرفة النشاط الاقتصادي السائد في المدينة وهو ما سنلاحظه في الجدول رقم05

الجدول رقم(05): مدينة تبسة تطور عدد المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية (1987-2015)

السنوات	القطـــــاع الأول		القطـــــاع الثـــــــــاني				القطـــاع الثـــالث		مجموع العمال
	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات		
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
1987	1117	8.27	1306	9.67	2090	15.48	8989	66.57	13502
1998	777	3.87	1753	8.73	4150	20.66	13401	66.73	20081
2008	282	1.19	2370	10.01	5298	22.37	15727	66.42	23677
2015	7661	22.24	2851	8.27	5392	15.65	18542	53.82	34446

المصدر: مديرية التخطيط لولاية تبسة + إنجاز الطلبة

يمكن أن نحلل التطور الوظيفي لمدينة تبسة عبر القطاعات العمرانية كالتالي:

6-2- القطاعات العمرانية:

القطاع الأول:

نلاحظ أن عدد المشتغلين في هذا القطاع عرف عدة تغييرات يمكن تفسيرها بـ:

- انخفاض نسبة المشتغلين من 8.27٪ سنة1983 إلى 3.87٪ سنة 1998 م وعند مقارنتنا هذه النسب بتلك المسجلة في الولاية تبين انخفاض هذه الأخيرة أيضا فبعد أن كانت نسبة المشتغلين بالولاية سنة 1998 هي 25.4٪ انخفضت إلى 13.7٪[1] سنة 2008م وقد أدى إلى هذا الانخفاض كل من نزوح السكان وتخليهم عن نشاطهم ألفلاحي من جهة، وجاذبية قطاعي الصناعة و الخدمات من جهة أخرى.
- وفي سنة 2015 نجد أن نسبة المشتغلين عاودت الارتفاع لتصل إلى 22.4٪ وهو ما حدث كذلك بالنسبة للولاية حيث وصل المعدل الولائي إلى 20.2٪ وهو ما يمكن أن نفسره حسب رأينا:
  - بعودة معظم السكان لأراضيهم ومزاولة نشاطهم الأصلي خاصة بعد تحسن الوضع الأمني.
  - مزاولة السكان للنشاط الفلاحي في رغم إقامتهم بالمدينة.
  - الامتيازات الفلاحية المقدمة من طرف مديرية الفلاحة من قروض ومشاريع.
  - نمو القرى الاشتراكية التي كانت تهدف إلى توطين الفلاحين لتصبح مراكز حضرية.

القطاع الثاني:

لقد عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في حجم عامليه حيث انتقل من 25.15% سنة1987 الى 32.38% سنة2008 **ومرد ذلك:**

- **استفادة** المدينة من عدة مشاريع كبيرة باعتبارها مقر الولاية (مشاريع 600 سكن قرب حي الوئام، مصنع الحي لترنيب الأجهزة الالكترونية الواقع بجانب المحول ...)
- الإقبال الكبير على البناء والتعمير الذي تشهده المدينة وتوفرها على معظم المواد الأولية (اسمنت، رمل، آجر)
- نشاط بعض الورشات التي كانت عاطلة بالمنطقة الصناعية.

القطاع الثالث:

وهو القطاع الذي يضم النسبة الأكبر من العمال بمدينة تبسة فبعد أن كانت 82.05٪ **سنة** 1987 ارتفعت النسبة إلى 87.39٪ **خلال مدة قدرها** 4 سنوات ثم إلى 88.79٪ في سنة 2008 وهو ما يثبت صحة تفسيرنا في القطاع الأول حيث أدى نزوح السكان إلى المدينة وامتهانهم لخدمات مختلفة كالنقل والتجارة إلى رفع نسبة المشتغلين بهذا القطاع الذي يوفر لهم مداخيل أكبر وفي وقت اقصر، ونفس السبب احدث العكس في سنة 2015 حيث أدت التحفيزات التي قامت بها الدولة فيما يخص القطاع الأول إلى **عودة بعض** الفلاحين إلى أراضيهم إضافة إلى عدد من السكان الحضر الطامعين في الاستفادة من القروض الفلاحية والسكنات الريفية مما أدى إلى انخفاض نسبة المشتغلين إلى 69.47٪ في سنة 2008.

[1] مخطط التهيئة الولائي

خاتمة الفصل:

تبين من خلال دراسة نشأة المدينة وخصائصها الطبيعية أن:

- قدم نشأتها واحتوائها على أكثر من 2000 معلم اثري يعطيها صلاحيات المدينة الأثرية السياحية
- الهدف التجاري كان سبب نشوئها في هذا الموقع والموضع
- طبوغرافيا نجد بها؛ الجبال أهمها جبل بورمان والدكان؛ السهول متمثلة في سهل المرجى الذي أتى عليه التعمير؛ الأودية المؤقتة الجريان والتي تمر معظمها بمجال الدراسة مما يطرح مشكل الفيضان الذي يمس المساكن خاصة تلك الواقعة على سهل المرجة.
- الانحدارات: تغلب على موضع المدينة فئة الإنحدار الأقل من 5 % لمساحة المدينة وهذا المجال الذي يعتبر ذو طبيعة طوبوغرافية جيدة للتعمير والبناء، الا ان ما يعيبها هو شدة استوائها وتعرضها للفيضان
- صلاحية الأراضي للبناء والتعمير فقدرت مساحتها 564 هكتار أي بنسبة 17,96% من مساحة الإطار الحضري للمدينة, اعتمادا على مختلف المرتبات الأخرى (الترتيب الجيولوجي، الانحدارات)
- مناخيا تقع المدينة في النطاق نصف الجاف أين تصل نسبة التساقط في حدود 350م° وهي تتميز بمناخ حار صيفا وبارد شتاء مع تشكل دوري للجليد ،فيما تشهد الاعتدال في الفصلين الآخرين.

وكنتيجة عامة تسمح بعض الخصائص المميزة للمدينة والولاية عموما بجلب السياح والباحثين (سياحة علمية) خاصة في الجانب المتعلق بالترتيب الجيولوجي لها (كثرة المستحثات، ظاهرة صعود الترياس)

- **الجانب السكاني:**

- عرفت المدينة نموا سكانيا معتبرا حيث بلغ معدل النمو السنوي 3.34% سنة 1998 ليبلغ 3.42% سنة 2005.
وتبين من الترتيب النوعي لسكان لنفس السنة 1998 تقارب كبيرا في نسبة النوع.
الفئة المتوسطة من 15 -64 سنة النشطة تمثل 57.68% وهو ما يعطي دفع قوي لعجلة التنمية.

- **الجانب الإقتصادي:**

- سيطرة واضحة لقطاع الخدامات بالدرجة الأولى، ثم يليها القطاع الثاني وهذا ما أخل الترتيب الوظيفي للمدينة.
- كذلك تمكنا من استخلاص ما يلي:
  - أصبح مستقبل المدينة اليوم مرتبط بالتخطيط لتنمية دائمة ومتجددة ومتواصلة تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضحي بمتطلبات المستقبل.
  - المدينة بأمس الحاجة إلى تنمية تستخدم عناصر البيئة و مواردها الطبيعية و تضمن في ذات الوقت عدم تلويثها وعدم استنزافها و بالتالي استمرارها من أجل استخدامها من طرف أجيال قادمة.

الفصل الرابع

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة التحليلية لمدينة تبسة واستخلاص أهم المشاكل التي أدت إلى تدهورها، تأتي المرحلةالخاصة بالعينة المراد تحليلها والذي من خلالها نحاول تطبيق الجزء النظري و اسقاط المفاهيم.

المبحث الاول: دراسة حي 600 سكن.

1- تقديم عام للحي:

هو احد المناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN في مدينة تبسة ،يتربع على مساحة قدرها 24 هكتار به 600 مسكن منها 52 مسكن نصف جماعي و 80 سكن جماعي. تم بنائه سنة 1986.

2- الموقع:

يقع حي 600سكن في الشمال الغربي لمدينة تبسة.

يحده من الشمال : حي جبل انول

يحده من الجنوب:واد، حي الوئام

يحده من الغرب:ملعب 4 مارس ،المسبح نصف المبي.

يحده من الشرق:الطرق الوطني رقم10،جامعة الحقوق .

صورة رقم (06): صورة جوية لحي 600 سكن

المصدر:Google Earth

3)الموضع:

تحليل طاقات الموضع تهدف الى القاء الضوء على مختلف العناصر المميزة له و المتمثلة في : الطبوغرافيا،

الانحدرات ،الترتيب الصخري، وذلك للخروج بنتيجة وهي مدى صلاحية الارض للتعمير.

4- الدراسة الطبيعية:

4-1- الطبوغرافيا:

تعتبر الطبوغرافيا عامل مهم في البناء و التعمير، بحيث حي 600 سكن يتميز ب بطبوغرافيا جيدة مما سمحت بالتعمير في هذه المنطقة.

4-2- الانحدرات:

الانحدار عامل مهم في في تحديد مدى صلاحية الارض للتعمير و البناء ، ويلعب دور كبير في التوجه المستقبلي في توسع النسيج العمراني،ويساعد في تسهيل عملية مد القنوات(شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب ،شبكة الصرف الصحي). و تميزمنطقة الدراسة بانحدار متوسط بين 2و5 % وهو مايسهل عملية التعمير في هذه المنطقة .

4-3- الجيوتقنية:

منطقة الدراسة عبارة عن ارض منبسطة صخورها ذات قشرة من طمي وهي اراضي قابلة لتحمل مختلف البنايات.

5- التحليل المرفولوجي للحي:

5-1- المجال المبني:

5-1-1) الكثافة العمرانية:

تدلنا الكثافة العمرانية على توزيع المباني على المجال وتفيدنا في إبراز خصائص النسيج إن كان متباعدا أو متراصا،كذلك تبرز وزن الاستخدام السكني بالموازاة مع الإستخدامات الأخرى.

الكثافة السكنية الخام للمنطقة تقدر ب 25 مسكن/هكتار.

5-1-2) علو و نمط المباني:

نقصد بنمط المباني ،التنظيم الهندسي والمعماري ،إذ يعبر عن مجموعة من الصفات لشكل البناء الخارجي وهو مؤشر في التعبيرعن مستوى المعيشة ،ولتصنيف الأنماط السكنية للمحيط العمراني اعتمدنا على معيارين:

-ارتفاع المباني .

-الشكل الخارجي.

الحي عبارة عن سكنات فردية وسكنات نصف جماعية،وقد تم تصنيفها حسب ارتفاعها إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول : R و عددها

-الصنف الثاني :R+1 و عددها

-الصنف الثالث :R+2و عددها.

3-1-5) حالة المباني :

تعد هذه الدراسة أساسية في معرفة مدى صلاحية المباني التي يجب ترميمها وإصلاحها أو إعادة هيكلتها،صيانتها ،إذ أن تدهور المباني يشكل خطرا على السكان ويؤثرعلى النسيج العمراني.بنايات الحي في حالة جيدة على العموم إلا أن بها بعض النقائص والمتمثلة في:

أ- الواجهات:

المعاينة الميدانية للحي أثبتت أن التغيرات التي قام بها السكان تمثل أغلبها في:

-إضافة إطار من الحديد للنوافذ والواجهات.

-انتشار كبير وفوضوي للمقعرات الهوائية.

-بناء جزء من الشرفة أو غلقها تماما.

-تحويل الحائط إلى نافذة.

-وضع ستار يحجب الرؤية إلى الداخل.

-تمديد الواجهة و البناء على الرصيف.

صورة رقم(07-08) حالة الواجهات

المصدر: بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي2019.

- تغيير الوان البنايات .

- تغيير شكل البنايات كليا .

- استعمال مختلف مواد البناء .

يمثل المدخل أهم العناصر المعمارية في تشكيل الواجهة وذلك لوقوعه في محور الواجهة والذي يحدد بدوره تنظيم عناصر الواجهة من مختلف المستويات. حيث تعاني مداخل المباني بالحي من تدهور كبير يتجلى ذلك في تآكل وصدأ الأبواب نظرا للمواد المصنوعة بها. تشهد مع تدني و تدهور الرصيف الرئيسي المواد إلى المداخل. حيث أن اللون هو عبارة عن طاقة يتم إدراكها بواسطة عيني الإنسان، تكمن أهمية هذا العنصر و خصائصه الميزة من خلال الانطباع البصري للحي فهي تعكس طبيعية المواد المستخدمة. حيث نلاحظ ظهور تشققات على مستوى جد ارن البنايات بدرجات متفاوتة و كذا تغير ألوان البنيات نتيجة لقدم طلاءها وتقشرها.

صورة رقم: (09-10) حالة المداخل.

المصدر: من إلتقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي2019.

لقد تبين من خلال التغيرات التي أدخلها السكان على واجهات البنايات،أن الأسباب الرئيسية لهذا التغيير ترجع إلى أن الساكن يريد تكييف هذه الواجهات لتتلائم مع احتياجاته وعاداته وتقاليده ونمط حياته، (الجانب الإجتماعي)،حيث أن الساكن يلجأ إلى إجراء التغيير بشكل يوفر له عناصر أساسية تمثل في:

- توفير الحرمة.

- توفير الأمن.

- توفير مساحة تتماشي مع زيادة عدد الأفراد أو زواج أحدهم .

يمكن أن نقول أن عملية التغيير كانت حتمية ،لكنها تمت في حدود إمكانيات السكان البسيطة، مما جعلها تبدو أكثر تشويها،إذ نجد في بعض البنايات غياب تام لملامح الواجهة الأصلية ،جراء التغييرات التي شهدتها، ويرجع ذلك أساسا إلى أن هذه الواجهات لاتتلائم

واحتياجات السكان بسبب الشكل الذي تتخذه واجهة المنازل،حيث يوجد بعض المنازل مكشوف للمارة وبالتالي فهي لاتوفر الأمن ولا الحرمة للأسرة المقيمة بها.

ب- التهوية:

يعتمد في د ارسة التهوية على الانفتاح الكبير للحي ويقصد به البعد الكبير ما بين العمارات، وله جانب ايجابي من حيث التهوية، فهي متوسطة مقارنة مع باقي الأحياء بالمدينة .

صورة رقم (11): إنفتاح الحي

المصدر: من التقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي2019.

ج) حالة المباني في إطار التنمية المستدامة:

من اجل الوصول إلى معرفة علاقة وخصائص الإطار المبني بالحي حسب معايير التنمية المستدامة قمنا بدارسته وفقا لخطة hqe وhqer وذلك بالاعتماد على المعايير التالية)مواد البناء، العزل الحراري، العزل الصوتي، العزل المائي(حيث توصلنا إلى النتائج التالية):

مواد البناء: الخرسانة المسلحة التي تتميز بسهولة العمل بها وقدرة تحملها العالية ولكن صاحب تلك المواد بعض السلبيات المرتبطة بخصائصها، حيث بخاصية التوصيل السريع للحرارة وكذلك سرعة الفقدان لها، مما يجعل استخدامها في بناء المباني بدون عوامل حرارية أو أجهزة تكييف غير مريح للإنسان.

العزل الحراري: هو استخدام مواد لها خواص عازلة للحرارة بحيث تساعد في الحد من تسرب وانتقال الحرارة من خارج المبنى إلى داخله صيفا ومن الداخل نحو الخارج في الشتاء ويمكن تقسيم الحرارة التي تخترق المبنى إلى:

- الحرارة التي تخترق الجدران والسقف.

- الحرارة التي تخترق النوافذ.

- الحرارة التي تنتقل عبر فتحات التهوية الطبيعية.

حيث يعمل سكان الحي على إزاحتها باستعمال أجهزة التكييف للحفاظ على درجة الحرارة الملائمة، وتقدر الحرارة التي تخترق الجدران والأسقف في أيام الصيف بنسبة 70% من الحرارة المراد إ ازحتها بأجهزة التكييف واما البقية فتاتي من النوافذ وفتحات التهوية، وتقدر نسبة الطاقة الكهربائية المستهلكة في الصيف لتبريد المباني حوالي 66% من كامل الطاقة الكهربائية مستخدمة في أغراض التكييف من خلال الملاحظة الميدانية تبين لنا 85% من سكان حي 600 يعتمدون على المكيفات الهوائية وذلك للحد من تسرب الحرارة من خلال الجد ارن والأسقف.

العزل الصوتي: هو استخدام مواد معينة للحفاظ على مستوى الصوت المناسب للإنسان في الفراغ الداخلي.

* أشكال العزل الصوتي في المباني:

1- منع انتقال الصوت في القواطع والجدران والسقف من الخارج.

2- منع انتقال اهتزاز وأصوات الكائن.

3- طرق امتصاص الصوت والضوضاء في الداخل.

لم يعتمد بناء الحي على خصائص العزل الصوتي بالمباني مما سبب الازعاج للسكان وعدم الراحة لانتقال الأصوات المختلفة سواء عبر الأرضيات أو الجد ارن أو الأسقف.

العزل المائي: هو استخدام وترتيب حاجز أو غشاء خاص مصمم أساسا لمنع شرب الماء أو الرطوبة من والى عناصر البناء المختلفة وتضم العناصر التي يتم عزلها في المباني.

المسطحات الداخلية: مثل الحمامات، المراحيض، غرف الغسل، خزانات المياه.

المسطحات الخارجية: مثل الأسقف، الشرفات، الجدران الاستنادية، الأحواض.

سكان الحي يعانون من تسربات المياه المختلفة نظرا لعدم احتواء المباني على خصائص العزل المائي نذكر منها:

- تآكل المعادن مثل الحديد، التسليح والأبواب والهياكل المعدنية.
- تلف قسوة الجدران وانفصالها عن هيكل البناء.
- نمو الطحالب والجذور وتشوه المبنى.
- تعرض شبكات الكهرباء للضرر والتلف وانفصال التيار الكهربائي.

المشاكل الصحية المتعلقة بمستخدمي المباني سواء من روائح كريهة أو أمراض.

إن الجدران والأرضيات والأسقف الرطبة تساهم أيضا في فقدان كميات كبيرة من الطاقة الحرارية في فصل الشتاء الأمر الذي يجعل من تدفئة المنزل في أيام البرد الشديد مسألة في غاية الصعوبة تترتب عليها أعباء مالية كبيرة مما يؤثر على الجانب الاقتصادي للسكان، إن عدم احتواء المباني على خصائص العزل المختلفة المذكور أعلاه يترتب عليه مشاكل عديدة وخطيرة تسلب السكان الراحة المرغوب بها وكذا التأثير على دخلهم ومستواهم المعيشي(تكلفة الكهرباء، التدفئة، الصيانة،...إلخ) وبالتالي لمساس بالجانب الاقتصادي لهم.

5-2- المجال الغير مبني:

إن الفضاءات الخارجية لها دور أساسي وفعال في هيكلة الفضاء الخارجي وتمديد الهيراركية الحضرية به وهي تلعب دور في تقييم جودة ونوعية إطار الحياة داخل الحي باعتباره فضاء اجتماعي للتجمع والالتقاء .

- الفضاءات الخارجية غير كافية لتلبية حاجيات السكان.
- عدم وظيفة الفضاءات الخارجية بالمنطقة نتيجة لافتقادها لعنصر التهيئة.

صورة رقم(12): الفضاءات الخارجية

المصدر: من التقاط بوذراع مروان، عبايدية حامد، فرحي رمزي2019 .

5-2-1- الشبكات:

تمثل البنى التحتية في الشبكات بمختلف أنواعها،وكذا شبكة الطرق،والتي تلعب دورا فعالا في خدمة الاستخدام السكني بالدرجة الأولى وبقية الاستخدامات الحضرية الأخرى كالتجارة والصناعة..،إلى جانب هذا تساعدنا في فهم واقع الإطار المعيشي للمجال الحضري من أجل الخروج بحكم وتشخيص دقيق لوضعيتها ومحاولة تغطية النقائص المسجلة بها.

أ- شبكة الطرق:

إن شبكة الطرق هي شريان الحركة للمراكز العمرانية والأساس في تخطيط المدينة والربط بين مختلف مكوناتها الحضرية كما تساهم في إضفاء نوع من التكامل بين مختلف الوظائف الحضرية.تميز مجال والدراسة بتوزيع متباين لشبكة الطرق حيث أنها تغطي كافة أنحاء الحي بشكل عقلاني إذ أنها تسهل عملية الوصول إلى مختلف مكونات النسيج الحضري.

-تصنيفها ومواصفاتها: يتم تصنيف الطرق على أساس:

-كثافة حركة المرور.

-وظيفتها.

-مدى تحقيقها الإتصالية داخل وخارج المجال الحضري.

* **الطريق الأولي:** يوجد في الحي طريق أولي واحد ويتمثل في الطريق الوطني رقم 10 حيث يقدر عرضه بـ 14 متر يمر بمنطقة الد ارسة من الجهة الشرقية ويشهد على حركة مرورية كثيفة في كل الاتجاهات لأنه يعتبر البوابة الغربية للمدينة.

* **الطريق الثانوي:**

هو المؤدي إلى المساكن والمحلات التجارية يقدر عرضها 8 متر، حيث يشهد حركة مرورية كثيفة خاصة المؤديةالى ملعب 4مارس و المسبح النصف الاولمبي وأيضا وجود حافلات وسيارات للنقل الحضري..

* **الطرق الثالثية:**

تشهد حركة مرورية ضعيفة، غير مهيئة مع تلف وانسداد جزء كبير من شبكة الصرف وتصريف المياه إضافة إلى نقص كبير في الأرصفة وممرات الراجلين مع عدم تهيئتها وتبليطها والتي تعتبر من بين العناصر الأساسية لضمان الحركة والتنقل وهذا باعتبار أن الرصيف جزء يكمل قارعة الطريق وتأمين سلامة الرجلين حيث يعاني من انعدام الصيانة والنظافة، أما ممر ات الراجلين فهو الآخر من بين أهم عناصر الطريق المخصص للاستعمال من قبل الأشخاص التي تشهد غياب كامل بالحي. أغلبها سيئة تفتقر للشروط الضرورية وهذا لتآكل مادة الزفت المستعملة في تعبيد الطرق وتشققها واهتراء الأرصفة وانسداد البالوعات خاصة في الأيام الممطرة مما ينتج عنه تشكل برك وأوحال كما تفتقر للإنارة العمومية.

صورة رقم(13-14) الحالة المزرية للطرقات

المصدر: من إلتقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي2019.

ب- مواقف السيارات:

يفتقر الحي إلى مواقف السيارات بشكل ملحوظ في أغلب مناطقة وان وجد فهو غير معبد تماما وذلك ما دفع بالسكان إلى اللجوء إلى استعمال الأرصفة لرن سياراتهم مع انتشار بعض المواقف ليلا على حساب الطرق والأرصفة وهي غير مرخصة من طرف الدولة.

صور (15-16): غياب مواقف السيارات

المصدر:من التقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي2019.

-أصحاب السيارات سواء السكان الأصليين أو الوافدين يعانون من من نقص في تهيئة فضاءات التوقف.

-عجز ملحوظ في مواقف السيارات في الكثير من المناطق، هذا ما أدى بالسكان إلى التوقف على حواف الأرصفة.

- حالة معظم المواقف في المنطقة غير مؤهلة خاصة من ناحية التغطية، هذا ما جعل أصحاب السيارت يتوقف عند الأرصفة .

- من خلال د ارسة المنطقة وجدنا أن بعض السكان يمتلكون شاحنات ثقيلة، هذه الأخيرة يتم إحضارها إلى الحي وحتى المبيت به التي لها تأثير على الشوارع والساحات من الأحمال الثقيلة لهذه الشاحنات إضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن ذلك.

ج- ممرات الراجلين:

- وجود نسبي لممرات الراجلين على مستوى المنطقة.

-ممرارت غير مبلطة مما يؤذي حركة الراجلين خاصة في فصل الشتاء.

صورة رقم (17):غياب ممرات الراجلين

المصدر:من التقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019.

2- الشبكات التقنية:

الشبكات التقنية ضرورة حتمية في حياة وصحة السكان والمحافظة على البيئة العامة.

5-2-1- شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب:

يعتبر الماء عنصرا ضروريا وأساسيا للإستقرار البشري في أي مكان ولهذا فهو يعني بأهتمام كبير في الدراسات العمرانية،وذلك لتحديد أماكن جلبه،تخزينه وتوزيعه.

إن طبوغرافية الحي تسمح بتزويد سكان بالمياه الصالحة للشرب وذلك عن طريق وجود خزانات مائية بالقرب من الحي.

تعاني شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بحي 600 مسكن من مشكل بعض التسربات نتيجة لقدم الشبكة وغياب الصيانة سواء من المصالح المختصة أو السكان وكذا قربها من سطح الأرض وما زادتها حدة وضعية الطرقات غير المعبدة والسيئة وهو الأمر الذي ساهم في إتلاف قنوات الشبكة،ورغم كل ذلك فإن شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب تغطي الحي بنسبة 100٪.

5-2-2- شبكة الصرف الصحي:

تمتد شبكة الصرف الصحي عبر كامل الحي وهو ما أظهرته نتائج التحقيق الميداني ،ويستفيد من هذه الشبكة كل سكان الحي.

رغم الطبيعة الطبوغرافيةالمساعدة على تصريف جيد للمياه المستعملة،إلا أن شبكة الصرف الصحي تعاني من مشكل انسداد البالوعات يعود سببها إلى قدم قنوات الصرف الصحي وغياب كلي لعمليات الصيانة،كما يعتبر مشكل انسداد البالوعات من الظواهر المميزة للحي يظهر أثرها بشكل كبير وواضح عند تساقط الأمطار مخلفة كميات كبيرة من الوحل والبرك المائية تعيق حركة المرور من ناحية، وتشوه المنظر العام للحي من ناحية أخرى.

الصورةرقم(18-19):خزان وبالوعة للصرف الصحي

المصدر من التقاط يوذراع مروان، عبابدية خالد، فرحي رمزي2019.

5-2-3- شبكة الكهرباء:

كشف التحقيق الميداني عن تغطية شاملة وبنسبة 100٪ لكل أنحاء الحي،إلا أن نقص الإنارة العمومية إحدى المشكلات البارزة التي يعاني منها حي 600 مسكن،إذا ما استثنينا الطريق المؤدي الى ملعب 4 مارس وبعض الطرق الثانوية ،حيث نسجل تعطل شبه كلي لأعمدة الإنارة العمومية داخل الوحدات السكنية ،وتعطلها وتلفها .

5-2-4- شبكة الغاز الطبيعي:

بناءا على نتائج التحقيق الميداني ،تبين ان حي 600 سكن مغطى تغطية كلية بشبكة الغاز.

3-5- النفايات الصلبة بالحي: هي الفضلات الناتجة من المنازل والمحلات التجارية يتضمن نفايات المطابخ من خضار وفواكه وعظام وأوارق بلاستيكية وأقمشة ومعادن، ....الخ.

يعاني حي 600سكن من مشاكل متعلقة بالنفايات و عملية جمعها، حيث بينت المعاينة الميدانية غياب المصالح البلدية المختصة في جمع النفايات، و هذا بسبب نقث تغطية الحي بحاويات الجمع او تخصيص اماكن لتجميع النفايات بطريقة منتظمة بالإضافة الى نقص و غياب الو عي السكاني في بعض الاحيان .

بأهمية البعد البيئي في حياتهم ،حيث يعمدون الى رمي القمامة في أماكن غير مخصصة لها و هذا ادى الى انتشار اماكن عشوائية للرمي.

الصور (20-21): اماكن رمي النفايات امنزلية

المصدر:من التقاط بوذراع مروان، عايدية خالد، فرحي رمزي2019.

4)المساحات الخضراء:

بعد المعاينة الميدانية تبين ان الحي لا يحتوي على مساحات خضراء مهيأة رغم وجود مساحات غير مستغلة و غير مهيأة و ذلك لعدم الاهتمام من طرف الجهات المعنية بهذا الجانب ، باستثناء حالات خاصة تمثل في

غرس بعض الاشجار في المحيط المجاور للمسكن كمحاولة فاشلة من السكان لخلق مساحات خضراء .

الصور (22-23):غرس السكان للاشجار امام المنازل

المصدر:من التقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019.

5-5- مساحات الالتقاء :

و نجد فيها :

- مساحات اللعب للاطفل .
- اماكن الألتقاء و التجمع .

بعد المعاينة الميدانية للحي وجدنا ان المناطق الخاصة بالالتقاء و الترفيه مهملة و انعدام كلي لمساحات اللعب و هذا راجع الى غياب تهيئة المساحات الخارجية الموجودة داخله و خلق اماكن للالتقاء و التفاعل ، و هذا ما جعل سكان الحي يفتقدون لهذه المساحات ، مما دفع الاطفال الى اللعب فو ق الارصفة و الطريق.

صورة(24):اماكن اللعب للاطفال

المصدر:من التقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019

5-6- التاثيثات الحضرية:

- انعدام الحدائق العامة.
- في المنطقة السكنية الانارة العمومية شبه منعدمة.
- في المنطقة السكنية مقاعد الراحة منعدمة.
- انعدام اللوحات الاشهارية
- في المنطقة السكنية حاويات القمامة غير كافية.

5-7- التجهيزات:

من خلال الملاحظة الميدانية يمكن استنتاج إن الحي يحتوي على عدد قليل من التجهيزات مما يجعلها لا تلبي حاجيات السكان،ما يدفع المواطن إلى التنقل لمناطق أخر ى لتلبية حاجياته.

هذه التجهيزات تتربع على مساحة تقدر ب 5هكتارات.

- **التجهيزات التعليمية:**

* ابتدائية 4 مارس

* ابتدائية مبروك العيد

* ثانوية هواري بومدين

صورة(25): ابتدائية مبروك العيد

المصدر: من التقاط بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019

صورةرقم (26):متوسطة محمد بوضياف

المصدر:من التقاط بوذراع مروان،عبايدية خالد, فرحي رمزي 2019

صورة(27): مدخل ثانوية هواري بومدين

المصدر:من التقاط بوذراع مروان،عبايدية حامد،فرحي رمزي 2019

- **التجهيزات الادارية :**

* فرع بلدي

* فرع بريد الجزائر

- **التجهيزات الدينية**

* مسجد الأمان

- **التجارية الجوارية :**

* يمثل القطاع التجاري دورا هاما في التحكم في ديناميكية المجال الحضري نضرا لما يقدمه للسكان في توفير المواد الاستهلاكية ،وكذلك يعمل على تنضيم المجال و حركة الزبائن و السلع ،و نضرا للدور الفعال الذي يلعبه هذا القطاع يعتبر وضيفة اساسية في الحي.

* ومن خلال الدراسة الميدانية تبين ان مجال الدراسة يعاني من نقص كبير في التجارة في جميع انحاء هذا الاخير، نضرا لقربه من الجامعة .

5-8- السكان :

5-8-1- عدد السكان:

حسب الديوان الوطني للاحصاء (ONS) لتعداد 2015 قدر عدد السكان بـ:5782نسمة.

5-8-2- الكثافة السكانية:

تقدر مسساحة الحي بـ: 24 هكتار ويقدر عدد سكانه بـ:5782نسمة و بذلك تكون الكثافة السكانية الخام لحي 600 سكن بـ:240.91نسمة/هكتار .

5-8-3- معدل شغل الارض:

معدل شغل الارض يساوي عدد السكان / عدد المساكن وذلك لايراز رفاهية و نوعية المسكن و المعبر عن ازمة السكن .

معدل شغل الارض في الحي هو 9.63 وهو جد مرتفع بالنسبة للمعدل الوطني 6.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن مشاركة المواطن و دور المجتمع يجب أن يكون مفعم في مبادئ التنمية المستدامة، و لكن المشكل الحقيقي يعود إلى غياب الرقابة و الجهات المسيرة التي تلعب دورا فعالا في تحسين وضعية الأحياء، مما يجعل الأحياء تعاني من عدة مشاكل عمرانية، إجتماعية، إقتصادية و بيئية من خلال الدراسة التحليلية لحي" 600 سكن "، و تم إستخلاص مختلف المشاكل و أهم النقائص المطروحة على مستوى الحي من أجل الخووج ب حلول تخدم الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.

إن المشاكل الحضرية التي يعاني منها الحي نظرا لافتقاده إلى تهيئة مجالية إضافة إلى سوء التسيير تكمن في (غياب المساحات الخضراء و المساحات العمومية، إنعدام ممرات الراجلين،إهنراء الطرقات...إلخ).

بالرغم من المشاكل المطروحة على مستوى الحي إلا أنه يحتل موقع هام يسمح بارتقاء الحياة داخل المنطقة السكنية بشرط أن تسير بطريقة عقلانية.

الفصل الخامس

مقدمة الفصل :

بعد الدراسة التحليلية لحي 600 سكن و الوقوف على جميع جوانبه (الطبيعية و العمرانية...)، تشكلت لنا صورة واضحة على الواقع العمراني للحي و أهم مشاكله، إيجابياته، نقاط الضعف و أماكن تواجدها.

إن الدراسة التحليلية لحي 600 سكن ساهمت بشكل كبير في إعطائنا الحجة بالتدخل بعملية التحسين الحضري الذي يعتبر من الوسائل الضرورية للإرتقاء بحياة السكان.

و ارتأينا في دراستنا بإشراك السكان و ذلك من خلال فسح المجال للتعبير عن آرائهم و ذلك من خلال استبيان.

كل هذه الدراسات و الإستنتاجات الهدف منها هو الخروج بحلول و إقتراحات لتحسين إطار الحياة و الإرتقاء بها، و إعادة إعطاء الحي روح جديدة من خلال تحسين حياة السكان داخله و ضمان الراحة النفسية و الفيزيائية.

أولا: دراسة تطبيقية لحي 600 سكن.

1- أداة التحليل: قمنا في دراستنا بالإستعانة باستبيان يتكون من جزئين يحوي 30 سؤال، تنقسم بين أسئلة مغلقة و أخرى مفتوحة.

لرصد النقائص والمشاكل المطروحة في الحي انطلاقا من معرفة مكونات والخصائص المجالية واهم الأسباب الناجمة عن تدهور أوضاع و خصائص الحي، مع الأخذ بعين الإعتبار آراء السكان، تحليل هذا الإستبيان عن طريق برنامج " Sphinx 5.5 ".

صورة رقم(28): تبين برنامج "sphinx 5.5 "

© بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019.

2- تقديم الإستبيان و عينة الدراسة:

الإستبيان عبارة عن مجموعة من الاسئلة مقسمة إلى جزئين كمايلي:

- الجزء الأول:تمحورت أسئلته حول البيانات العامة و الشخصية لعينة الدراسة المقدرة ب 47 شخص و شملت الجنس، العمر،الحالة العائلية، المستوى التعليمي و الوظيفة.

- الجزء الثاني: كان تحت عنوان التحسين الحضري في ظل مبادئ التنمية المستدامة، تمحورت أسئلته حول مدة و حالة السكن، خصائص الحي و نوعية التدخلات عليه، المساحات التي يحويها الحي و التي يفتقدها، نظافة الحي واقتراحات السكان للنهوض بحيهم.

3- التحقيق الميداني:

جرى التحقيق الميداني خلال الفترة الممتدة من 20 ماي 2019 إلى غاية 30 ماي 2019 عن طريق توزيع إستمارات الإستبيان وفقا لمنهجية البحث بالنسبة لمجال الدراسة.

للإشارة فإنه تم توزيع 60 إستمارة على مستوى مجال الدراسة (حي 600 سكن) تم إسترجاع 47 إستمارة.

➢ **الجانب الوصفي للعينة:**

خلال هذه الخطوة وفي ظل الإستمارة الإستبيانية التي تم توزيعها على عينة الدراسة،تم الخروج بمجموعة من النتائج وفقا لاستمارة الأسئلة وفيما يلي عرض النتائج في الجداول و الأشكال البيانية التالية :

جدول رقم (06) :توزيع الجنس في عينة الدراسة.

sexe

sexe

Taux de réponse : **100,0%**

	Nb	% cit.
homme	34	72,3%
femme	13	27,7%
Total	47	100,0%

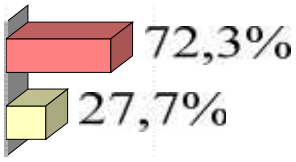

© بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019

التحليل: من خلال نتائج الإستبيان في عينة الدراسة نجد أن نسبة الرجال أعلى من نسبة النساء حيث قدرة الأولى ب 72.3% و هذا راجع للطبيعة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري الذي يحوي على خصوصيات فردية.

جدول (07): توزيع الفئات العمرية في العينة.

Age

Age

Taux de réponse : **100,0%**

	Nb	% cit.
moins de 20 ans	**5**	**10,6%**
de 20 à 35 ans	**22**	**46,8%**
de 35 à 45 ans	**18**	**38,3%**
de 45 à 65 ans	**2**	**4,3%**
plus de 65 ans	**0**	**0,0%**
Total	**47**	**100,0%**

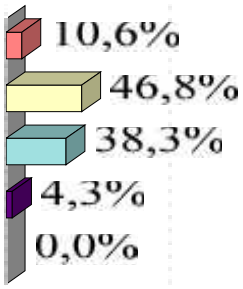

© بوذراع مروان، عبايدية حامد، فرحي رمزي 2019

التحليل: من خلال نتائج الإستبيان في عينة الدراسة تبين أن الفئة العمرية الطاغية هي الفئة من 20 إلى 25 سنة و تعد نسبة معتبرة قدرت ب46.8% و بدرجة أقل فئة من 35 إلا 45 سنة مما يدل على أن غالبية سكان الحي حسب العينة من الشباب.

جدول رقم (08): الحالة العائلية في عينة الدراسة.

situation famil

situation familliale

Taux de réponse : **100,0%**

	Nb	% cit.
celibataire	23	48,9%
marié	20	42,6%
veuf	3	6,4%
divorcé	1	2,1%
Total	47	100,0%

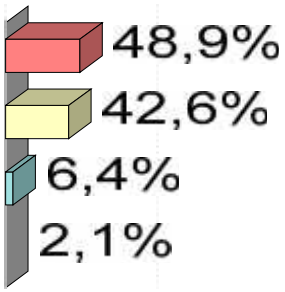

© بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019

التحليل: من خلال نتائج الإستبيان في عينة الدراسة نجد أن نسبة العزاب هي الأكبر قدرة ب 48.9% و هذا يوضح عزوف الشباب عن الزواج لعدة إعتبارات (عمل مستقر، مسكن خاص...إلخ).

جدول رقم(09): المستوى الدراسي في العينة.

niveau

niveau d'instruction

Taux de réponse : **100,0%**

	Nb	% cit.
primaire	1	2,1%
moyen	4	8,5%
secondaire	24	51,1%
universitaire	15	31,9%
post graduation	3	6,4%
Total	**47**	**100,0%**

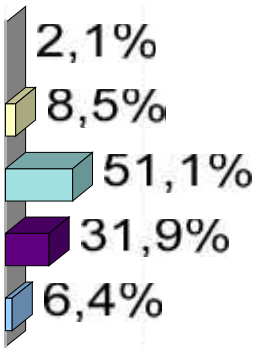

© بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019

التحليل: من خلال نتائج الإستبيان في عينة الدراسة نلاحظ أن أكثر من نصف العينة تعليمهم الدراسي متوسط، تليها بنسبة معتبرة نسبة الجامعيين مما يدل على الإهتمام بالجانب التعليمي للجيل الجديد.

الجدول رقم (10): توزيع الوظيفة في العينة.

fonction

fonction

Taux de réponse : **97,9%**

	Nb	% cit.
à la recherche d'un trvail	14	30,4%
journalier	15	32,6%
fonction liberale	2	4,3%
administratif	12	26,1%
cadre	1	2,2%
cadre superieur	2	4,3%
Total	**46**	**100,0%**

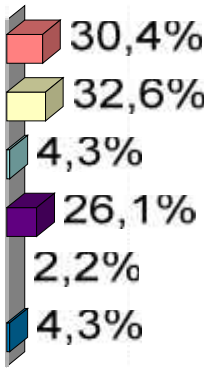

© بوذراع مروان، عبايدية حامد، فرحي رمزي 2019

التحليل:من خلال نتائج الإستبيان في عينة الدراسة نجد أن نسبة العمال اليوميون هي العليا تليها نسبة الباحثين عن عمل، و يعود ذالك إلى مستواهم الدراسي المتوسط و صعوبة التحصل على عمل في البلاد.

ثانيا: التحليل العاملي لحي 600 سكن.

1- مفهوم التحليل العاملي Analyse factorielle:

التحليل العاملي هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباطات الموجبة التي لها دلالة احصائية بين مختلف المتغيرات. أو هو عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولاً إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها. لذا فالتحليل العاملي يعد منهجاً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية لتصنيف . والتحليل العاملي يبدأ بحساب معاملات الارتباطات بين عدد من المتغيرات مثل القوة، السرعة، القوة الانفجارية، المرونة، التهديف من الثبات بكرة السلة، التهديف من القفز بكرة السلة، الطبطبة بكرة السلة، وعندها سنحصل على مصفوفة من الارتباطات بين هذه المتغيرات لدى عينة البحث التي تم إجراء القياس عليها، ثم يلي ذلك تحليل هذه المصفوفة الارتباطية تحليلا عاملياً لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور أو العوامل والتي تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات .

2- أنواع التحليل العاملي:

ويمكن التمييز بين نوعين من التحليل العاملي وهما كما يلي:

النوع الأول / التحليل العاملي الاستكشافي Analyse factorielle découverte :

يستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير عروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات.

النوع الثاني / التحليل العاملي للمتغيرات analyse factoriel des correspondance :

يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوئيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.

3- طرق التحليل العاملي :

للتحليل العاملي عدة طرق سأتناولها بالتوضيح كما يلي:

- **طريقة المكونات الأساسية:**

وضعها هوتلنج Hotteling عام 1933م هي من أكثر طرق التحليل العاملي دقة وشيوعاً واستخداماً نظراً لدقة نتائجها بالمقارنة ببقية الطرق. ولهذه الطريقة مزايا عدة منها أنها تؤدي إلى تشعبات دقيقة، وكل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين، وإنها تؤدى إلى أقل قدر ممكن من البواقي، كما أن المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة غير المرتبطة.

- **الطريقة القطرية :**

وهي من الطرق المباشرة والسهلة في التحليل العاملي وتستخدم عندما يكون لدينا عدد قليل من المتغيرات وتؤدى إلى استخلاص أكبر عدد ممكن من العوامل ، وهذه الطريقة تتطلب معرفة مسبقة بقيم شيوع المتغيرات أي إنه بدون هذه المعرفة لا يمكن استخدامها ، وسميت هذه الطريقة بالقطرية نظراً لكونها تقوم على استخدام القيم القطرية في المصفوفة الارتباطية مباشرة ، وتبدأ الطريقة القطرية باستخلاص هذه القيمة بكاملها في العامل الأول وبذلك يكون جذر هذه القيمة هو تشبع المتغير الأول على العامل الأول ويطلق عليه اسم التشبع القطري وهكذا.

- **الطريقة المركزية :**

تعد هذه الطريقة من أكثر طرق التحليل العاملي استخداماً وشيوعاً إلى وقت قريب نظراً لسهولة حسابها فضلاً عن استخلاص عدد قليل من العوامل العامة، إلا أن الطريقة لثرستون تفتقر إلى عدد من المزايا الهامة والتي من أهمها أنها لا تستخلص إلا قدراً محدوداً من التباين الارتباطي وتتحدد قيم الشيوع في المصفوفة الارتباطية وفق تقديرات غير دقيقة حيث تستخدم أقصى ارتباط بين المتغير وأي متغير في المصفوفة وهو إجراء يؤدى إلى خفض رتبة المصفوفة .

➢ **الطريقة المركزية باستخدام متوسط الارتباطات :**

تختلف هذه الطريقة عن الطريقة المركزية السابقة بكونها تستخدم تقدير الشيوع الذي هو عبارة عن متوسط ارتباطات المتغير ببقية المتغيرات في المصفوفة ثم حساب العوامل بعد وضع المتوسط الخاص بارتباطات كل متغير في خليته القطرية ولهذا السبب يطلق على هذا الاسلوب اسم الطريقة المركزية باستخدام المتوسطات، إلا أن هذه الطريقة لا توفر نفس الدقة التي نحصل عليها في الطريقة المركزية السابقة، إلا أنها مناسبة عند وجود عدد كبير من المتغيرات وفي حالة عدم توفر برنامج لإجراء المعلقات الإحصائية.

4- معايير تحديد عدد العوامل:

من المعلوم بأن التحليل العاملي يؤدي إلى استخراج عدد من العوامل مساوٍ لعدد المتغيرات الداخلة في عمل الباحث، وبغية تحديد عدد العوامل التي يتم الاعتماد عليها في العمل لذا يتحتم على الباحث استخدام أحد المعايير التالية والتي يمكن استخدامها لهذا الغرض:

5- شروط التحليل العاملي:

يتطلب استخدام التحليل العاملي بعض الافتراضات والشروط التي يجب أن تتوفر في البيانات المطلوب تحليلها وكيفية معالجتها ، ويمكن تقسيم هذه الافتراضات والشروط إلي قسمين هما :شروط عامة قبل التحليل ، وشروط أثناء التحليل العاملي « طرق التحليل العاملي ، وتدوير العوامل :

. ومن أهم الشروط العامة :

- التوزيع الاعتدالي للمتغيرات
- مستوي قياس المتغيرات من المستوي الفئوي أوالنسبي
- وجود علاقات خطية بين المتغيرات
- العينة المختارة عشوائية وكبيرة وممثلة للمجتمع (لكل متغير 10أفراد على الأقل
- استقلالية الأخطاء في كل متغير، واستقلال المتغيرات عن بعضها

6- أساليب التحليل العاملي:

هنالك عدد من الأساليب سنتناول بعض منها كما يلي :

➢ **التحليل العاملي للمتغيرات: AFC**

هذا هو الأسلوب التقليدي والمتبع في معظم البحوث، إذ تبدأ البيانات الأصلية الخام لهذا الأسلوب من درجات الأفراد التي تكون الصفوف بينما تتكون الأعمدة من المتغيرات وتحسب معاملات الارتباط بين المتغيرات (الأعمدة) ثم تحلل عاملياً ويستخرج منها عوامل خاصة بالمتغيرات .

➢ **التحليل العاملي للأشخاص:**

إن الإجراءات الحسابية في هذا الأسلوب هي نفسها التي أتبعت في تحليل المتغيرات مع فارق واحد فقط هو حساب معاملات الارتباط بين الصفوف وليس الأعمدة أي بين الأشخاص وليس المتغيرات لذا يسمي أحيانا بالتحليل العاملي المحور .وبينما نشير في التحليل العاملي للمتغيرات إلى اختبار مشبع بعامل يمثله فإن العوامل المستخرجة من التحليل العاملي للأشخاص تشير إلى أفراد مشبعين بدرجة عالية بالعامل .

➢ **التحليل العاملي لاستجابات الفرد الواحد:**

وهو التحليل العاملي لمعاملات الارتباط بين مجموعة من المتغيرات، إلا أن الأمر الهام في هذا الأسلوب هو أن البيانات كلها تستمد من فرد واحد وهو نوع من التحليل العاملي يمثل فيه سلوك الفرد خلال فترات متعددة من الملاحظات ويطبق على المقابلات الشخصية في العلوم الاجتماعية .

7 – تقاطعات التحليل العاملي :

الشكل رقم(03) : تقاطع(الجنس، العمر، الحالة العائلية، المدة و السكن).

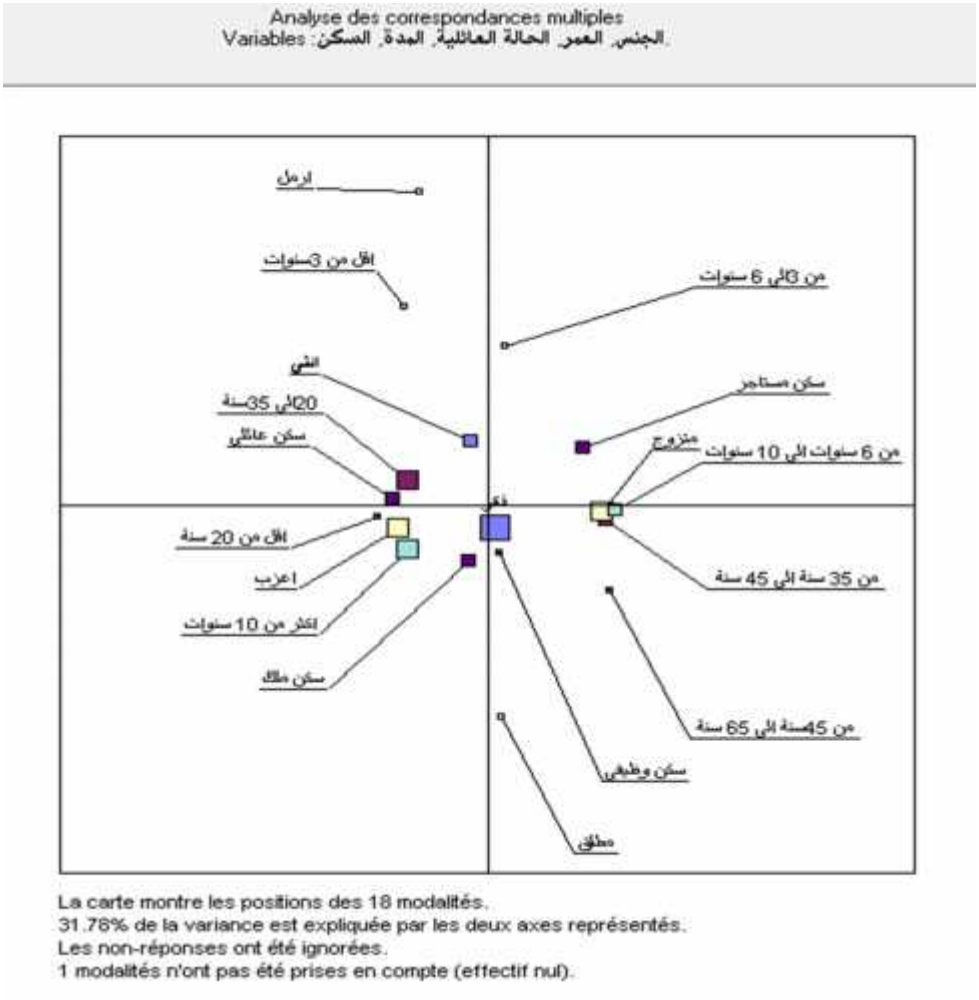

La carte montre les positions des 18 modalités.
31.78% de la variance est expliquée par les deux axes représentés.
Les non-réponses ont été ignorées.
1 modalités n'ont pas été prises en compte (effectif nul).

©بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي2019.

التحليل: من خلال تقاطع العناصر السابقة الموضحة في الشكل 01 أن غالبية الذكور تتراوح أعمارهم من 35 إلى 45 سنة متزوجون، ساكنين بمساكن مستأجرة لمدة تتراوح بين 6 إلى 10 سنوات.

بينما غالبية الإناث تتراوح أعمارهم من 20 إ لى 35 سنة، عزاب، يقطنون بمساكن عائلية لمدة أكثر من 10 سنوات.

الشكل رقم(04): تقاطع الجنس، الوضيفة و تجهيز و حالة السكن.

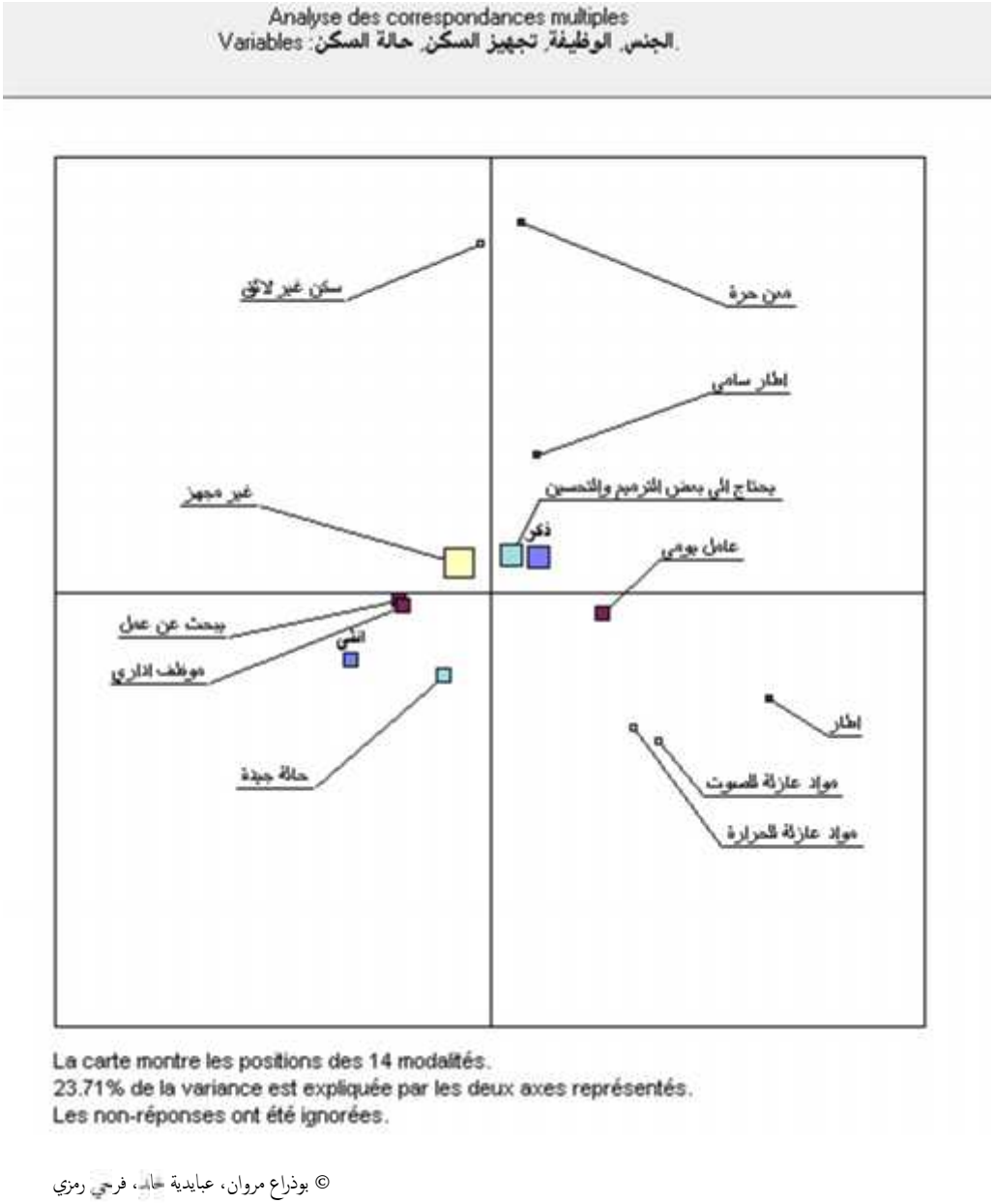

© بوذراع مروان، عبايدية حاج، فرحي رمزي

التحليل: من خلال تقاطع العناصر السابقة الموضحة في الشكل 2 تبين أن غالبية الذكور عمال يوميون، يرون أن المساكن غير مجهزة و تحتاج إ ترميم و تحسين، أما بالنسبة للإناث ينقسمون إلى من يبحثن عن عمل و موضفات إداريات، يقرون بأن السكن غير مجهز.

الشكل رقم (05): تقاطع (الجنس، الخصائص المقنى وجودها بالحي):

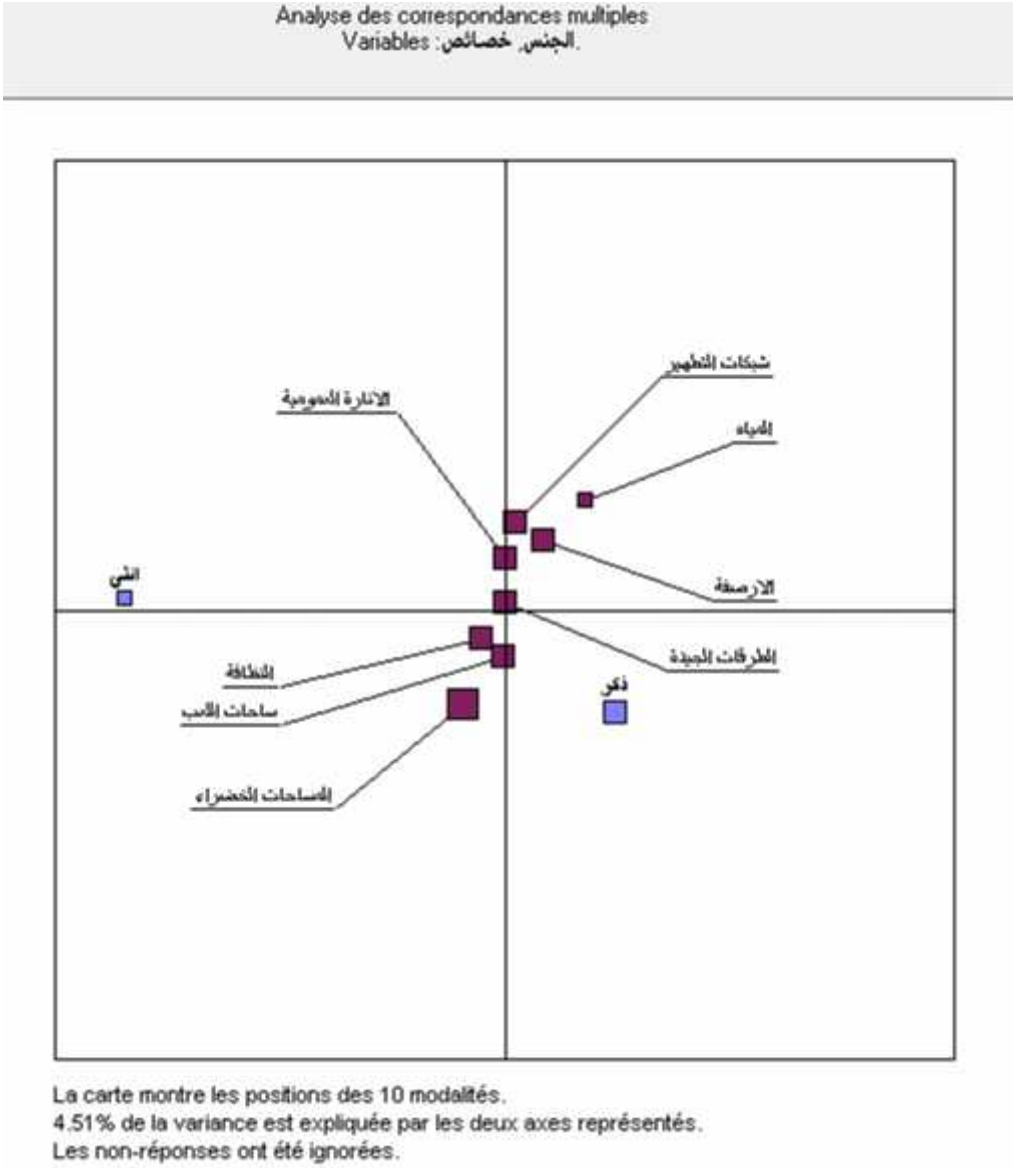

© بوذراع مروان، عبايدية حاد، فرحي رمزي 2019.

التحليل: من خلال تقاطع العنصرين السابقين و الموضحين في الشكل 3 تبين أن الجنسين توافقا على أن الحي يفتقر إلى معظم الخصائص من طرقات جيدة، إنارة عمومية، مساحات خضراء،أرصفة، مساحات لعب، النظافة، المياه و شبكات التطهير.

الشكل رقم(06): تقاطع (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، قضاء الحاجيات):

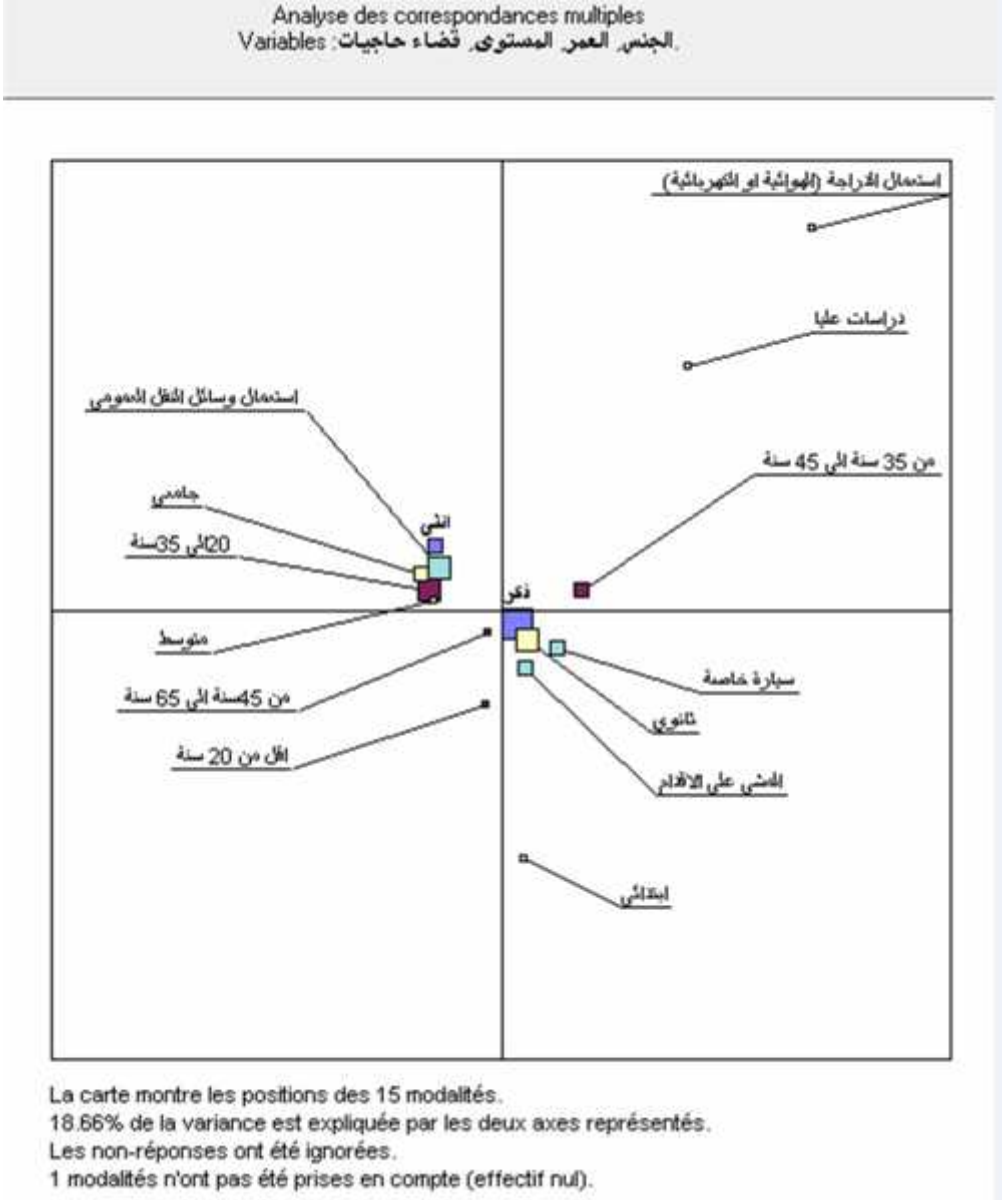

© بوذراع مروان، عبايدية،حاد، فرحي رمزي 2019

التحليل: من خلال تقاطع العناصر السابقة الموضحة في الشكل 4 تبين أن غالبية الذكور تنحصر أعمارهم من 35 إل 45 سنة ذو مستوى تعليمي ثانوي يقضون حوائجهم مشيا على الأقدام أو باستعمال سياراتهم الخاصة، أما فيما يخص الإناث فأغلب أعمارهم بين 20 إلى 25 سنة، مستواهم التعليمي متوسط أو جامعي، يستخدمون وسائل النقل العمومية لقضاء حاجاتهم اليومية.

الشكل رقم (07): تقاطع الجنس، العمر، أنواع المساحات و حالة المساحات:

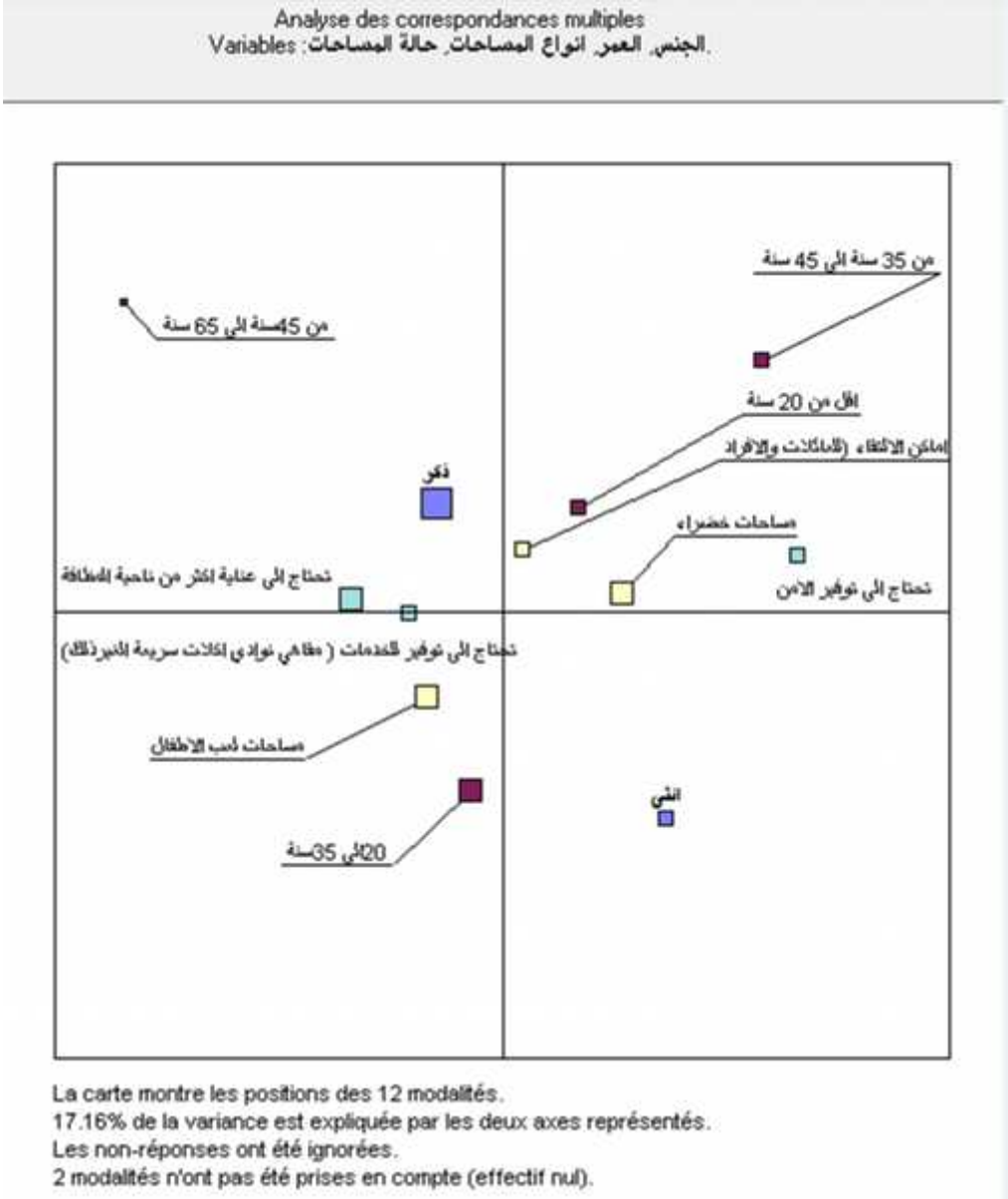

© بوذراع مروان، عبايدية خالد، فرحي رمزي 2019.

التحليل: من خلال تقاطع العناصر السابقة في الشكل 5 تبين أن الفئة العمرية من 20 إلى 35 سنة للجنسين ترى أن المساحات بحاجة إلى عناية أكثر من ناحية النظافة، و كذا توفير الخدمات من مقاهي نوادي. أما بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 20 سنة برزة إهتماماتهم في توفير أماكن للإلتقاء و المساحات الخضراء.

الشكل رقم (08): تقاطع (الجنس، المستوى، نظافة الحي، مرات جمع النفايات و الحل الأمثل لجمعها):

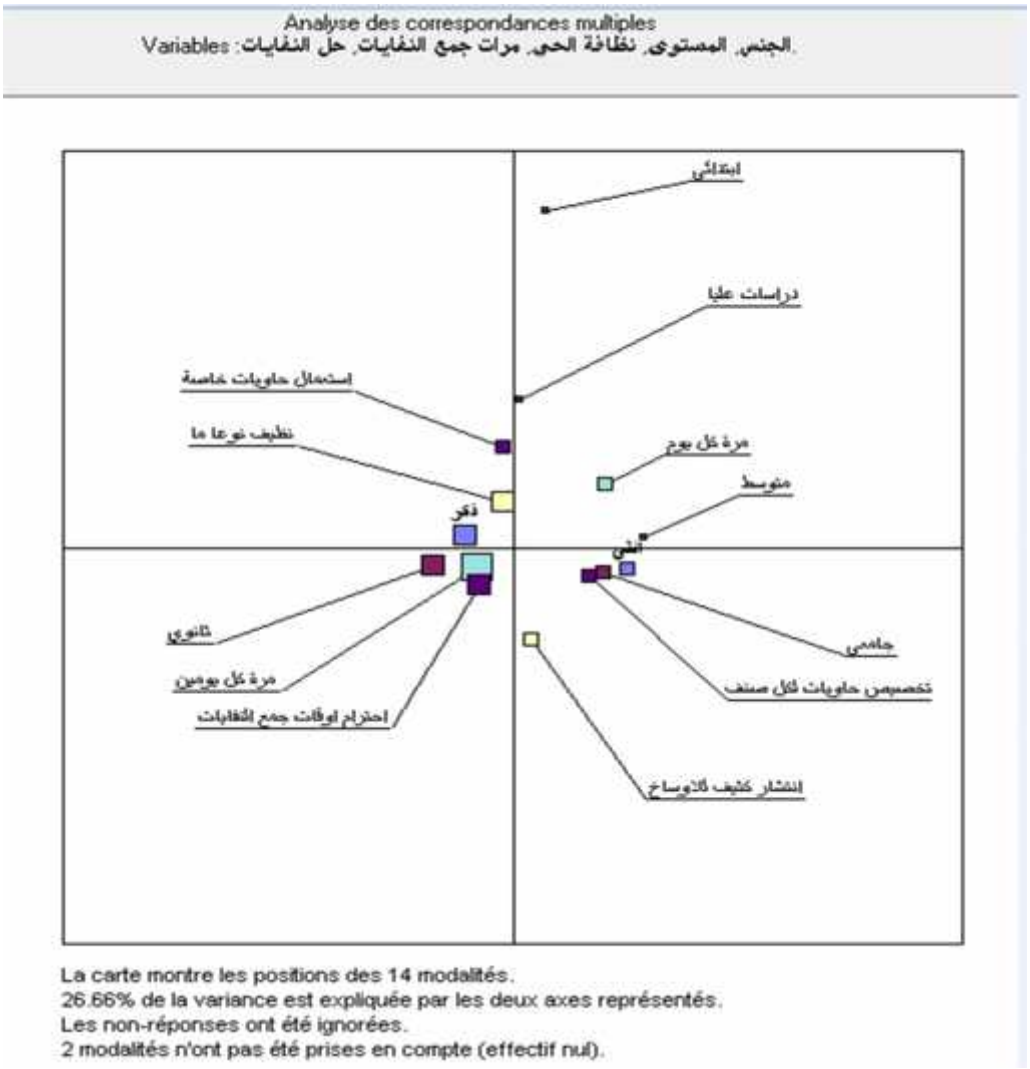

© بوذراع مروان، عبايدية حامد، فرحي رمزي 2019.

التحليل: من خلال تقاطع العناصر السابقة في الشكل 6 تبين أن الجنسين توافقا على أن الحي نظيف نوعا ما حيث أن النفايات تجمع مرة كل يومين، و نصحا باستعمال حاويات خاصة و تخصيص حاويات لكل صنف.

ثالثا: الحلول و الإقتراحات.

بعد تحليل و دراسة الاشكالية المتعلقة بالموضوع و تدعيمها بالدراسة و التحقيق والتحليل الميداني تم التوصل للعديد من المشاكل وعلى أساسها بنيت مجموعة من الاقتراحات و الحلول و نذكرها في ما يلي:

1- على المجال المبني:

- ✓ توحيد واجهات السكن.
- ✓ تخزين الطاقة الشمسية المجمعة نهارا لاستهلاكها ليلا.
- ✓ إنشاء لوحات الطاقة الشمسية للتقليل من إستهلاك الطاقة الكهربائية.
- ✓ إستعمال زجاج نوافذ خاص يسمح بدخول الضوء دون زيادة الحرارة في الغرف.
- ✓ إستعمال مواد عازلة للصوت و الحرارة في السكن.
- ✓ وضع حد للمخالفات العمرانية عن طريق تفعيل المراسيم و القوانين.

2- على المجال الغير مبني:

2-1- شبكة الطرقات:

- ✓ الصيانة الدائمة للطرق و ذلك بتنظيفها و طلاء الأرصفة بطريقة منتظمة.
- ✓ خلق الأماكن الخاصة لتوقف حافلات النقل العمومي.
- ✓ إنشاء بالوعات الصرف الصحي لتفادي تراكم مياه الأمطار.

2-2- مواقف السيارات:

بالنسبة لمواقف السيارات، على مستوى حي 600 سكن فهي شبه معدومة، لذا نقترح إنشاء مواقف سيارات جديدة لتدارك العجز الموجود في الحي و ذلك وفق المعايير المنصوص عليها.

2-3- الأرصفة:

بعد معاينة مجال الدراسة توصلنا إلى أن كل الأرصفة تعاني من تكسرات و منه يجب:

- ✓ تهديمها و إعادة بنائها.
- ✓ تبليطها ببلاط مختلف الأشكال و الألوان،و منقوش لتفادي الإنزلاق.

2-4- الشبكات التقنية:

2-4-1- شبكات الصرف الصحي:

- ✓ تصليح و صيانة أنابيب الصرف الصحي.
- ✓ سد كل أماكن التسربات و صيانة غرف التفتيش.
- ✓ تنظيف قنوات الصرف الصحي و الحرص على إحترام أوقات تنظيفها.
- ✓ خلق بالوعات ذات شبكة مستقلة تنتهي بخزنات مزودة بمصافي لاستعمالها في ري المساحات الخضراء.

2-4-2- شبكة الكهرباء:

تعتبر شبكة الكهرباء عنصرا مهما لأي نسيج عمراني، فبدونها تشل معظم وظائف المدينة، أما في ما يخص هذه الشبكة داخل المجال الدراسة في حالة جيدة باستثناء نقص الإنارة العمومية خاصة داخل الوحدات السكنية و الأماكن العمومية لذا نقترح التدخل عليها كالآتي:

- ✓ إنارة ممرات الراجلين.
- ✓ وضع فوانيس تزيينية داخل شوارع مجال دراسة.
- ✓ إنارة المحاور الرئيسية.
- ✓ الصيانة و المراقبة الدائمة لهذه الشبكة من طرف الجهات المعنية.
- ✓ تحويل شبكة الكهرباء من سطحية إلي أرضية لتجنب الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائية و إزالة الخطر على السكان.
- ✓ استعمال أسلاك مغلفة بمادة عازلة.
- ✓ احترام الارتفاقات الخاصة بشبكة الكهرباء.

2-4-3- شبكة الغاز:

كل المنطقة السكنية مزودة بشبكة الغاز، لهذا لا يوجد نقائص في تزويد بهذه المادة، حيث نجد كل السكنات على مستوى المنطقة مزودة بها، و كل ما نقترحه هو الاستمرار في صيانة هذه الشبكة.

2-4-4- شبكة الإنارة العمومية:

- ✓ تزويد كل الطرق و المحاور بالإنارة لتأمين الحركة في الليل.
- ✓ إصلاح كل الاعطاب على مستوى مختلف أجزاء شبكة الإنارة عمومية.
- ✓ وضع إنارة بمصابيح تزيينية على مستوى الفضاءات التابعة للعمارات و مختلف المساحات الخضراء.
- ✓ خلق شبكة إنارة عمومية للجهات التي تكن مجهزة بالإنارة و المحاور التي تعاني من نقص.

- ✓ الصيانة الدائمة لهذه الشبكة.

2-5- التأثيث الحضري:

إن منطقة الدراسة تشكو من نقص كبير في التأثيث الحضري و خاصة في الأماكن العمومية لذا يجب تزويده بمختلف التأثيث و في أماكن مدروسة تلبي حاجيات السكان نذكر منها :(حاويات القمامة، أماكن انتظار الحافلات، الكراسي و الوحدات الهاتفية)...

2-6- المساحات الخضراء:

- ✓ تهيئة مساحات خضراء أمام المساكن الفردية.
- ✓ إنشاء مجالات خضراء جديدة.
- ✓ التشجير من أجل العزل الصوتي و تقليل التلوث.
- ✓ إختيار نباتات دائمة الخضرة.

2-7- أماكن الراحة و الإلتقاء:

- ✓ إنشاء فضاءات حضرية جماعية ذو خصائص عالية الجودة.
- ✓ وضع فضاءات للعب الأطفال الفئة الصغيرة توضع فيها تغطية من الرمل لحمايتهم.
- ✓ خلق قطب ترفيهي و رياضي للكبار مستقل نسبيا و ذلك لعدم إزعاج السكان في حالة النشاط و الإكتظاظ.

2-8- تسيير النفايات داخل الحي:

- ✓ توزيع الحاويات على جميع أنحاء الحي.
- ✓ توفير سلات المهملات في المساحات الخضراء و أماكن الإلتقاء.
- ✓ حث السكان على احترام مواقيت رمي النفايات.

3- مخطط مبدأ التهيئة:

شكل رقم(09): مخطط مبدأ التهيئة.

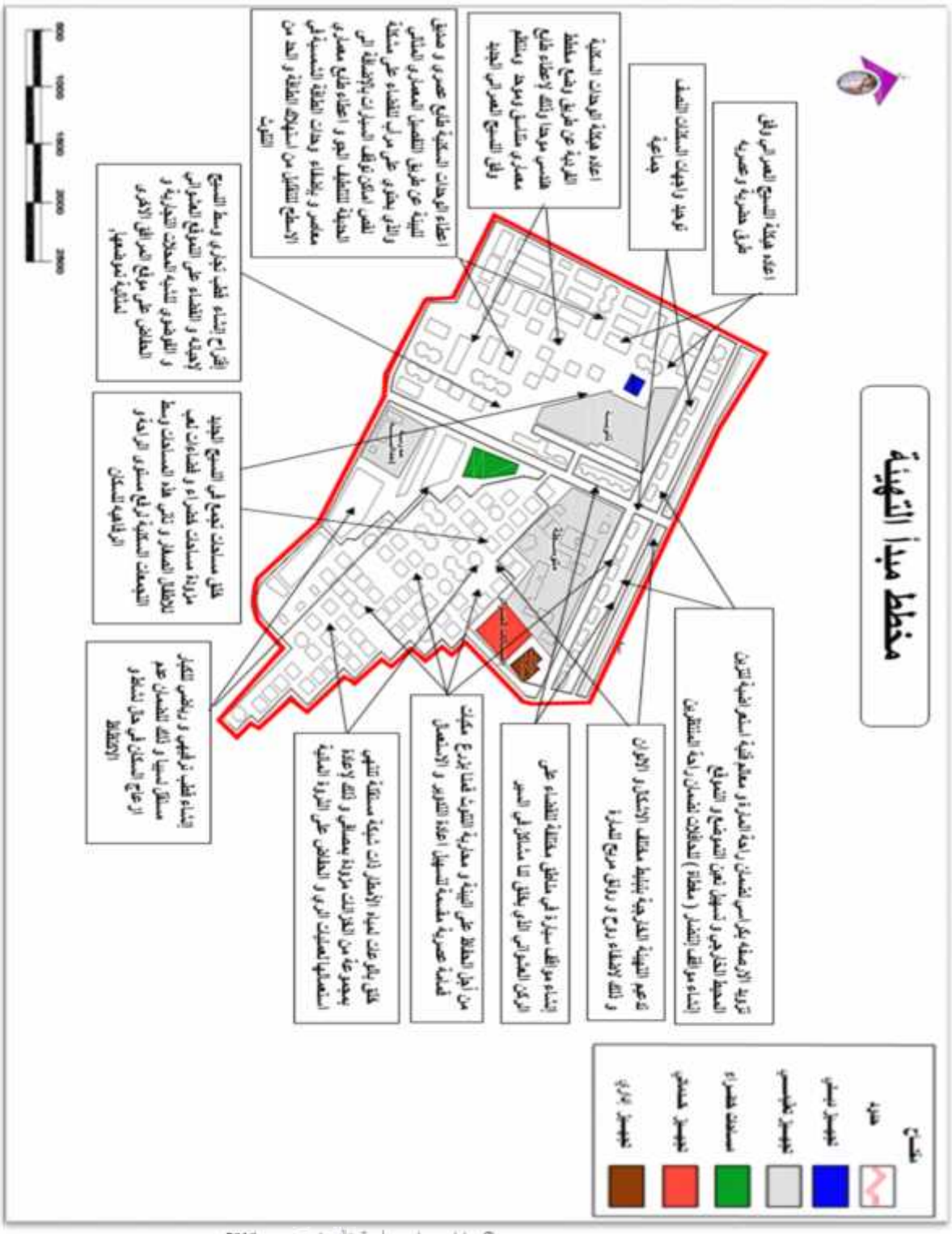

© بودراع مروان، عبايدية حامد، فرحي رمزي 2019

خلاصة الفصل:

أبرزت دراستنا من خلال هذا الفصل وجود عدة مشاكل و نقائص يعاني منها حي 600 سكن ساهمت بشكل كبير في تدهور إطار الحياة داخله بما فيها تدهور الإطار المعيشي للسكان ما أدى بنا إلى إعطاء حلول عن طريق جملة من الإقتراحات و وضع مخطط تحسين حضري شامل و متكامل يعمل على ترقية و تحسين إطار الحياة بالوسط الحضري لهذا الحي، و ذلك باقتراح عدة عمليات تدخل نلخصها كمايلي:

- تحسين الإطار المبني: أين أدرجنا عدة عمليات على النسيج القائم و ذلك حسب خصوصية المنطقة حيث اقترحنا ترميم و صيانة السكن الذي في حالة سيئة، و إعادة الاعتبار للمباني بإزالة التشوهات و التغييرات التي أدرجها السكان على الواجهات التي تتسبب في تشوه المنظر العام لمجال الدراسة.
- تحسين الإطار الغير المبني :و ذلك باقتراح تهيئة و تحسين مختلف الفضاءات العمومية و المساحات الخضراء، تهيئة الطرق و الأرصفة و المساحات التابعة للسكن، صيانة مختلف الشبكات التقنية التي تعاني من تدهور...الخ.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاما لدراستنا يتعين علينا تقديم حوصلة تتضمن مجموعة من الملاحظات النقدية التوضيحية لبعض الجوانب الموضوع لتلخيص مجمل الأفكار الواردة في الدراسة.

حاولنا في تطرقنا لموضوع التحسين الحضري تحري الموضوعية و الواقعية قدر الإمكان، انطلاقا من جمع المعطيات المتعلقة بحي 600 سكن ثم التفسير و تحليل وضعية التدهور، وصولا إلي اقتراح الحلول التي حرصنا أن تكون قريبة للواقع و قابلة للتجسيد تراعى فيها كل الاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية و إعطاء وظائف جديدة للمركز .

بتناولنا لهذا الموضوع نكون قد فتحنا باب النظر في حالة النسيج العمراني الحالي، و لفت الانتباه إلي ضرورة العودة إلي الوراء لتصحيح مظاهر التدهور في الأحياء.

إن تحسين إطار الحياة يتطلب منا التدخل لتحسين الإطار المبني و الفضاء الخارجي في آن واحد، لكننا أولينا جل اهتمامنا للفضاءات الخارجية على اعتبار أن الإطار المبني يحقق الحد الأدنى لشروط حياة السكان مقارنة بوضعية الفضاءات الخارجية.

من اجل الإلمام بكل الجوانب المختلفة و المتعلقة بالموضوع (الجانب الاجتماعي، الاقتصادي، التسييري، الفيزيائي) لابد من الوقوف على الأسباب الحقيقية لوضعية التدهور و منه اقتراح الحلول الناجعة وفقا لنتائج المتوصل إليها و المتمثلة فيما يلي:

معرفة الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه الساكن باعتباره المستهلك الأول للفضاء الحضري من خلال محافظته على البيئة الحضرية لمنطقة السكنية، كما تم تبيان انه يمكن أن يؤثر سلبا في جمالية المظهر الحضري للمنطقة من خلال التغييرات العشوائية التي يجريها داخلها.

إن نتائج المتوصل إليها من خلال تحليل المنطقة السكنية أثبتت أن تدهور كبير حاصل في الإطار المبني و غير المبني و هذا راجع أساسا لغياب إستراتجية محكمة تقم أساسا على ضرورة خلق الانسجام و التكامل بين مختلف المتدخلين، و ذلك من خلال تطبيق الفعلي للقوانين، مع تجنيد الكفاءات القادرة على توفير طرق تسيير جديدة تتماشى مع المعطيات و التحولات الحالية.

و في الأخير يمكن القول أن التحسين الحضري المستدام للأحياء، يعتبر آلية و إستراتجية للارتقاء بجودة الحياة، و ذلك بخلق بيئة حضرية مستدامة تلبي حاجيات السكان حاليا و مستقبلا (دون رهن مستقبل الأجيال القادمة)، لتبقى هذه الآلية مرهونة بمدى تطبيقها و تجسيدها على ارض الواقع و ذلك باتباع كل المبادئ القائمة عليها.

أملين ختاما أن تكون الجوانب التي تم التطرق إليها في هذا الموضوع حلقة في سلسة البحوث العلمية الرامية إلي تحسين شروط الحياة الإنسانية و الوصول إلي حياة سكنية متكاملة، راقية و دائمة التطور في إطار سياسة المدينة المستدامة.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: باللغة العربية

3-الكتب:

1. عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية،" عالم المعرفة "رقم188 الكويت أ.ب،ص 18/17

2. لشريف رحماني – الجزائر غدا – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ص:324

3. الشريف رحماني – الجزائر غدا – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،ص:326

4. مصطفى فواز: "مبادئ تنظيم المدينة "، بيروت 1980.ص:103

5. مصطفى فواز: "مبادئ تنظيم المدينة "، بيروت 1980.ص:103

2- المذكّرات:

1. بوسنان رستم، علوش ياسين، تيطراوي عبد الرزاق :القصر المقترح" اعوماد "ميزاب بين الإنقطاع و التوصل، مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة تخصص تسيير المدن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، دفعة 2001،ص7

2. سعودي هجيرة :التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة دراسة حالة مدينة بوسعادة، لنيل شهادة الماجستير ،1001،ص12

3. طواهرية سفيان، لغواطي جمال، التحسين الحضري في المناطق السكنية الحضرية الجديدة دراسة حالة 1096 مسكن تبسة، مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في اختصاص تسيير المدن جامعة أم البواقي، دفعة 2011،ص10

4. بوقاعة فاتح، قارح جميل –مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة " التحسين الحضري " تسيير التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي 2008

5. نعيم محمد صالح، سلطاني محمد أمين، تحسين إطار الحياة الحضرية بمدينة العلمة دراسة حالة (ZONE 06)، مذكّرة التخرج لنيل شهادة مهندس دولة في اختصاص تسيير المدن، جامعة أم البواقي ص14

6. عيمش حسان، التحسين الحضري لمراكز المدن المتدهورة، دراسة حالة مركز مدينة باتنة، مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، أم البواقي، 2011 ص09

7. طواهرية سفيان، لغواطي جمال، التحسين الحضري في المناطق السكنية الحضرية الجديدة دراسة حالة 1096 مسكن تبسة، مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في اختصاص تسيير المدن جامعة أم البواقي، دفعة 2011،ص10

8. ذياب رضا، بوزيدة صالح، التنمية الحضرية وأثرها على مقومات التنمية المستدامة (اسم ذكّر على إحدى شواهد القبور النذرية باللغة اللاتينية في المسرح المدرج)، دفعة 2004-2005، جامعة تبسة

9. سقوط أحمد، تاريخ مدينة تبسة، دفعة 2013، جامعة تبسة

10. علي حجلة، مدينة الميلية، النمو الحضري وأفاق التوسع

11. محد الهادي العروق: التحسين الحضري و ترقية إطار الحياة، الملتقى الدولي للمدينة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009

12. علاوة محمد و آخرون، التحسين الحضري المستدام بين النظري و التطبيقي دراسة منطقتين، مذكّرة لنيل شهادة مهندس مهندس دولة تخصص" تسيير المدن "،2009 ص17/16

13. العلوي إسلام و بوعود الساسي: المشروع الحضري في إطار التحسين الحضري حالة حي عبابشة (سطيف)، مذكّرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، أم البواقي (جوان2010).

3- الجرائد و المجلات:

1. الجريدة الرسمية - القانون رقم 29/90 - المؤرخ في : 12/01/ 1990

2. الجريدة الرسمية الجزائرية قانون البلدية 90-08 الصادر بتاريخ 1990/04/07 العدد ص496،ص497

3. مجلة الإستدامة في تصميم المباني مصطلح و أبعاد، هند راشد سعيد بن حسين، ص01

4. الجريدة الرسمية 2008/44

5. الجريدة الرسمية 2003/43

6. الجريدة الرسمية 2004/52

7. الجريدة الرسمية 2004/84

8. الجريدة الرسمية 2007/31

9. الجريدة الرسمية 2001/77

10. الجريدة الرسمية 2001/44

11. ناصر مراد. التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة الاقتصاد العدد2009/46 ص 125

4- وثائق أخرى

1. مؤتمر جنيف سنة 2004

2. القانون التوجيهي للمدينة 06-06 المؤرخ في 20فيفري2006 المتضمن أهداف سياسية التهيئة الحضرية و التنمية المستدام

3. المؤتمر الدولي السادس، الثورة الرقمية و تأثيرها على العمران و العمران في إطار التنمية المستدامة ص06

4. إتفاق بريس تول Bristol ،6-7 ديسمبر2005

5. هاشم عبد الله الصالح، تفعيل البعد الصحي والبيئي في تصميم المشاريع العمرانية المؤتمر الهندسي السعودي 2002، ص12

6. السواط علي بي محمد: «الاستدامة ودورها في تعزيز الاقتصاد الدولي" ندوة للمهندس ودوره في الاقتصاد الوطني ،السعودية ،2005 ص12

7. محمد الهادي لعروق :التحسين الحضري و ترقية إطار الحياة، الملتقى الدولي للمدينة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2009

8. المادة-23 من توصيات مؤتمر قمة الأرض ريو دي جانيرو، 1992

9. معطيات محطة الرصد الجوي

10. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

11. مخطط التهيئة الولائي

ثانيا: باللغة الفرسية

1. MICHEL-JEAN BERTRAND, « PRATIQUE DE LA VILLE » ,MASSON PARIS 1987

2. Françoise choay et pieer marlin, idem : « dictionnaire de L'urbanisme et de L'amènagement »èdition des prèsse universitaire, paris, 1996 p34-761.

3. A.ZUCCHELLI-INTRODUCATION A L'URBANISME OPERATIONNEL ET COMPOSITION URBAIN 1984 –VOLUME 2-P50

4. Brahim ben youcef. Analyse urbaine. Elèments de mèthodologie. Opu. Alger. 1999.p15

5. [1] Livre d'urbanisme durable concevoir un éco-quartier . Edition 2 page 136

6. [1] Ben youcef : Analyse urbaine éléments de methodologie1999p106

7. [1] Madam Djalal : « le quartier » cours de géographie urbaine . Université Mohamed Boudiaf M'sila. Année1998

8. 7[1] Madam Djalal : « le quartier » cours de géographie urbaine . Université Mohamed Boudiaf M'sila. Année1998

9. cstb : HQE[2]R une démarche pour intégrer le développement durable 2009

10. Quatier durable guide d'expérience européeneres-avril, 2005

11. p19[1] 1987 jean pierre muret et aitres: les espaces urbains, Edition du moniteur paris

ثالثا: مواقع الأنترنيت

1. WWW.D.D.Devlop.com

2. W.W.W.ssustainable Developement

3. http://www.energie-cites.eu/Qu-est-ce-qu-un-quartier-durable

4. www.lavoisier.fr